الأمم المتحدة
S/PV.6075

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٠٧٥

الجمعة، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٢٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ريبير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد بوتاغيرا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد دباشي
	الصين	السيد لا ييفان
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورس
	النمسا	السيد ماير – هارتينغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

09-21745 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ممثلي الأردن وأوروغواي وباكستان والجمهورية التشيكية وكندا والمغرب ونيجيريا والهند إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان الآنفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعتزم، بموافقة المجلس، وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، توجيه دعوة إلى السيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيدة سوزانا مالكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني؛ والسيد هادي العنّابي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي؛ والسيدة ليلى راتسيفاندريهامانانا، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أولاً أن أشكر زملائي والمدعوين على مشاركتهم في المناقشة التي نعقدها اليوم في ظل الرئاسة الفرنسية للمجلس. ويمثل المشاركون جماعياً الفروع الرئيسية في الأمانة العامة المسؤولة عن تنفيذ عمليات حفظ السلام، وعدداً من المساهمين الرئيسيين بقوات من كل مجموعة جغرافية، والمنظمتين الإقليميتين اللتين لديهما أكبر قدر من التعاون الميداني المكثف مع الأمم المتحدة والبلدان المسؤولة عن جزء كبير جداً من تمويل عمليات حفظ السلام.

يبدو لنا أن الوقت قد حان لكي يعقد المجلس مناقشة بشأن حفظ السلام، الذي جعل ولا يزال يجعل من الممكن تحقيق أشياء عظيمة، لا سيما بفضل مهارة موظّفي الأمم المتحدة وتفانيهم. لكن حفظ السلام ما زال يعاني من أوجه قصور ومن مشاكل. وفي هذا الصدد، فإن التحليلات الواردة في تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) والاستنتاجات التي توصّل إليها المجلس نفسه قبل نحو ١٥ عاماً، كما تظهر في بيانه الرئاسي (S/PRST/1994/62) الصادر عام ١٩٩٤، لا تزال وجيهة كما كانت دائما.

لقد بلغنا منعطفا دقيقا نتيجة لنطاق ارتباطنا، وتدهور الظروف، والتعقيد المتزايد للولايات، والقيود المتعاظمة على مواردنا. إننا جميعاً نعترف بأن الحالة تستدعي استجابة. ولقد أُطلقت مبادرات عديدة، بدءاً بجهود الأمانة العامة ذاتها، ولكن معها مبادرات آخرين أيضا، بينهم أصدقاؤنا الكنديون. وإنني موقن بأنهم سيخبروننا عنها في الوقت المناسب. ومع ذلك، فإن لدى مجلس الأمن مسؤولية خاصة، سواء لأن الميثاق يوكل إليه المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، أو لأن المجلس هو الذي يحدد عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، حدث تحسّن بارز في الطريقة التي يعتمدها المجلس في تنفيذ الأعمال الخاصة به، بما في ذلك أنشطته اليومية وعلاقاته مع الأطراف الرئيسية في مجال حفظ السلام.

هـذه هـي الأسـباب الـتي حـدت بفرنـسا والمملكـة المتحدة إلى أن تـسعيا إلى فتح بـاب المناقـشة في المجلس بـشأن كيفيـة إجـراء التحـسينات الـضرورية جـداً. وفي هـذا الـصدد، عمّمنـا وثيقـة معلومـات عامـة لتكـون محـور أول تبـادل غـير رسمي للأفكـار بين أعـضاء المجلس أثنـاء الحلقـة الدراسـية غـير الرسمية التي استضفناها أمس في مقر البعثة الفرنـسية، بالتعـاون مـع البعثـة البريطانيـة. وقـد تمكّنـا، الـسفير البريطـاني وأنـا، مـن تزويـد المـشاركين بالمزيـد مـن المعلومـات حـول ذلـك. لكـنني أعتقـد أنـه ينبغـي أن تكـون المرحلـة الأولى مـن هـذا العمـل الإصـغاء إلى المخططـين والمـنظمين لعمليـات حفـظ الـسلام، وإلى أولئـك المـسؤولين عـن سـير عملـها اليـومي، بمـن فـيهم الممثـل الخـاص، والمـساهمون بالتمويـل والقـوات، والآخـرون الـذين يقـدمون الـدعم لهـذا النـشاط الأساسـي. فالنجـاح لا يمكن إحرازه بدونهم.

يجـب أن يكـون المجلس مـسؤولاً عـن واجباتـه طبعـاً، لكنه يجب أيضا أن يكـون قـادرا على الاضـطلاع بمـسؤولياته في مجال حفـظ السلام. وتلـك مهمـة جماعيـة يجب على كـل طرف أن يقوم بدوره فيها. كما يجب الإصغاء بعناية إلى كـل صــوت بــدوره. لــذا، يــسعدني أن أعطــي الكلمــة الآن للمشاركين.

سيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية يلقيها كل من السيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليـات حفظ السلام، والسيدة سوزانا مـالكورا، وكيلـة الأمـين العـام للدعم الميداني، والـسيد هـادي العنّـابي، الممثـل الخـاص للأمـين العام ورئيس بعثـة تحقيـق الاستقرار في هـايتي. أعطـي الكلمـة الآن للسيد لوروا.

السيد لوروا (تكلم بالإنكليزية): لقد تجاوزت الأمم المتحدة نقطة تحول هامـة قبـل عـشر سنوات. فقـد شـهد عـام ١٩٩٩ تغييرات أساسية في عمليات حفظ السلام، فضلاً عـن السلم والأمـن الـدوليين. والتقـارير عـن سريبرينيتـسا وروانـدا، والفـشل الـذريع لعمليـة الأمـم المتحـدة في الـصومال أدّت إلى تقيـيم ذاتي شامل، وبالتالي إلى أساليب جديـدة مـن التفكـير في حفظ السلام. ويعود الفضل في هذا العمـل بمعظمـه إلى تقريـر الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمـم المتحـدة للـسلام (S/2000/809)، المعـروف بتقريـر الإبراهيمـي، الـذي صـدر عام ٢٠٠٠.

وقد أدت الزيادة المفاجئة في عمليات حفـظ الـسلام عـام ٢٠٠٠ إلى زيـادة عـدد أفرادهـا مـن ٠٠٠ ١٤ فـرد إلى نحو ٠٠٠ ٤٠ فرد. ولا يزال هـذا النمـو مـستمرا حـتى اليـوم، وبعـد عقـد مـن الـزمن بالتحديـد، وانتـشار مـا يزيـد علـى ٠٠٠ ١١٢ فـرد، وبانتظـار نـشر المزيـد لتعزيـز بعثـة منظمـة الأمـم المتحـدة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، والتطـوير الجاري للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفـور، والتـصريح بإيفـاد بعثـة موسعة إلى تـشاد. وسـوف تستمر هذه الأعداد في الزيادة الأسابيع القادمة. وكمـا يعلـم أعـضاء المجلس، يجـري أيـضا التخطـيط والتحـضير لاحتمـال إيفاد بعثة جديدة إلى الصومال.

اليوم تتعدد بعثاتنا وتنتشر بشكل أوسع من أي وقت في تاريخنا، ولديها ولايات أكثر تعقيدا وأشد قوة عما مضى، وكمـا يعلـم الأعـضاء ذلـك. وبطبيعـة الحـال، تجـسد ولايـات المجلس هـذه تقـديرا أفـضل مـن المجتمـع الـدولي لمـدى تعقيـد الصراعات الحالية، وكذلك الرغبـة في توصـل مختلـف أطـراف الصراعات إلى تسويات سلمية أكثر شمولا.

وكما ذكـرت، أتاح العقد الماضي أيضا وقتـا لإعـادة النظـر في عمليـات الأمـم المتحـدة لحفـظ الـسلام، ولإجـراء إصــلاحات داخــل إدارة عمليــات حفــظ الــسلام، ولتعزيــز الطـابع الاحتـرافي لعملياتنـا تـدريجيا. وقـد شـاهدنا تحـسينات كثيرة. وعملنـا علـى توضـيح أفكارنـا بـشأن عمليـات الـسلام

وتعزيز القدرة المؤسسية للأمم المتحدة على دعم هذه العمليات. وبالرغم من ذلك وكما نعلم جميعا، فإنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

ويبين نمو حفظ السلام في الأمم المتحدة طوال السنوات الماضية بوضوح مدى نجاح المنظمة والحاجة إليها. وبالفعل يمكن أن توفر هذه العمليات للمجتمع الدولي قدرة ذات مصداقية على الاستجابة وذلك للمساعدة على تنفيذ اتفاقات السلام؛ كما يمكنها أن توفر منهاجا لنطاق واسع من المساعدات والدعم لمعاونة البلدان على الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة الاستقرار؛ ويمكنها بالطبع أن تستفيد من شرعية الأمم المتحدة وحيادها للتأثير، لكي يمكنها أن تعمل بوصفها وسيطا نزيها في الكثير من الحالات. وفي نهاية المطاف، برهنت تلك العمليات على أنها أداة مرنة وسهلة التكيُّف في صون السلام والأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

ومع ذلك، وكما يدرك أعضاء المجلس جيدا، لم تجلب السنوات العشر الأخيرة الأخبار السارة دائما. فقد واجهنا تحديات في التشغيل في جميع مسارح عمليات نشر قواتنا تقريبا، ولم يتمخض الإصلاح في المقر دائما عن تحسينات بالقدر الذي نحتاج إليه. إن تنفيذ توصيات السيد الإبراهيمي، وخطة إصلاح عمليات السلام حتى عام ٢٠١٠، ومؤخرا مبادرات الأمين العام لإنشاء إدارتين معززتين – وهما إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني – كانت جميعها تعبيرا عن رغبتنا في مواصلة العمل بكل جد لتنفيذ مهمة حفظ السلام بشكل أفضل.

ولقد كان المجلس شريكنا في هذه العملية المتواصلة، ونود أن نؤكد للأعضاء التزامنا المستمر بهذه الخطة لإضفاء الطابع الاحترافي وتحقيق التحسينات. ونحن على استعداد لقبول سبل جديدة للتصدي للتحديات المستمرة وسبل جديدة لأداء مهامنا في شراكة مع مجلس الأمن والجمعية العامة وشركائنا التنفيذيين.

وأعتقد أن عام ٢٠٠٩ هو عام محوري لحفظ السلام. إذ أن عددا من بعثاتنا تواجه مخاطر كبيرة لدرجة أن هناك احتمالا لفشلها، وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة للأمم المتحدة بأكملها.

ففي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، دفعت الأطراف مؤخرا بالبلد إلى شفا كارثة وتعرضت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضغط شديد حتى تدير هذه الأزمة. وطُلب من البعثة أن تدعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في القتال حتى عندما انهارت تلك القوات، وطُلب منها أن تحمي في الوقت نفسه مئات الآلاف من المدنيين المنتشرين عبر منطقة شاسعة.

وفي دارفور، لا تزال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تواجه صعوبات في الانتشار، في حين لا تزال الأطراف في الميدان تزداد عدوانية، ولا تزال المفاوضات السياسية تتحرك ببطء. وستظل العملية المختلطة، حتى بكامل طاقتها، تواجه تحديات جسيمة. ويتطلع ما يزيد على ٢,٥ مليون لاجئ ومشرد داخليا إلى العملية المختلطة من أجل الحماية. وفي الوقت ذاته، وكما يعلم الأعضاء، ما زالت البعثة تفتقر إلى الطائرات المروحية التي تتيح التنقلات اللازمة للاضطلاع بولايتها المهمة.

في هذه اللحظة، يضطلع زملاؤنا في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بمهمة تقييم الوضع في الصومال. إن قرار مجلس الأمن بشأن اعتزام إنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل هو قرار واضح. وفي هذه الأثناء، يواجه زملاؤنا الآن في إدارة الدعم الميداني تحديا مزدوجا يتمثل في مواصلة الإعداد والتخطيط لبعثة ستواجه دون شك عقبات تشغيلية هائلة، في الوقت الذي يجري فيه

تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتقديم الدعم لها. وكما يعلم الأعضاء، فإنه لا يوجد سلام في الصومال حتى نحافظ عليه.

من الجلي أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتحمل ما هو فوق طاقتها. إننا نواجه عبئا تشغيليا يفوق طاقتنا، ويمكنني القول إنه أيضا عبء سياسي يفوق طاقتنا. فمع وجود ١٨ عملية منتشرة في خمس قارات، وانتشار ٠٠٠ ٧٨ جندي و ٥٠٠ ١١ من أفراد الشرطة و ٥٠٠ ٢٣ من المدنيين، فإن التحدي التشغيلي للمحافظة على الدعم الكامل لجميع بعثاتنا وإنشاء بعثات جديدة يتجاوز كثيرا ما توخته إصلاحات الإبراهيمي. لقد تم وضع الإصلاحات للسماح للأمم المتحدة بإطلاق عملية لحفظ السلام كل عام. وفي الأسبوع الماضي وحده، صوت مجلس الأمن لإقرار ولايتين جديدتين لتشاد ولبعثة محتملة في الصومال. وفي الوقت ذاته، ما زلنا في مرحلة الانتشار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي دارفور. ويمثل ذلك لإدارة الدعم الميداني على وجه الخصوص إطلاق أربع عمليات في نفس الوقت.

وفي الوقت ذاته، تضطلع بعثاتنا بولايات تمثل أكثر بكثير من مجرد نشر أفراد نظاميين. فالكثير منها أساسا عمليات سياسية تدعم عمليات الانتقال الصعب إلى مرحلة السلام في بلدان شديدة الانقسام. وحتى مع وجود ولايات جيّدة الإعداد، تحتاج هذه البعثات إلى دعم دولي متواصل ومتسق، وهي تدير عمليات تعديل تكتيكي وسياسي مستمر في الميدان. وحتى بعد اتخاذ قرار، يكون هذا الدعم مطلوبا بشدة ووضوح. بيد أنه بالنسبة للكثير من بعثاتنا، لا يوجد توافق في الآراء داخل المجتمع الدولي إزاء الاتجاه السياسي الأمثل.

ولذلك، فإننا نواجه ثلاث مجموعات من الأسئلة الأساسية. أولا، هل يجري تطوير حفظ السلام بشكل يتجاوز قدراته؟ هل النموذج الحالي لحفظ السلام يرقى إلى مستوى تحديات هذه الولايات الجديدة؟ هل تتوفر له الموارد المناسبة؟ هل هناك قوات كافية تتمتع بالقدرات اللازمة؟ هل نستطيع أن نجد الأصول الجوية اللازمة لمواجهة هذه الولايات القوية بالقدرة على التحرك والردع؟ إن الإجابة في أغلب الحالات بالنفي. وتوجد الآن فجوة متزايدة بين الولايات والموارد المتاحة، بين التوقعات وقدرتنا على الإنجاز، كما يوجد ضغط على موارد الأمانة العامة اللازمة لتنظيم وتيرة ونطاق عملياتنا في الوقت الحالي وإدارتهما ودعمهما. وستتكلم بإسهاب زميلتي وصديقتي، سوزانا مالكورا، عن التحديات التشغيلية التي تنتظرنا مباشرة.

ثانيا، هل جرى تصميم الأمم المتحدة على النحو المناسب للتصدي للتحديات المعقدة لبناء السلام التي تشكل جوهر حل الصراعات الداخلية والحروب الأهلية؟ إن الكثير من بعثاتنا لحفظ السلام هي بعثات للبناء المبكر للسلام، ولكن هل لدينا الخبرات والموارد اللازمة للنشر والتخطيط بشكل سريع للمساعدات طويلة الأجل المطلوبة لدعم الجهات الفاعلة الوطنية في إعادة بناء دولها؟ إن الصلة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن في ضبط الاتجاه السياسي واستراتيجيات المعونة والدعم المقدم من المانحين، هي من الأمور الهامة. وبطبيعة الحال، الصلة بين البعثات والأفرقة القطرية للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين في الميدان تحظى بنفس الأهمية. إننا نعمل بكل جد على هذه الشراكات وقد فعلنا الكثير لإدماج استجابة الأمم المتحدة في الميدان. ومع ذلك، يبقى هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه إذا أردنا، معا، أن نقدم استجابة شاملة لبناء السلام. وأدرك أن هذه مسألة ستعالج في تقرير مقبل

سيقدمه الأمين العام في آذار/مارس، ولذلك لن نخوض فيها طويلا هنا.

والنوع الثالث من المسائل المطروحة – ومن المحتمل أنها أكثر مسألة أساسية لحفظ السلام – هو مسألة مكان استيعاب حفظ السلام في الاستجابة السياسية الشاملة التي يقدمها المجتمع الدولي للأزمات المعقدة. وهل تجري المعالجة الكافية للأبعاد السياسية والإقليمية التي تحفز الأزمة، وهل يشكل حفظ السلام الأداة المناسبة للقيام بذلك العمل؟ بل هل يوجد سلام، في العديد من الحالات، ليتم حفظه؟ وحفظ السلام، مهما كانت موارده متوفرة، لن يكون وافيا حين تكون الأطراف غير راغبة في تحقيق السلام. وفي الواقع، وخلال الأعوام القليلة الماضية، شهدنا علامات متزايدة على عدم التعاون من الحكومات المضيفة وازدياد مقاومة بعض أطراف الصراع لوجودنا وإجراءاتنا.

وبطبيعة الحال أثيرت العديد من هذه التساؤلات في عملية الإبراهيمي الواسعة، وسنحسن صنعا إذا عدنا لإلقاء نظرة على مدى تنفيذ التوصيات أو عدم تنفيذها. وبعض المسائل التي نواجهها نشأت بعد إصلاحات الإبراهيمي. وفي الواقع، فإن كامل حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة يواجه أيضا قضايا ذات طابع أكثر منهجية ألا وهي: أزمة اقتصادية عالمية تزداد عمقا وستؤدي إلى زيادة تقييد مواردنا ومرونتنا في التصدي للأزمات وتغير الظروف على أرض الواقع، وحصول تطورات معيارية وقانونية في الكفاح من أجل إنهاء الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة التي تحدث آثارا على عمليات حفظ السلام، وزيادة المطالبة بتنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين، ضمن مسائل أخرى.

إن حقيقة كوننا نشارك في هذا الحوار الآن، وليس بعد وقوع كارثة، تشكل مؤشرا هاما على جدية عزمنا الجماعي على تعزيز حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وإذا عملنا بشكل متضافر، يمكننا معا أن نكفل عدم تداعي حفظ السلام، كما فعل في التسعينيات.

وأثبت حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة أنه مرن إلى حد كبير وأنشأ سجل إنجاز جيد. وهو يشكل ترتيبا عالميا بشكل فريد لتقاسم الأعباء ويتمتع بدرجة كبيرة من الشرعية عندما يستخدم بشكل مناسب. وهو يوحد الاستجابة العسكرية في إطار نهج مدني متكامل، وهي صفة بالغة الأهمية وتمنحه دورا متخصصا في مجموعة الخيارات لصون السلام والأمن. ولكنه ليس أداة لجميع الحالات. وعندما يستخدم حفظ السلام بصورة غير مناسبة، يمكن لإخفاقاته أن تشوه ليس صورة العملية المعنية فحسب، بل مصداقية المنظمة بأسرها بوصفها الضامن للسلام والأمن الذي ينقذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب.

بيد أنه توجد أيضا مجالات للفرصة المحتملة ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار بينما ننظر في التحديات. وثمة مشاركة متزايدة للمنظمات الإقليمية بوصفها أدوات لصون السلام والأمن الإقليميين. ما هي أفضل طريقة لاستيعاب هذه المنظمات، والأمم المتحدة، في قدرات دولية شاملة؟ ويوجد اعتراف متزايد من جانب المؤسسات المالية الدولية والإقليمية بضرورة المشاركة المبكرة في البلدان الضعيفة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وكان الرئيس الجديد للبنك الدولي واضحا للغاية بشأن تلك المسألة. وبطبيعة الحال، لدينا الآن اهتمام متزايد من جانب الدول الأعضاء بدعم حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وعلينا نحن، بصورة جماعية، أن نحول تلك الفرص إلى دعائم هيكلية لحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

ويشكل حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة شراكة فريدة، ولدينا جميعا مصلحة في هذه الشراكة. وهو مسعى لمجلس الأمن والجمعية العامة، ومسعى للدول المساهمة

والدول المضيفة، ومسعى للأمانة العامة والبعثات الميدانية، ومسعى لفرادى حفظة السلام ولسكان البلدان التي ينتشرون فيها، الذين يأملون بتوفير الأمن وبمستقبل أفضل. ويلزمنا جميعا أن نعمل معا لحماية الاستثمارات التي وجهناها والنجاحات التي أحرزناها. وذلك يستدعي توافقا جديدا للآراء على حالة حفظ السلام وتحدياته وطريقه نحو المستقبل.

وبغية أن نمضي معا نحو مواجهة مجموعتنا الجديدة من التحديات وبصورة متآزرة، أرى أن هناك بعض التساؤلات الأساسية التي يجب أن نوجهها إلى أنفسنا، ويجب أن نجد لها الحلول معا. فهل نشاطر رؤية مشتركة للعمل الذي يمكن أن ينجزه حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة وما لا يمكن أن ينجزه؟ وهل لدينا رؤية مشتركة لكيفية اختلاف حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة عن الخيارات الأخرى لإحلال السلام والأمن؟ وهل في وسع منع نشوب الصراعات بصورة أفضل أن يتجنب المطالبات بحفظ السلام؟ وهل ندرك قيود حفظ السلام وجوانب قوته النسبية؟ وهل دخلنا عصرا نقدر فيه أن حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة هو أول مؤسسة يتم اللجوء إليها في بعض الحالات ولكنها مؤسسة غير ملائمة لحالات أخرى؟ وما هي الأدوات الأخرى التي يمكن أن نلجأ إليها بصورة موثوق بها عندما لا يكون حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة هو الأداة الأفضل؟

ونحن، في إطار إدارة عمليات حفظ السلام، تصارعنا مع هذه التساؤلات في إعلان وثيقتنا الداخلية – ما يسمى وثيقة المبادئ العليا – بشأن مبادئ حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومبادئه التوجيهية، التي حددت آراءنا، من منظور التنفيذ، بشأن ماهية العمل الذي يقوم به حفظ السلام الحديث والعمل الذي يستطيع أن ينجزه. وتبني الوثيقة على عملية الإبراهيمي الاستعراضية وتتضمن الدروس الداخلية وأفضل الممارسات التي استخلصناها. وهذا الجهد للتوصل إلى رؤية مشتركة ليس جهدا سهلا، حتى داخليا، ومن المؤكد أنه سيكون أكثر صعوبة عبر شراكة متنوعة مثل شراكة حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ولكن هذا النوع من المسعى الفكري هو الذي سيكمن في صميم إنشاء رؤية مشتركة للمستقبل. ويمكننا حينئذ أن نجد حلولا للعوائق من خلال تبادل صادق للآراء بشأن العمل الذي ينجح والعمل الذي لا ينجح.

وبغية كفالة أن يبقى حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة قادرا على البقاء وأداة قوية فعلا للمستقبل، اعتقد أننا بحاجة إلى متابعة مسارين متزامنين هذا العام. أولا، علينا أن نجتاز عبء العمل التنفيذي الحالي والتحديات التي تلوح في الأفق في الأشهر المقبلة. وهذا يتطلب اتخاذ إجراء ملموس وعملي على عدة جبهات. فعلى سبيل المثال، يجب أن نتخذ تدابير قصيرة الأجل لسد الفجوة بين القوات والمواد التي يمكن أن نجمعها والمستويات المأذون بها واللازمة للاضطلاع بولاياتنا. وفي الوقت نفسه، علينا أن نبدأ إيجاد مساهمين محتملين جدد في مسعى حفظ السلام.

وبغية الانتشار بسرعة كبيرة في المناطق النائية، علينا أن نجد سبلا خلاقة للانطلاق من الدعم الذي لا يمكن أن تقدمه سوى الدول الأعضاء. والدعم الذي قدم مؤخرا في نقل المواد للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور يشكل نموذجا لنوع المساعدة التي قد تكون لازمة، على نطاق أكبر، لإنشاء البعثات المتدنية الانتشار والمتوسعة على نحو كامل وسريع.

ونحن بحاجة إلى قدرات حاضرة لتعزيز قدرات البعثات على المستوى الاستراتيجي في حال نشوب أزمة. ولا بد أن تنشأ بصورة عاجلة خطط الطوارئ لنقاط

الأزمات المحتملة. وفي البعثات حيث حققنا استقرار عملية السلام، ولكن حيث يهدد عدم الاستثمار في حفظ السلام بإزالة المكاسب – مثل الحال في هايتي وليبريا وأفغانستان – يلزم تدفق الموارد البالغة الأهمية لدعم جهود حفظ السلام. وبطبيعة الحال، يلزم أن نجد سبلا لتكثيف واستدامة الجهود السياسية – تعزيز القدرات السياسية، إن جاز التعبير – لدعم عمليات السلام أو للمساعدة في تحقيق السلام في الأماكن التي لا تنعم بالسلام.

وسأتطرق لفترة وجيزة للنقطة الأخيرة المتعلقة بالدعم السياسي. وفي أغلب الأحيان، لا تبدأ البعثات إلا وتجد أنفسها لاحقا عرضة للاختبار على أرض الواقع بينما تتابع الاضطلاع بولاياتها. وعندما تختبر هذه البعثات، كما اختبرنا مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو كما كان الحال في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وكما هو حالنا، باستمرار، في دارفور، لا تكون البعثة وحدها هي المعرضة للاختبار. بل هو اختبار لإرادة المجتمع الدولي ولإرادة مجلس الأمن.

وفي تلك الحالات على البعثة أيضا، مع أنها يلزم أن تضطلع بدورها، أن تعمل مع علمها بأن الاستجابة السياسية ستأتي أيضا من المستوى الاستراتيجي. وفي تلك الحالات فإن الأمر البالغ الأهمية هو الصوت الموحد لمجلس الأمن – توجيه رسالة سياسية لا لبس فيها – وممارسة الضغط السياسي وراء الكواليس من الأطراف الفاعلة في المجلس وبلدان المنطقة. ولا بد أن يعمل معا حفظ السلام والنفوذ السياسي. ويمكن للدعم السياسي المقدم من مجلس الأمن أن يساعد بطرق أخرى أيضا، على سبيل المثال بحشد القوات والموارد الأخرى من خلال الاتصالات والمشاركات السياسية مع البلدان التي يرتقب أن تساهم بقوات وبشرطة.

والأمانة العامة بحاجة إلى دعم مستمر من مجلس الأمن والدول الأعضاء بعد اتخاذ أي قرار. ونحن جاهزون بالطبع، في نفس الوقت، للعمل مع مجلس الأمن لضمان حصوله على المعلومات التي يحتاجها لصياغة الولايات بإعطائها النقاط المرجعية ذات الصلة، ولمشاركته في مراقبتها وتقييمها.

ويقودني ذلك إلى مسار العمل الثاني: قد نحتاج إلى مواجهة تحديات أكبر متعلقة بالنظام. يجب أن ندعم – وأن نحسِّن في بعض الحالات – الشراكة العالمية التي نحتاج إليها من أجل نظام أمم متحدة لحفظ السلام يكون صحيا ويعمل جيدا. فعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تكون فعالة إلا إذا كانت لدى جميع الأطراف رؤية مشتركة حول ما تستطيع، أو ما لا تستطيع، هذه الأداة أن تقوم به.

إننا نحتاج إلى القيام بالكثير لكي نحقق تقاربا أفضل في الآراء. وعلى الرغم من أن حفظ السلام ملك للجميع، فإنه عموما ليس مفهوما من قبل الجميع. واليوم نجد أننا ننظر إلى لغز شديد التعقيد من عدة زوايا، بتقديرات وتوقعات متباينة. فالأمانة العامة، والمشاركون بالقوات والشرطة، واللجنتان الرابعة والخامسة للجمعية العامة، وبالتأكيد، هذه الهيئة، مجلس الأمن، وكل واحد منا، لديه قطعة من هذا اللغز الذي هو حفظ السلام. ويجب تقريب قطع اللغز بعضها من بعض أكثر مما هي عليه اليوم.

آمل أن نتمكن من تسخير طاقاتنا الفكرية وقدراتنا لنجتمع معا ونحل المشاكل بهدف معالجة بعض التحديات الملحة التي نواجهها. وإنني، لذلك السبب، شديد الامتنان لعقد المناقشة التي تبدأ اليوم. فهي تمثل بداية عملية تأمل داخل مجلس الأمن.

والمجلس، بالطبع، جزء كبير من المعادلة، ولكن يجب أن يعمل الآخرون أيضا. قبل عدة أسابيع بادرنا، سوزانا

مالكورا وأنا، بعملية داخلية للتقييم الذاتي واستعراض الحالة، لنرى الشوط الذي قطعناه في عملية الإبراهيمي، ولننظر في كيفية مواجهة التحديات الجديدة الماثلة في الأفق، حتى أثناء مصارعتنا لمسائل اليوم الملحة. إننا نحتاج إلى إمعان النظر في مؤسستنا من الداخل، وإلى إيجاد طرق جديدة ومبتكرة لمواجهة تحديات حفظ السلام الحديثة. وبالطبع، سنتشاطر النتائج التي سنتوصل إليها مع مجلس الأمن والجمعية العامة، بهدف بناء توافق في الآراء حول الطريق الماثل أمامنا وتشاطر أفكارنا.

إن الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة هي حتما أطراف محورية في تلك الشراكة. وتتطلع الأمانة العامة إلى مواصلة حوارها القائم مع اللجنة الخاصة واللجنة الخامسة في الدورة المقبلة حول عدة مسائل تتعلق بحفظ السلام وتقع بشكل مباشر في نطاق اختصاص الجمعية. وآمل أن يكون عام ٢٠٠٩ لحظة حاسمة لإعادة إحياء تفكيرنا حول كيفية دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل أفضل. ونحتاج إلى بناء حوار فعال تماما بشأن الأمور المطلوبة بالاشتراك مع البلدان المشاركة بقوات، والبلدان المشاركة بالشرطة، وأولئك الذين يمولون جهود بناء القدرات. والخطوة الأولى لتعزيز شراكتنا تكمن في العمل معا بشكل بناء للتوصل إلى تقدير مشترك بشكل أكبر لماهية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اليوم، ولما يمكن أن تكون عليه غدا.

(تكلم بالفرنسية)

غالبا ما تحدث التغيرات السلوكية والعملياتية بعد وقوع الأزمات فحسب. ويحدونا أمل وطيد بأن لا نحتاج هذه المرة إلى جيل جديد من التقارير حول العمليات المؤسفة والإخفاقات المدوية – مثل تلك التي تبعت المآسي في رواندا وسريبرينيتشا – قبل أن نفتش عن حلول للتحديات الحديثة التي تحيط بنا.

يجب أن يكون عام ٢٠٠٩ عام أفكار ناجحة ونجاح في الميدان. ومن الواضح أنه يجب أن يكون عام تعاون وحلول ملموسة. لقد آن أوان تنشيط تفكيرنا بشأن الشراكة من حيث علاقتها بعمليات حفظ السلام. ومن جانبنا، فنحن في الأمانة العامة مستعدون تماما للمشاركة في تفكير مماثل مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمشاركين بقوات وجميع الأطراف، بهدف التوصل إلى توصيات وحلول محددة في أسرع وقت ممكن.

من الواضح أننا نعتبر هذه المناقشة خطوة أولى ضرورية على هذا الدرب. ونذكر أن النجاح، بالنسبة لنا جميعا، يتطلب وضوحا في الرؤية في ما يخص الصك الذي نود الحصول عليه، وبالطبع، الحاجة إلى تحقيق ذلك بتوافق الآراء. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، فإننا نحتاج إلى التصميم والتضامن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لوروا على إحاطته الإعلامية المفصلة حول ما قامت به الإدارة وما تواصل القيام به.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سوزانا مالكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني.

السيدة مالكورا (تكلمت بالإسبانية): يسرني جدا أن أقف أمام مجلس الأمن اليوم بصفتي وكيلة الأمين العام لإدارة الدعم الميداني، في أول ما آمل أن يكون سلسلة من المناقشات حول مستقبل عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، أعرب عن امتناني لإعطائي فرصة إبلاغ الأعضاء ببعض التحديات التي نواجهها في مجال الدعم الميداني. ولا ريب في أن ما نحتاج إليه في هذا الوقت هو عملية تلاقح للأفكار في ما يتعلق بمسائل الدعم من ناحية،

والمسائل الموضوعية من ناحية أخرى، ومن الحيوي حتما أن نعالج ذلك.

(تكلمت بالإنكليزية)

لقد عبر صديقي وزميلي، آلان لوروا، بوضوح، عن أننا، في مجتمع الأمم المتحدة لحفظ السلام، وصلنا إلى منعطف جديد، بعد عقد من التوسع الذي لم يسبق له مثيل. وعلى الصعيد الهيكلي، اعترف الأمين العام بان بذلك بعد استلامه منصبه بفترة وجيزة، عندما اقترح إنشاء إدارة جديدة مكرسة بشكل محدد لإمداد عمليات الأمم المتحدة الميدانية للسلام بالموظفين والمعدات. والإدارة الأحدث في الأمم المتحدة – أي إدارة الدعم الميداني – تدعم حاليا ١٦ بعثة لحفظ السلام، و ١٨ بعثة سياسية خاصة، وتشرف على شؤون أكثر من ٠٠٠ ٢٢ موظف مدني دولي ومحلي. وهي تدير ما يزيد على ٢٥٠ مرفقا طبيا و ٣٠٠ طائرة و ٠٠٠ ١٨ مركبة و ٠٠٠ ٤٠ حاسوب، وتقوم بصيانتها.

هناك اعتراف متزايد بأن مسائل الدعم الميداني تكتسب مكانة بارزة. وتشارك الإدارة اليوم بصفتها شريكا متكافئا في المناقشات الحاسمة في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة الخاصة بالبعثات: التخطيط والنشر والاستدامة وإعادة الهيكلة، وفي النهاية، التصفية. وعندما تصادفنا مشاكل نتمكن من مشاركة الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة على المستوى السياسي في إيجاد الحلول. وقد عُدتُ لتوي منذ يومين من مشاركة مماثلة تماما: جولة محادثات ثالثة مع الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي لتسهيل التدفق الحر للأشخاص والمواد لبعثتنا في دارفور. ويسرني أن أبلغكم بأننا تمكنا حتى الآن، نتيجة لذلك، من تحقيق أهداف النشر المتفق عليها.

وأدى إنشاء الإدارة أيضا إلى إيضاح الهدف بشكل أكبر، بتعزيز التركيز على تقديم الخدمات للميدان – أي بالتحول إلى التركيز على الميدان، إن شئتم. وتحدد إدارة عمليات حفظ السلام الاتجاه السياسي – في شراكة مع الدول الأعضاء بالطبع – ويعود الأمر إلى فريقي بالتركيز "ببساطة" على توظيف الأشخاص الملائمين، وتأمين التمويل الكافي، وتقديم التجهيزات والمعدات اللازمة للعملية. وتتمثل روعة الولاية الضيقة في أنها تسهل وضع الأسس وقياس التقدم. وأحد تحدياتنا الحالية هو كيفية تنسيب ذلك الدعم لمختلف البعثات الموجودة في الميدان المتزايدة التباين من حيث الحجم والطبيعة. وأعتقد أن هناك فرصة لنهج أوضح هدفا وأكثر دقة.

إضافة إلى ذلك، ما فتئنا نحرز تقدما جيدا في تطوير القدرات على مختلف مجريات الدعم. وعلى سبيل المثال، ستكون لدينا قريبا قدرة متخصصة داخلية تقدم المشورة للإدارتين حول كيفية إدارة المخاطر والتخفيف منها – وذلك مصدر خبرات مطلوب بشدة. إن إنشاء وحدة قبل عدة سنوات تعنى بالسلوك والانضباط في المقار – تتمركز الآن في إدارة الدعم الميداني – وإنشاء الأفرقة ذات الصلة ضمن البعثات، بدأ يجني ثماره. ونحن أيضا بصدد تطوير القدرات لإدخال أوجه "التخضير" في جميع عملياتنا.

والتحديات التي عرضها آلان تحديات هائلة حقاً، بل وحتى مخيفة ولا تقل أهمية بالنسبة لإدارة الدعم الميداني، إذ أن التوسع السريع في حجم البعثات ونطاقها وتعقيدها؛ والمشهد الأمني العدائي على نحو متزايد في عدد من المواقع المختلفة؛ والفجوة بين نطاق الولايات والموارد المتاحة لأدائها.

ومن منظور الدعم الميداني، أود أن أضيف إلى تلك القائمة صعوبات العمل داخل إطار تنظيمي ليس مصمماً للعمليات ذات الإيقاع السريع المنتشرة في بيئات شديدة الخطورة. والتوتر الناجم عن ذلك هو ببساطة أمر غير عادل،

فإما أن نمتثل للقواعد الحالية ونواجه غضب هذه الهيئة عندما لا نقدم الخدمات في وقت مناسب، أو أن ننجز عملنا من خلال الذهاب إلى أقصى حدود هذه القواعد ونخاطر بالتعرض للوم من الهيئات الرقابية. يجب أن نتمكن من إيجاد سبيل للمواءمة بين النتائج والامتثال وإنجاز المهام بالإجراءات الواجبة.

وبينما أقر بأننا لسنا في أزمة، إلا أننا نتعرض لضغوط شديدة. يتعين علينا أن نمعن النظر وأن نقيم الأمور ونفكر بعمق في كيفية المضي قدماً. وسأكون أنا أول من يقر بأن إدارة الدعم الميداني الجديدة ما زالت تتلمس خطاها وأنه ما زال أمامنا بعض الوقت لذلك. وسيُعرض تقييم أكثر تفصيلا لعملية إعادة الهيكلة على الجمعية العامة هذا الربيع، ولكن اسمحوا لي أن أقول في هذه المرحلة إن إقامة هيكل جديد وتعيين موظفين جدد ووضع نظم جديدة وترسيخ هذه التغييرات بطريقة سليمة هي أمور تتطلب وقتاً ومثابرة تحت أي ظروف. وحقيقة أن هذه العملية تتم في وقت يشهد فيه حفظ السلام زيادة نسبتها ٣٠ في المائة في قوة أفراده المخول بها هي اختبار حقيقي لحدود الهيكل الجديد.

والمهمتان الجديدتان، العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، هما من أصعب العمليات التي أقدمت عليها الأمم المتحدة وأكثرها تعقيداً على الإطلاق. وستشكل مهمة نقل المواد والأشخاص إلى هذه المناطق تحدياً لأكثر الهياكل رسوخاً واستقراراً ونضجاً. ومع ظهور مفهوم جديد ولم يُختبر للدعم في القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) الصادر مؤخرا بشأن الصومال، وهي بلد يواجه حتى تحديات أكبر بسبب القيود في مجالي الأمن والبنية التحتية، تنتظر إدارة الدعم الميداني مهمة أكثر جسامة في العام القادم.

وربما كان من بين فوائد وجود إدارة الدعم الميداني معنا على الطاولة أنه سيمكنها رصد هذه المناقشات والرد عليها. ومن هذا المنطلق، أود أن أقدم بعض الإيضاحات المحددة التي آمل أن تظهر حجم تحديات الدعم التي تواجهنا. ففي دارفور، التي تقع على بعد آلاف الكيلومترات من أقرب ميناء بحري، يجب علينا نقل عتاد ثقيل وإمدادات لبناء ٣٥ معسكراً، مطلوبة لإيواء أفراد القوات والشرطة التابعين لنا والذين يقترب عددهم من ٢٦ ٠٠٠ فرد. وشبكات الطرق هناك لا يُعتمد عليها وهي غير آمنة؛ والبنية التحتية الحالية للمطارات ضعيفة وموسم الأمطار يوقف حركة السير وأعمال البناء لمدة تصل إلى أربعة أشهر سنوياً. وكان لدينا في مرحلة معينة خلال الانتشار ٨ ٠٠٠ حاوية تقوم بهذه الرحلة.

ونحن نواجه اختباراً أكبر حتى في تشاد المجاورة. إذ أن أبيشي تقع على بعد ٢ ٤٠٠ كيلومتر من أقرب ميناء، وهي نفس المسافة تقريباً بين لندن وموسكو. وطول الطريق البحري – البري، المعروف باسم ممر دوالا الذي يربط ميناء دوالا في الكاميرون بمدينة أبيشي، هو نفس الطول تقريباً، أي ٢ ٤٠٠ كيلومتر، ولا توجد خطوط للسكك الحديدية على الطريق سوى لمسافة ٩٠٠ كيلومتر. وإلى جانب سوء حالة الطريق، فإن ممر دوالا هو نسبياً من أكثر طرق النقل التجاري تكلفة في العالم.

وفي الصومال، يمكننا دون الحكم مسبقاً على نتائج بعثة التقييم التقني أن نتصور أن دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال سيتطلب موارد لوجستية وجهوداً تفوق حتى ما يخصص ويبذل في دارفور وتشاد. فبالإضافة إلى التحديات التي تشكلها البنية التحتية والأمن والتضاريس والمناخ والنسيج الاجتماعي، طُلب من الأمم المتحدة للمرة الأولى أن تقدم الدعم اللوجستي إلى منظمة إقليمية وما يعنيه ذلك من موارد كبيرة.

وعلى الصعيد التنظيمي، نحن كثيرا ما نناضل إزاء تنازع الأولويات فيما يتعلق بنشر القوات وإقامة البنية التحتية الضرورية والتفاوض مع الدولة المضيفة. فأحياناً تُنشر القوات قبل الأوان بسبب ضغوط بدء الولاية، ولكن دون القيام أولاً بتأمين الترتيبات الضرورية، ومنها على سبيل المثال تلك المتعلقة باستخدام الأرض. وفي أحيان أخرى، تنشأ أسئلة بشأن الترتيب الزمني وما إذا كان ينبغي نشر سرية هندسية أولاً لإنشاء موقع معسكر للكتائب أم أنه يتعين نشر عناصر أمنية أولاً لحماية المهندسين، وقائمة التحديات أطول من ذلك.

غير أنني أخشى، في ظل حجم التحديات التنفيذية التي تواجهنا، من أن التحديات الملحة كثيراً ما تتجاوز إجراء التقييم الأكثر شمولية للتحديات المهمة. وأعني بذلك إيجاد نهج استراتيجي بدرجة أكبر للقيام بعملنا؛ واستكشاف سبل عمل جديدة أكثر كفاءة وفعالية؛ والقيام بالعمل بطريقة سليمة وبسرعة؛ وتحقيق أنواع وفورات الحجم التي يتوقعها المرء من عملية عالمية تزيد تكلفتها على ٧ مليارات دولار؛ والتشارك مع الدول الأعضاء وهيئات أخرى في أسرة الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية والمجتمع المدني وآخرين من أجل مواجهة تحدي الدعم؛ وإيجاد إطار تنظيمي يجمع بين القوة وسرعة التحرك وبين الحكمة والاعتدال.

ولمعالجة تلك الشواغل، نحن نبذل جهداً متضافراً لوضع تفاصيل استراتيجية الدعم. وهذه الاستراتيجية، التي ننوي إطلاع الدول الأعضاء عليها في وقت لاحق من هذا العام، سوف تستكشف عددا من المواضيع.

أولاً، فكرة إقامة مراكز للدعم يمكنها تقديم الدعم اللوجستي وخدمات الدعم الإداري من مواقع أكثر أماناً للبعثات في المنطقة، بدلاً من محاولة إعادة بناء هيكل كامل للدعم في كل بعثة.

ثانياً، يمكن أن يكون هناك تفويض للسلطة الإدارية للمديرين في الميدان، مع ضمان توفير التدريب الملائم سلفا ووجود آليات محددة مسبقاً للرصد والإشراف.

ثالثاً، يمكن أن يكون هناك نهج متنوع لتدبير البضائع والخدمات المطلوبة للبعثات الميدانية من مصادر محلية وإقليمية ودولية وذلك من خلال التوسع في استخدام الشراكات ومجموعة أكبر من الموردين ومقدمي الخدمات.

وأخيراً، يمكن أن يكون هناك نهج أكثر ذكاء للتكنولوجيا وذلك من خلال استخدام تطبيقات مختلفة في إنجاز مهام الطيران واستخدام المعدات والدعم العسكري والاستجابة السريعة. فالتكنولوجيا يجب أن تمكننا من القيام بالعمل، وبخاصة في البيئات التي ننتشر فيها.

وأعتقد أن هذه الأمور تتماشى تماماً مع مجموعة القضايا الأولى التي ذكرها آلان والتي تتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة وعاجلة هذا العام. وفضلا عن ذلك، فإننا نخطط للتحرك سريعاً في تنفيذ بنود قرار الجمعية العامة الأخير الذي نأمل أن يمهد الطريق لقوة عاملة أكثر مرونة وأقدر على الحركة وأن يعالج مسألة الشواغر المفرطة ومعدلات دوران الموظفين في الوظائف الميدانية شديدة الأهمية. ونحن نعمل أيضا مع إدارة الشؤون الإدارية على تطوير إطار لإدارة المشتريات يتناسب بدرجة أكبر مع الاحتياجات التموينية في الميدان.

وفي الختام، أعتقد أنه ربما يتعين علينا أن ندرس بعمق أكبر ترتيبات التمويل لعمليات السلام واستخدام الصناديق الاستئمانية ومذكرات التفاهم ونماذج الشراكة.

وبشأن هذه النقطة الأخيرة، أود أن أعود إلى فكرة أن عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة هي شراكة دولية معقدة تقوم فيها جهات فاعلة كثيرة ومختلفة بدور مهم. وبحكم خبرتي في عمل الشركات، يمكنني أن

أصف ذلك بأنه مشروع مشترك، أي شركة مشتركة نمتلك جميعاً أسهماً فيها وحصة من الموارد والتوجيه والرقابة. ويجب، كما قال آلان، تعزيز هذا المشروع المشترك لنعد أنفسنا بصورة أفضل لمجابهة تحديات اليوم والغد على السواء.

إن الدعم ليس غاية في حد ذاته، وهو ليس جزيرة. فمفهوم الدعم لا يفلح إلا بوصفه مكوناً رئيسياً في هذه الشراكة الأوسع نطاقاً. إن خطوط دعم عمليات حفظ السلام ستتهاوى بسرعة ما لم تكن هناك علاقات عمل متينة مع البلدان المساهمة بقوات أو شرطة، ومع أسرة الأمم المتحدة الأوسع، وما لم يتوفر الدعم الكامل من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة.

وفيما يتعلق بالدعم - ربما أكثر من كل العناصر الأخرى في هذه المعادلة - ستكون فاعليتنا بقدر ما تكون عليه وحدة الرؤية التي توجه هذا المشروع المشترك. فإذا لم تكن رؤيتنا واضحة لماهية العمل الذي ندعمه، ستتضاعف درجة تعقيد التحدي المتمثل في إيجاد النماذج الملائمة للدعم. وفي غياب رؤية موحدة مشتركة للمشروع المشترك تجمع بين الذين يحددون الولايات ويرسمون السياسات ويضعون الميزانيات وأولئك الذين يساهمون بالقوات وبالشرطة، يصعب كثيرا قراءة الإشارات المتضاربة وتنظيمها؛ كما أن هدف بناء آلية دعم على أعلى درجة من الفعالية والكفاءة سيكون بعيد المنال على الأرجح. وتكلفة غياب رؤية موحدة ستكون عالية، كما سيكون من الصعوبة بمكان ضمان الكفاءة والفعالية. وكما هو الحال في كل عمل من الأعمال، يكون مخططو استراتيجيات الدعم والجهات التي توفر الموارد على أعلى درجات الفعالية حين ينظر إليهم على أنهم عامل تمكين استراتيجي ويتم إشراكهم في الحوار مبكرا. وفوق كل ذلك، علينا أن نتفق على عقد الثقة المتبادلة كقاعدة لعملنا معا.

ويجب أن تكون مناقشتنا اليوم بداية حوار متصل يضم مختلف هيئات الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، تلتقي الأمانة العامة بكل دولة عضو ممثلة هنا اليوم في ظروف وقاعات مختلفة وفي مختلف أوقات السنة. ومع ذلك، وكثيرا ما تكون الرسالة المتلقاة غامضة وبعيدة عن الاتساق، رهنا بالمحفل الذي يرسلها. وبطبيعة الحال أيضا، كثيرا ما توجه انتقادات لاذعة للأمانة العامة بتهمة ارتكاب ذات المعصية - بمعنى إرسال رسائل مختلفة من خلال أشخاص مختلفين في محافل مختلفة. وبإمكاننا جميعا أن نحسن من أدائنا في هذه الجبهة. إنني وفريقي نلتزم التزاما شخصيا بتحسين نوعية حواراتنا، الرسمية منها وغير الرسمية، مع الدول الأعضاء وتحسين تواترها وأشكالها.

في الختام، أضم صوتي إلى ألان مؤيدا ما ذهب إليه أمام هذا المجلس من أن مختلف الأطراف الفاعلة في الشراكة الدولية لحفظ السلام يمرون الآن بمرحلة دقيقة. فالتاريخ القريب قد شهد نموا سريعا ومطردا في عمليات حفظ السلام. وقد يكون ذلك تصويت بالثقة في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة ولكن التحديات تتجمع بوتيرة تزداد سرعتها باستمرار. وضخامة عمليات حفظ السلام تتطلب استثمارا في إعداد الاستراتيجيات، كما تتطلب منا أن نتحرك جميعا باتساق، يجمعنا هدف مشترك وإدراك تام بالتحديات التي تنتظرنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة مالكورا على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد العنابي.

السيد العنابي (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، لتشريفكم لي وتفضلكم بدعوتي للمشاركة في هذا النقاش الهام بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن الوثيقة

غير الرسمية التي قمتم بتوزيعها توفر أساسا ممتازا للمناقشة والتأمل، وما من شك في أنها ستؤدي إلى مناقشة مفيدة.

تتناول بعض جوانب الوثيقة العمليات الداخلية لحفظ السلام؛ وهو أمر ملائم وضروري لأي مناقشة قد تعقد في مقر منظمتنا. مع ذلك، ونظرا لأنني أصبحت الآن أشغل موقعا ميدانيا، أود أن أترك لزملائي في المقر التصدي لتلك الجوانب. فهؤلاء، وبحكم المسؤوليات التي يتقلدونها، في موقع أفضل مني للتكلم عنها وقد فعلوا ذلك.

ومن جانبي، سأحاول أن أبرز التحديات الرئيسية التي تواجهها عمليات حفظ السلام، وسأتناول بشكل خاص المسائل الثلاث التالية.

(تكلم بالإنكليزية)

أولا، متى يكون عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام الأداة المناسبة؟ ثانيا، ما هي المهام التي يمكن أن تنجزها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؟ ثالثا، كيف يمكننا أن نساعد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لكي تكون أكثر فعالية؟ سأحاول إبراز بعض المجالات التي نحتاج فيها إلى التغيير، وكذلك بعض المبادئ التي اتضحت أهميتها مرات عديدة على مر الزمن. وسأتكلم بكل صراحة لأنني، كما آمل، أخاطب أصدقاء يتشاطرون رؤية مشتركة لحفظ السلام بوصفه بعدا أساسيا لأنشطة الأمم المتحدة ووسيلة لتعزيز أهداف الميثاق.

متى يجب اللجوء إلى الأمم المتحدة لحفظ السلام؟ إن مسألة توقيت نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة هي، كما ورد في الوثيقة غير الرسمية، من أكثر المسائل التي يواجهها المجلس تعقيدا. فعمليات حفظ السلام، إذا ما نشرت بطريقة سليمة، ستكون قادرة على تحقيق نتائج مشهودة في فترة وجيزة نسبيا. وتقف شعوب غواتيمالا والسلفادور وناميبيا وموزامبيق وسيراليون وليبريا وكمبوديا وتيمور الشرقية، على سبيل المثال لا الحصر، شاهدا على قدرتنا على إحداث تغيير إلى الأفضل. وقد أدت كل واحدة من التجارب الناجحة، بدورها، إلى تعزيز مكانة الأمم المتحدة وقدرتها على التصدي للصراعات المستقبلية. أما حين يتم نشر عمليات الأمم المتحدة في ظروف غير ملائمة، فقد تقود إلى نتائج كارثية للسكان في منطقة الصراع ولحفظة السلام أنفسهم، وأخطر من ذلك لبقاء حفظ السلام كأداة.

ما هي الوسيلة للتفريق بين هاتين الحالتين ومعرفة الحالة التي يكون فيها حفظ السلام هو الحل السليم؟ أعتقد، للأسف، أن العبارة التي طالما استشهد بها لا تزال صالحة، أي أنه يمكن نشر عمليات حفظ السلام حيثما يكون هناك سلام يتطلب الحفظ أو، في الحد الأدنى، حيث توجد عملية سياسية قابلة للحياة يمكن لعملية حفظ السلام أن تساعد على نموها ووصولها إلى نتيجة ملموسة.

لقد ساهم حفظة السلام على مدى العقد المنصرم في ترجيح كفة عمليات السلام والتغلب على بعض المعارضة التي تظهر على هامش تلك العمليات. وأحيانا يكون استعراض القوة سببا لعدم استخدامها فعليا. لقد كانت لنا ردود فعل قوية إزاء بعض الذين سعوا إلى إفساد عمليات السلام وأظهرنا في الكثير من مسارح العمليات – مثل هايتي – كيف أن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة،حين تتصرف بقوة، يمكنها ردع أولئك الذين يسعون إلى زعزعة الاستقرار. كذلك قامت القوات المتعددة الجنسيات والقوات الإقليمية، بدور تكميلي هام في هذا المجال.

تلك دروس قيمة ولكنها يجب ألا تلهينا عن فهم الحقيقة الجوهرية وهي أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تظل، في المقام الأول، شأنا سياسيا أكثر مما هي أداة عسكرية. وفعالية عمليات حفظ السلام، تتطلب أن يؤمن الجزء الأكبر من سكان المنطقة التي يدور فيها الصراع بأن

الوسائل السلمية، وليس العنف، هي القادرة على خدمة مصالحهم بشكل أنجع. فإذا لم تتوفر هذه الشروط المسبقة فلا معنى لتواجد الخوذ الزرق. و لم يحدث أن تجاهلنا هذه القاعدة الأساسية مرة إلا وندمنا على ذلك لاحقا.

وإذا كان علينا تجنب نشر عمليات حفظ السلام في ظروف غير مؤاتية، فيجب علينا أيضا تجنب الخطر المقابل، ألا وهو التردد غير المبرر حينما تكون الظروف مؤاتية. وعلى الرغم من شح الموارد، على الأمم المتحدة أن تبقى على استعداد دائم لأداء مسؤولياتها المنصوص عليها في الميثاق. ولن يغفر العالم للأمم المتحدة إذا هي وقفت موقف المتفرج عندما يكون في مقدورها التأثير على الأحداث.

ويمكن لشركاء حفظ السلام أن يساهموا في الجهود أحيانا، فمن الحكمة تقاسم العبء حيث يكون الآخرون في موقف أفضل. أما في أحيان أخرى، فقد لا يكون ثمة بديل واقعي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن المهم بالنسبة لمكانة الأمم المتحدة أن تبني قراراتها بشأن عدم نشر قوة لحفظ السلام أو تقليص قوام عملية قائمة على الشواغل الموضوعية لا على الاعتبارات المالية.

وحتى من منظور مالي، فيمكن لعلمية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة أن تكون مربحة، إذ أنه من المعلوم أن الصراعات عالية التكلفة للغاية، وأن نشر عملية لحفظ السلام بسرعة وتجهيزها بولاية ملائمة وعتاد مناسب يساعد على تحقيق وفورات هائلة على المدى البعيد أيا كانت تكلفتها على المدى القريب.

ولدى النظر في اتخاذ القرارات بشأن نشر العمليات، فإن الأمانة العامة والدول الأعضاء لها دور أساسي في ذلك. فعلى الأمانة العامة أن تمارس العناية الواجبة في تقييم وإعادة تقييم الحالة في الميدان، وأن تنقل الفهم الذي تتوصل إليه بكل أمانة إلى الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، وكما قال السيد الأخضر الإبراهيمي، الذي يظل مصدر إلهام لنا جميعا، في تقريره الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٠ (S/2000/809)، فإن الخدمة المدنية اليوم يجب أن تتحلى بالشجاعة إزاء ما هي مقتنعة به وأن تبلغ المجلس بما يتعين أن يكون على علم به، وليس بما يرغب في الاستماع إليه.

وتستطيع الدول الأعضاء أن تقدم إسهاما حيويا من خلال تقديم المعلومات التي من شأنها أن تساعد في صنع القرار. ويتعين عليها أيضا أن تصغي بذهن منفتح لتوصيات الأمانة العامة، وأن تنظر فيها بطريقة جادة، وعليها أن تقاوم أية ضغوط غير مستساغة فتتصرف بطريقة مريحة سياسيا ولكنها ربما تكون غير سليمة في الأساس.

ثانيا، أود أن أتحدث عن المهام التي ينبغي لحفظ السلام أن يضطلع بها. وبوجه عام، ينبغي لعملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أن تتولى المهام التي لا غنى عنها من أجل تجاوز العتبة نحو السلام الدائم، والتي يجب أن تكون مجهزة جيدا للقيام بها. وقد تطور ما يعنيه ذلك عمليا على نحو سريع خلال العقد الماضي، إلى جانب تطور فهمنا لمتطلبات الاستقرار ولقدرات حفظ السلام. إن الكثير من الأنشطة التي اعتبرناها في الماضي خارج نطاق مسؤولياتنا وطاقاتنا أصبحت الآن ثوابت في مرجع ممارسات حفظ السلام. فقد أصبحت العمليات أنشط سياسيا؛ وأصبحت تتولى أدورا أكثر طموحا في مجال الأمن؛ وفوق كل شيء، أصبحت تشارك في بناء المؤسسات، لا سيما في مجال سيادة القانون، وهو ما أصبح جزءا أساسيا من ولايتنا في العديد من مناطق الصراع.

وقد ساعدنا نطاق أنشطتنا الموسع على مواجهة تحديات متعددة الأوجه في الميدان، وكان ذلك، في رأيي، استثمارا حكيما. لكن الحاجة تقوم إلى المزيد من التفكير في النواقص. ففي مجال بناء المؤسسات، من الأهمية بمكان تعزيز

مؤسسات الحكم بما يتجاوز المؤسسات المعنية بسيادة القانون. وفي العديد من البلدان التي تعاني من الصراع، يؤثر النقص في القدرة التقنية الإدارية على قدرة تصدي المجتمع للمشاكل بطريقة فعالة أو إدارة الموارد على نحو يسمح بالمحافظة على الاستقرار الدائم. إن المساعدات التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف تبقى، بصفة عامة، الوسيلة الأمثل للتغلب على مواطن الضعف، ولكن من الضروري وجود آليات أخرى متممة لتلك النُهج التقليدية لمساعدة الإدارات المحلية على توفير الخدمات التي توجد لدى السكان حاجة ملحة إليها على الأمد القصير، حتى يتسنى إطلاق برنامج متسق للإصلاح المؤسسي على الأمد الطويل.

ومن التجارب التي من شأنها توفير أفكار مفيدة في المستقبل، أشير إلى إطار المساعدة الدولية الذي تم وضعه لليبريا، والذي عرف ببرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم والإدارة. وتشمل التجارب الأخرى المثيرة للاهتمام جهودنا في تيمور الشرقية وكوسوفو، حيث أن كوادر صغيرة من المستشارين التقنيين المؤهلين واصلوا عملهم بعد المرحلة الأولى من نقل السلطة الإدارية لكي يعززوا قدرات وأداء الهيئات الإدارية المحلية.

والمجال الثاني الذي يتطلب جهودا إضافية لا غنى عنها هو التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي العديد من حالات ما بعد الصراع، بما في ذلك في هايتي، فإن التوترات السياسية والأمنية تزداد تفاقما بفعل الحرمان وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وقد عززت مهامي الحالية اقتناعي، فيما يتعلق بتلك المجالات، بأن دعم الإنعاش المبكر وإعادة البناء والتنمية يمثل جزءا لا يتجزأ من عملية البحث عن السلام، وبأن الاستقرار لا يمكن أن يتوطد قبل أن يلمس السكان المحليون تحسنا في حياتهم اليومية.

والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن أن تتحقق بشكل واقعي خلال فترة ولاية عملية حفظ السلام. ولكن علينا أن نجد الوسائل لتسريع عملية المساعدة منذ بداية جهود السلام لكي نوفر ما يسمى منافع السلام، أي النتائج المنظورة التي تعزز ثقة وأمل الجمهور، وشرعية السلطات المحلية، في الوقت الذي تعمل فيه على إرساء أسس التقدم في المستقبل. وتشمل جوانب التحديث الهامة ذات الصلة الأخرى في عمليات حفظ السلام استخدام المشاريع السريعة الأثر وبرامج تخفيف العنف في المجتمعات المحلية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقد تم تحقيق نتائج إيجابية أخرى من خلال التعاون الوثيق بين حفظة السلام ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وتشمل أمثلة ذلك تعاون بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مع الفريق القطري للأمم المتحدة لتنظيم حملات تحصين في كل أنحاء هايتي، وبرنامج مشترك يجري تنفيذه حاليا مع البنك الدولي، وذلك في أعقاب نجاح تجربة شبيهة في ليبريا.

ويمكن تعزيز العمل المتسق بين جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة لدعم أولويات السلام والأمن من جانب الدول الأعضاء من خلال ممثليها في مجالس محافظي تلك الهيئات. وقد يكون الوقت مناسبا لمشاركة أطراف فاعلة أخرى في الحوار العام حول كيفية إحداث التغيير الإيجابي في بيئات ما بعد الصراع، من خلال الجمع بين المعونة الدولية، وعملية صنع قرار فعالة على الصعيد الوطني وأنشطة القطاع الخاص. ويشارك آخرون في ضرورة التصدي للبعد الاجتماعي والاقتصادي للاستقرار ممن يمكنهم تقديم المساعدة، بما في ذلك البنك الدولي ومختلف أعضاء القطاع الخاص ومجتمع المنظمات غير الحكومية.

وينبغي السعي بشكل عاجل إلى زيادة برامج المعونة حتى في ظل البيئة المالية العالمية الصعبة. فمن شأن ذلك أن

يوفر الكثير من الأموال على المدى الطويل من خلال تجنب العودة إلى الصراع. ومن شأنه أن يعزز أيضا التعاون العالمي الذي توخاه ميثاق الأمم المتحدة من خلال إبراز التزام البلدان الصناعية بتكميل ودعم أصحاب الخوذ الزرق الذين تشمل صفوفهم قوات واسعة التمثيل من البلدان النامية.

أخيرا، أود أن أقدم بإيجاز بعض الأفكار عن أداء حفظ السلام من منظور الميدان. المقياس الأساسي، من وجهة نظري الحالية، لفعالية آلية حفظ السلام هو قدرتها على دعم البعثات في حصولها على ما تحتاج إليه من أجل أداء المهمة، وبعبارة أخرى، وجود إطار سياسي لأنشطتها، وهيكل محكم للدعم المؤسسي وتوفير الموارد البشرية والمادية اللازمة.

وفي هايتي، تلقينا دعما سياسيا شاملا في صورة ولايات متسقة وعملية ومتقنة الصياغة، تحدد المجالات الأساسية التي يكون التقدم فيها حاسما وتوفر لنا المجال اللازم للعمل. وإنني أكن كل تقدير للدعم القوي الذي تلقيناه على كل المستويات من الدول الأعضاء والأمانة العامة، لا سيما في اللحظات الصعبة من أزمة عام ٢٠٠٨. وكانت مساعدة الزملاء والأصدقاء في بورت أو برنس ونيويورك والعواصم الوطنية لا غنى عنها في التصدي للقلاقل التي أثارها غلاء الأسعار في الربيع وللدمار الذي سببته الأعاصير في الخريف.

وقدم هيكل الدعم المؤسسي أيضا مساعدات قيمة. وكما لاحظت الورقة غير الرسمية، قامت الدول الأعضاء بتفويض سلطة واسعة إلى الأمانة العامة، وهذه بدورها منحت البعثة حرية تصرف واسعة لاتخاذ القرارات العملية والتكتيكية في الميدان. وفي الوقت ذاته، وفر عدد من الهياكل القائمة إطارا صالحا لتبادل منتظم ومعزز فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، مع أن إمكانيات تلك الهياكل لم تستغل بشكل كاف في الماضي.

لذا فإن تلك الترتيبات تمثل موضوعا مناسبا لاستعراض الدول الأعضاء. ولكن من منظور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فإن التنظيم الحالي لصنع القرار والحوار قد عمل بنجاح وهو يمثل عنصرا أساسيا في فعاليتنا. فقد ضمن لنا المصداقية في خدمة الميثاق بنزاهة، وفي ما نقوم به من أعمال بالنيابة عن ١٩٢ دولة عضوا. كما أنه مكننا من الاستجابة الملائمة إلى الظروف المتغيرة بسرعة في الميدان. وفي هذه الأثناء، وبالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، عمل المقر على تعزيز تدفق المعلومات إلى عمليات حفظ السلام، حيث مكن موظفي البعثات من تشكيل ''شبكات الممارسين'' مع الزملاء في مختلف أنحاء العالم، وساعد البلدان المساهمة بقوات على مواءمة وتحديث برامج التدريب على حفظ السلام.

وفي الوقت ذاته، وبما أن حالات حفظ السلام حالات مخصصة بحكم تعريفها، فإن التجربة في الميدان تتقدم حتما في كثير من الأحيان على أدوات السياسة. وبالتالي، لا بد من الإبقاء على نهج مرن، والإقرار بضرورة أن تدعم المبادئ التوجيهية والنظريات في آخر المطاف الحلول العملية بدلا من أن تصير غاية في حد ذاتها.

أخيرا، فيما يتعلق بالدعم المادي، شهدنا إحراز تقدم في تحسين توافر المعدات الأساسية والموظفين الرئيسيين. ونحن، في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ممتنون لتوفير الخبراء في مجالات جديدة نسبيا مثل الإصلاحيات وإدارة الحدود، ونقدر ما يُبذل من جهود لتمكيننا من السيطرة على الشغب برزانة ومهنية عالية.

وسيظل حفظ السلام يواجه تحديات جديدة وغير متوقعة. ومن الهام، إذن، أن تكون الدول الأعضاء على استعداد لتوفير مهارات جديدة وقدرات جديدة، عند

الاقتضاء، وأن تيسر استجابة سريعة للاحتياجات الملحة أثناء الاضطلاع بالأنشطة التي صدر بها تكليف.

(تكلم بالفرنسية)

في الختام أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لكي أشارك في هذه المناقشة. وأنا على يقين من إمكانية الاستمرار في إثراء وتكييف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لتمكينها من تلبية الاحتياجات ومعالجة المشاكل التي ستنشأ في المستقبل على نحو تام. غير أننا يجب أن نكفل إجراء هذا التكييف في إطار الروح التي أنا على يقين من أنها تلهم مناقشتنا اليوم، أي، أولا، بالانفتاح على التغيير بدون التخلي عن المبادئ الأساسية التي أثبتت جدواها؛ ثانيا، بتعهدنا بممارسة تعددية أطراف فعالة تنطوي، وفقا لروح الميثاق ونصه، على مشاركة الجميع بصورة متساوية في السعي من أجل السلام؛ وأخيرا، بتعهدنا بتعزيز وحماية هذه الأداة الثمينة المتمثلة في حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أفتتح الآن المناقشة وأعطي الكلمة لأعضاء المجلس.

السيد جون ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر السفير بوتاغيرا على ما اضطلع به من عمل قيّم للغاية خلال الأعوام الخمسة الماضية، وأتمنى له حظا سعيدا فيما سيقوم به من مساع في المستقبل.

أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. وهي خطوة أولى هامة في إطار هذه المبادرة الفرنسية – البريطانية، التي أطلقناها، أنا وأنتم، بناء على تعليمات من وزيرَي خارجيتينا، بغية تحسين الطريقة التي تتناول بها منظومة الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، المسائل المتعلقة بحفظ السلام. وقد أكد المتكلمون الذين استمعنا إليهم خلال الساعة المنصرمة على أهمية المسائل التي تناولوها، وأشكرهم جميعا على إسهاماتهم، لا سيما السيد عنابي الذي جاء من هايتي ليفيدنا بتجربته في الميدان.

إن حفظ السلام يقع في صلب ما تمثله الأمم المتحدة. فإذا سألنا الناس في الشارع في عاصمة من عواصم بلداننا عما تعني الأمم المتحدة لهم، فإنهم سيجيبون على الأرجح بصورة جندي من أصحاب الخوذ الزرق يسهر على حفظ سلام مضطرب. وهي صورة قوية، غير أنها ينبغي أن تُستكمل. واليوم، وكما أشار إلى ذلك وكيل الأمين العام لوروا، قد لا يتعلق الأمر بمجرد جندي، بل بشرطي أو عامل في المجال الإنساني أو خبير في مجال حقوق الإنسان. وكثيرا ما لا يكون هناك سلام لكي يسهروا على حفظه. وقد ازدادت جسامة التحديات بما أن العديد من الصراعات التي نتناولها تشارك فيها أطراف من غير الدول. وينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تتغير للاستجابة للمطالب الجديدة.

ولا تعاني عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من الأزمة، غير أنها، كما قالت وكيلة الأمين العام مالكورا، تكافح من أجل التصدي لنطاق هذه التحديات الجديدة وتعقيدها. لقد أصبحت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ضحية، إلى حد ما، لما حققته من نجاح، غير أنها سلعة أثمن كثيرا من أن نجازف بها.

وهذه المسائل ليست جديدة. فالأخضر الإبراهيمي تناول العديد منها فيما يظل تقريرا تاريخيا (S/2000/809)، لا تزال استنتاجاته وجيهة اليوم مثلما كانت وجيهة عام ٢٠٠٠. وقد استُرعي انتباهنا إلى أهميتها خلال المناقشات التي أجريناها مؤخرا بشأن دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. والأمر الذي ينبغي أن نفعله الآن هو إعادة النظر في تقرير الإبراهيمي – أي الاستفادة منه وتكييفه

عند الاقتضاء، والأهم من ذلك كله، كفالة تنفيذنا لنهج أكثر فعالية واستراتيجية بشأن حفظ السلام على جميع الصعد في مجلس الأمن.

لقد وضعت المملكة المتحدة وفرنسا الأفكار الأولية لتصورنا في الورقة غير الرسمية التي أصدرناها في وقت سابق من هذا الأسبوع. ويوجز الجزء الأول منها التحديات التي جمعناها في ثلاثة مجالات: المجال الأول هو فرض رقابة استراتيجية فعالة، لا سيما ضرورة تحسين التحضير والتخطيط للعمليات ومراقبتها وتقييمها. والمجال الثاني هو معالجة القيود المتعلقة بالموارد، بما في ذلك أهمية إيجاد سبل جديدة لمواجهة الضغط على التمويل وتوافر القوات وغير ذلك من الموارد، بينما لا يزال الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ازدياد. ويتعلق المجال الثالث بالدروس المستفادة من التطبيق، بما في ذلك كيفية تنفيذ الولايات المتزايدة التعقيد التي نسندها لحفظة سلام الأمم المتحدة.

ذلك برنامج حافل بالتحديات، غير أن نطاقه لا يمكن أن يبرر التقاعس. وقد اقترحنا أن نركز، في البداية، على المسائل المتعلقة بالرقابة الاستراتيجية الفعالة، التي يقع تناول العديد منها على كاهل مجلس الأمن. فلننظم بيتنا أولا.

لقد قمنا ببداية جيدة في الحلقة الدراسية غير الرسمية التي عُقدت أمس في البعثة الفرنسية. وأثارت انتباهي المواضيع التالية لمناقشتنا: ضرورة نشر الوعي، على نحو واضح، بالتحديات التي نواجهها هنا في نيويورك وفي الميدان، وبأهمية بناء القدرة، لا في البعثات ذاتها فحسب، وإنما أيضا في الأمانة العامة، التي تعاني من القيود المتصلة بقواعد لم تُصمم على نحو يتلاءم مع الحقائق الجديدة لحفظ السلام.

والمجلس ذاته بحاجة إلى الحصول على المعلومات، والأهم من ذلك، على النصائح العسكرية بصورة أفضل. ويجب أن يحسن المجلس ممارساته، بما في ذلك إسناد ولايات أكثر واقعية، ووضع استراتيجيات إنجاز واضحة، ومعايير يمكن قياسها، لتمكيننا من تقييم ما يُحرز من تقدم. كما يجب على المجلس أن يكفل لحفظة السلام سلاما يمكن أن يحفظوه، بدلا من وضع حفظة سلام ناقصي التجهيز في منطقة حرب أملا في أن يُحدِثوا أثرا.

وبينما ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدوره الريادي الذي هو أهل له، يجب أن يكون هذا الأمر عملية شاملة، بالاستفادة من خبرة وموارد جميع الدول الأعضاء وجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة. ونرحب بالعمل الجاري في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، ونثني ثناء كثيرا على المبادرات الجارية، لا سيما مبادرة زملائنا الكنديين، التي نعتبرها مكمّلة للعمل الجاري في إطار المجلس.

وفي أعقاب الحلقة الدراسية التي عُقدت أمس، سنعمل مع زملائنا الفرنسيين على تنقيح الورقة المشتركة حتى تجسد المناقشة التي أجريناها أمس ومناقشة اليوم.

وأتطلع إلى الاستماع إلى آراء الزملاء في المجلس، وغيرهم من المتكلمين الآخرين اليوم، بشأن الكيفية التي ستمكّننا من المضي قدما في جدول الأعمال هذا على نحو عملي. وقد ناقشناه مرارا وتكرارا، والآن، ينبغي أن نحول اهتماماتنا إلى برنامج عمل فعلي. وقد لاحظنا جميعا ما أولته زميلتنا الأمريكية الجديدة، السفيرة رايس، من تركيز على هذه المسائل خلال جلسة إقرار تعيينها. وفي أعقاب إقرار مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة لتعيينها ليلة أمس، نتطلع إلى الترحيب بها في مجلس الأمن في الأسبوع القادم، والعمل معها على نحو وثيق بشأن ما سيشكل أحد أجسم التحديات التي سيواجهها المجلس خلال عام ٢٠٠٩.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر وفدكم، السيد الرئيس، ووفد المملكة المتحدة على المبادرة الحسنة التوقيت والضرورية

بإعادة فتح باب النظر في هذه المسألة. كما أود أن أعرب عن امتناني للسيد لوروا والسيدة مالكورا والسيد عنابي على ما أدلوا به من تعليقات وما أثاروه من أسئلة. وأعتقد أنها إسهامات هامة في مناقشة المجلس بشأن هذه المسالة.

يعلم المجلس أنني أنتمي إلى جزء من العالم أدت فيه ثلاث بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة عملها وانتهت منه بنجاح في أمريكا الوسطى، وتحققت من الامتثال للالتزامات التي اعتمدتها خمسة بلدان بغية استعادة السلام وتعزيز التنمية في المنطقة دون الإقليمية. ومفتاح ذلك النجاح يمكن أن نجده في عناصر بسيطة نعرفها جميعا، غير أنه قد يكون من الأجدر تكرارها: أي تولي البلدان المستفيدة لزمام العمليات، والالتزام الإقليمي بالعمليات، والوضوح في أهداف المجلس وولاياته، وبطبيعة الحال، إجراء اتصالات فيما بين جميع الأطراف الفاعلة المعنية على نطاق واسع، في الوقت المناسب، وبصورة شفافة. وبالنظر إلى هذه التجربة وبعض أوجه الدراية بطريقة عمل هذا المجلس، نود أن نستغل هذه الجلسة لنسلط الضوء على بعض النقاط.

وسأبدأ بما هو بديهي، لأن طبيعة المشاكل التي تسببت بتطور طبيعي في نطاق عمليات السلام قد لا تكون بديهية في الحقيقة. وأسميها ”عمليات السلام“ لأنها تتجاوز بكثير مجرد حفظ السلام. وفي كثير من الأحيان، نصر على التفكير في إطار صكوك قديمة لمعالجة مشاكل جديدة تماما دون أن نستخدم بصورة إبداعية أكبر كل تلك الأدوات المتوفرة لنا لمعالجة هذه المشاكل الجديدة. ولهذا السبب، دعونا مرارا وتكرارا إلى اتباع مفهوم البعثات المتكامل امتثالا لواجب مجلس الأمن في تعزيز السلام، وليس مجرد صونه.

ونحن على اقتناع بأن هذه هي أفضل طريقة لمعالجة، وربما تلبية، التوقعات التي ولّدها نشر علم الأمم المتحدة. وفي تلك الأماكن حيث يرتفع العلم، فإن الفوارق الرسمية ذات الأهمية البالغة لدينا تصبح هنا عديمة الأهمية. فالناس الذين يشاهدون علم الأمم المتحدة يرفرف في الأفق يعتقدون أن مستقبلا أفضل قد أصبح في متناول اليد. ويحدوهم الأمل في أن ينتهي حزنهم. ويشعرون بالسعادة لأن أمنهم وبقاءهم ذاته لن يتهددا بعد الآن، وبالنسبة لهؤلاء الناس، من الصعب أن يفهموا أن أمنهم وتوقعاتهم ربما تكون أو لا تكون جزءا من ولاية، وأنه نتيجة لذلك لا يستطيع من يمثلون المنظمة في الميدان أن يحققوا ما يتمناه أولئك السكان ويحتاجونه بصورة عاجلة.

هذا هو التحدي الكبير الذي يتعين على الأمم المتحدة، ولا سيما المجلس، مواجهته. علينا أن ندير التوقعات المتزايدة بموارد تزداد شحا. ولذا يجب أن تكون مناقشة اليوم بداية عملية لترشيد الطريقة التي ينفذ بها مجلس الأمن ولايته. وقد وافق المجلس الآن على معظم الأحكام الضرورية التي تم الاتفاق عليها. وترد التدابير التي ينبغي اتخاذها في قرارات وبيانات رئاسية يزيد عمرها على ١٠ سنوات. وإننا نحتاج إلى جمع كل ما اتفقنا عليه، وتنقيح الطريقة التي سيتم بها تنفيذ هذه القرارات وإدخال عناصر أثبتت الخبرة أنها حاسمة الأهمية للنجاح في الميدان.

علينا بمراجعة منطقنا الداخلي. ورغم أن المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن المجلس قد أنشئ لضمان اتخاذ إجراءات فورية وفعالة في الميدان، فإننا كثيرا ما نهتم أكثر بإحراز نتائج على الورق. ومنطق إحراز نتائج على الورق يشرح كون عملياتنا لصنع القرارات عمليات حصرية. فمن السهل أكثر تحقيق نتائج فورية وفعالة على الورق إذا اقتصر اتخاذ القرار على أعضاء المجلس، بل سيكون الأمر أسهل إذا بدأت عملية اتخاذ القرارات بتوافق في الآراء بين الأعضاء الدائمين. وهذا يؤدي قطعا إلى نتيجة عكسية إن أردنا تحقيق نتائج فورية وفعالة في الميدان.

إن الجميع حول هذه الطاولة يدركون المسافة بين من يتخذون القرارات بشأن عمليات السلام، ومن يقومون بتنفيذها، ومن يخصصون الموارد، ومن عليهم أن ينفذوا القرارات في الميدان، وبين البلد المتلقي.

ولهذا السبب، علينا بمراجعة الطريقة التي يتم بها إنشاء وتجديد ولايات مجلس الأمن. وبالتحديد، نعتقد أننا بحاجة إلى عقد اجتماعات تفاعلية وغير رسمية مع البلدان المساهمة بقوات ومع الأمانة العامة. ومن الحيوي أيضا تحسين تفاعلنا مع الجمعية العامة من خلال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ومع اللجنة الخامسة. ونستطيع، بالمعلومات المناسبة والتي تتوفر في حينها، أن ننشئ ولايات واضحة ومقنعة وقابلة للتنفيذ. وبالتفاعل المناسب فيما بين الأجهزة نستطيع كفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن في الميدان بإخلاص. ونحتاج أيضا إلى مدخلات من البلد المضيف والأطراف المعنية الأخرى.

إن عملية صنع القرارات في المجلس بشأن عملية لحفظ السلام تتطلب دعما أكثر فعالية من الأمانة العامة. وكما شاهدنا في العديد من المفاوضات في الجمعية العامة، عندما يجتمع خبراؤنا للتفاوض بشأن قرار، علينا أن نحصل على المشورة من الأمانة العامة لتخبرنا، في الوقت المناسب، بالآثار العملية لاقتراحنا، أو لصمتنا، بما في ذلك الآثار المالية والتشغيلية للولايات. وإلى جانب ذلك، علينا أن نتابع القرارات والولايات بفعالية. فإذا هناك شيء لا يعمل كما ينبغي، علينا بتحديده واتخاذ التدابير لتصحيحه.

لقد بلغنا الحد الأقصى لمواردنا. ولم يعد في مقدورنا إنشاء ولايات على أمل أن يكون مجرد وجودنا في الميدان كافيا. لقد حدد المجلس هذا المنظور وأقره عندما نظر في تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، ولذلك، فإن الوقت مناسب لعقد مناقشة مفتوحة بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في ذلك التقرير.

وأود أن أختتم بالقول إننا نعتقد أنه من المهم أن نقوم بتعميق وتعزيز علاقتنا بلجنة بناء السلام. إن عنصر بناء السلام حاسم الأهمية، كما أشار إلى ذلك أيضا السيد ألان لوروا. ونتيجة لذلك، فإننا عندما نتكلم عن مشورة الأمانة العامة في وقتها المناسب، فنحن لا نشير إلى إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام فحسب، بل وإلى إدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام أيضا.

ونحن على اقتناع بأنه رغم توصياتنا قد تطيل أمد المفاوضات، فإن النتائج النهائية ستكون أكثر فعالية في الميدان، وفي هذا، يطالبنا الميثاق بأن نتخذ إجراءات فورية وفعالة.

إن تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تاريخ يتسم بالنجاح بصورة عامة. ونحن ضحايا نجاحنا. والمناقشة التي نعقدها اليوم خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المفهوم والتنفيذ المناسبين لما ينبغي أن تكون عليه عمليات السلام في القرن الحادي والعشرين.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أقول أيضا لصديقي، السفير فرانسيس بوتاغيرا، الذي سيغادرنا، كم نحن ممتنون لإسهاماته الفعالة في عمل مجلس الأمن. وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه في المستقبل.

السيد الرئيس، نود أيضا أن نتقدم بالشكر لكم ولسائر أعضاء الوفد الفرنسي على اختيار هذا الموضوع، الذي جاء في وقته تماما. ولا يساورنا شك في أن مناقشة اليوم ستسهم في إثراء تفكيرنا بشأن أحد الأنشطة المهمة للأمم المتحدة، أي عمليات حفظ السلام.

ونود أيضا أن نشكر السيد لوروا والسيدة مالكورا والسيد العنابي على بياناتهم.

إن كفالة السلم والأمن الدوليين، على نحو ما تقوم به الأمم المتحدة، ليس مهمة سهلة في عالم تزداد فيه الأزمات تعقيدا أكثر من أي وقت مضى، وحيث تسوية الصراعات غالبا ما تجنح إلى استعمال القوة والعنف. ويزداد الأمر صعوبة حقا لأن جنود السلام يصبحون أهدافا محتملة للمقاتلين أو يكونوا هم أنفسهن مسؤولين عن أعمال مقيتة.

ولحسن الطالع، ورغم بعض العوائق القليلة، تقوم المنظمة بمهمتها بصورة جيدة نوعا ما. وفضلا عن ذلك، فإنها تعمل دون كلل للتكيف مع نماذج جديدة من الصراع. ولذا، قررت أن تدمج في ميدان عمليات حفظ السلام أمورا مثل المسائل الإنسانية وحقوق الإنسان، وتقديم المساعدة الانتخابية، وإزالة الألغام، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم في المجتمع المدني، وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، وغير ذلك. وكل هذه أشياء إن لم تكن تقتضي نهجا جديدا فهي تقتضي طريقة مختلفة في التعامل مع عمليات حفظ السلام عن إناطة ولاية بالمنظمة أو تغييرها والتنسيق بين المشاركين في الميدان.

وقد أبرزت بعض التطورات المختلفة في البلدان المتورطة في صراعات ضرورة تعزيز قدرة عمليات حفظ السلام بمنحها ولايات ذات أهداف وهياكل قيادية محددة واضحة. علاوة على ذلك، ينبغي أن تتمتع أيضا بالقدرات اللوجستية والتمويل الملائمين لتمكينها من أن تكون أكثر فعالية على أرض الواقع. وعلى غرار ذلك، من الضروري أن يجري تبادل أفضل الممارسات تعزيزا للفعالية.

ومن المجالات الأخرى المثيرة للقلق بطء معدل النشر في الحالات العاجلة. وكما يوصي تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، ينبغي أن نعمل على ضمان أن تكون فترات التأخير معقولة. وفي هذا الصدد، يزودنا نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الذي اكتنفته المتاعب بتصوير ممتاز للجهود التي ما زال يلزم الاضطلاع بها.

والتنسيق الفعال من العناصر الرئيسية في نجاح عمليات حفظ السلام. لذلك يجب أن ننهض بالاتصال والتنسيق على نحو حاسم بين مختلف الهيئات المشتركة في عملية صنع القرار، وتحديدا اللجنة الخامسة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام والوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

وقد أحرز بالفعل قدر كبير من التقدم فيما يتعلق بعملية تخطيط البعثات المتكاملة. ومن المهم تعزيز ذلك بتحسين التنسيق ووحدة الغرض فيما يتعلق بالجهود المبذولة في الميدان. وتتوقف فعالية عمليات حفظ السلام ومصداقية الأمم المتحدة أيضا على سياسة عدم التسامح مطلقا، التي يؤيدها وفدي بقوة.

وفيما يتعلق بالتعاون مع الدول الأعضاء، من المهم تحسين العلاقات بين الجهات التي تضع الخطط لعمليات حفظ السلام وتنسقها وتديرها وبين البلدان المساهمة بقوات. ويمكن أن تسهم تجربة تلك البلدان ومعارفها الخاصة في عملية التخطيط وفي توضيح عملية صنع القرار. لذلك قد يكون من المفيد تعزيز نظام الاتصال الثلاثي بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة.

وصون السلام والأمن الدوليين، كما سلفت الإشارة في المجلس نفسه، مسؤولية مشتركة وجماعية في آن واحد. وينبغي لذلك أن تواصل الدول الأعضاء تقديم الدعم للمنظمة بنشر الوحدات وحشد الموارد الضرورية بجميع أنواعها. ويواصل بلدي من جانبه، وقد جعل المساهمة في

تسوية الصراعات أحد مجالات التركيز الرئيسية في سياسته الخارجية، احترام التزاماته في هذا الصدد.

وينبغي ألا تتجاهل عملية التخطيط دور البلد المضيف، الذي يتوقف عليه نجاح بعثة حفظ السلام المعنية أحيانا. وتحقيقا لتلك الغاية، وتمشيا مع مقاصد الميثاق ومبادئه، من المهم أن تؤخذ بعين الاعتبار سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. ويجب الاضطلاع بعمليات حفظ السلام بموافقة البلد المضيف وعلى نحو خال من التحيز في نفس الوقت.

ولمساهمات المنظمات دون الإقليمية والإقليمية أهمية بالغة في نجاح العمليات التي تقوم الأمم المتحدة بنشرها. ونظرا لقرب تلك المنظمات من أطراف الصراع ومن الواقع في الميدان، فإنها تؤدي، وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق، دورا مهما وفريدا في هذا الصدد. ومن دواعي الأسف أن متطلبات بعض الصراعات لا تتيح للترتيبات الإقليمية بعد الموارد الضرورية للوفاء بهذه المهمة.

ويظهر هذا الواقع في أجلى صورة، وتكون النتائج في أشد درجاتها إيلاما، في القارة الأفريقية، التي توجد بها للأسف معظم مناطق التوتر في العالم. وهذا هو الحال مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي لا يتيح لها تكوينها الحالي التصدي لتحديات الصراع الجاري في ذلك البلد. وشكل اتخاذ القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) خطوة هامة يجب متابعتها بأسرع ما يمكن، لأن الوقت في الصومال ليس في صالح العاملين لأجل السلام والمصالحة الوطنية.

لذلك نحث المجتمع الدولي على دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، سواء في الصومال أو غيره من المناطق في القارة. كما ننادي بتقديم مزيد من الدعم لجهود المنظمات دون الإقليمية الأفريقية، التي تعد حلقات لا غنى عنها في سلسلة السلام ولو أنها منسية في كثير من الأحيان.

ويقتضي الحق في السلام والحماية الذي تعمل من أجله الأمم المتحدة أن نولي نفس القدر من الاهتمام لإنقاذ الأشخاص والتسرية عنهم ومساعدتهم في الحالات الأليمة أو في الأماكن التي يحتاجون فيها إلى ذلك. وفي الوقت ذاته، يجب أن تواصل المنظمة، ومجلس الأمن في المقام الأول، التشديد على منع نشوب الصراع بتعزيز آليات الإنذار المبكر والرد السريع. وفوق كل شيء، يجب أن تزيد استثمارها في استئصال الأسباب الكامنة للصراع من خلال جهود منسقة وجيدة التخطيط ومتسقة. ولن يتيح ضمان السلام والتخفيف من حالات زيادة العبء الزائد الواقع على عمليات حفظ السلام سوى التنمية والتفعيل الكامل لإمكانيات الناس، مع تقديم الدعم لها من قِبل الدبلوماسية الوقائية الفعالة حسب الاقتضاء.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أعرب عن عظيم تقديرنا للعاملين في حفظ السلام، الذين يعملون تحت ظروف بالغة الشدة ويخاطرون بحياتهم ليقدموا إسهامهم الذي لا يقدر بثمن في إقامة عالم أكثر أمانا. وندين دون تحفظ الهجمات التي تشن عمدا على قوات الأمم المتحدة، حيث لا يوجد ما يبرر تلك الهجمات على الإطلاق.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لوكيلي الأمين العام لوروا ومالكورا والممثل الخاص هادي العنابي على بياناتهم الاستهلالية المفيدة.

ما برحت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي كان ابتداعها بداعي الضرورة، تؤدي دورا محوريا على مدى ستين عاما الآن في إعادة الاستقرار إلى البلدان الخارجة من صراعات. وأود أن أعرب عن تقديري لكل من خدموا في تلك البعثات في أي وقت على مر السنين. ويوجد في الوقت الحالي ٠٠٠ ٩٠ من العسكريين وأفراد الشرطة و ٠٠٠ ٢٠

من المدنيين العاملين فيها حول العالم. وقد قدم الكثيرون من رجالها ونساءها المخلصين عطاءهم في إيثار شديد.

وإطلاق بعثة لحفظ السلام من أكثر التدابير التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها فعالية لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ونظرا للتغييرات السريعة التي تطرأ على أجواء العمليات، تواجه جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام الآن بعض التحديات. فطبيعة الصراعات والأخطار قد تغيرت. وتواجه البعثات بدرجة متزايدة بجهات فاعلة من غير الدول، لا تحترم القانون الدولي وتهدد استقرار مناطق بأكملها، مستخدمة في ذلك أساليب متزايدة التعقيد وأسلحة متزايدة الفتك باستمرار. وكثيرا ما يكون العاملون في الأمم المتحدة أول المستهدفين من تلك الجهات.

كما أن تزايد تعقيد وخطورة المهام التي يكلف المجلس تلك البعثات بتنفيذها يترك تأثيرا خطيرا على أداء البعثات. فبعثات حفظ السلام بصفة متزايدة مطالَبة بأن تفعل ما يتجاوز كثيرا المهام التقليدية كرصد اتفاقات وقف إطلاق النار. فولاياتها الآن تشمل توفير الحماية للمدنيين وتقديم الدعم للمساعدات الإنسانية وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وتقتضي تلك الولايات مهارات وخبرة متنوعة ولا بد من إحداث تغييرات هامة في الطريقة التي تنفذ بها.

ومن الواضح أن المجلس عندما يتخذ إجراء يشتمل على ولاية خاصة بحماية المدنيين فإنه يخلق بعض التوقعات. وما لم يتم الوفاء بتلك التوقعات، فإن ذلك يؤدي إلى توجيه الانتقاد وإلى خيبة الأمل لما يبدو من قصور في تنفيذ الولايات. وتقع على عاتق المجلس بصفة رئيسية، وليس الأمانة العامة، المسؤولية عن تصحيح هذه الحالة وتحديد ماهية تلك التغييرات.

لقد شهدنا حالات كثيرة لنجاح عمليات حفظ السلام، ولكننا مررنا أيضا بإحباطات. وكان عام ١٩٩٤ عام أزمة كبيرة لا مثيل لها إلى اليوم. ولكننا ما زلنا نواجه تحديات، تحديات تنفيذية تترتب عليها أنواع كثيرة من المسائل. وينبغي أن نحاول إيجاد طريقة لتنفيذ عمليات حفظ السلام بشكل أكثر فعالية وكفاءة. فتلك هي المهمة، فضلا عن أنها الوسيلة لتلبية توقعات الناس على أرض الواقع بشكل أفضل. ولذلك فإننا نقدر المبادرة التي تقدم بها وفدا فرنسا والمملكة المتحدة لإعداد توصيات عملية في هذا الشأن في الوقت المناسب.

في عام ٢٠٠٠، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) بعد دراسة تقرير الإبراهيمي المتسم ببعد النظر (S/2000/809). وقرر فيه أن يسند إلى عمليات حفظ السلام "ولايات واضحة وذات مصداقية وقابلة للإنجاز" (القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠))، المرفق، الجزء الأول و "بكفالة ملاءمة مهام عمليات حفظ السلام الصادر بها تكليف للحالة في الميدان، بما في ذلك عوامل من قبيل احتمالات النجاح" (المرجع نفسه، الجزء الثاني) وهذا مبدأ أساسي وعلى جانب عظيم من الأهمية.

وحيث أن هذا يؤذن ببداية المناقشة لاستعراض سياسة لعمليات حفظ سلام تمتد على مدة الأشهر القليلة الماضية، أود هذا الصباح أن أتطرق إلى ثلاث نقاط بشأن تحسين الرقابة الاستراتيجية.

أولا، إن اتخاذ قرار سليم يتعلق بإطلاق أي بعثة جديدة أو بعثة موسعة، يتطلب إبلاغ المجلس على النحو الوافي بالحقائق في الميدان. إن المعلومات السياسية العسكرية التي تصل في أوانها والعالية الجودة والتحليل الفني مسائل لا مندوحة منها، إذا ما أردنا أن نفهم بالكامل طبيعة التحدي الذي تنطوي عليه الحالة، وإذا ما أردنا تمكين البعثة

مـن الاسـتجابة بـسرعة وتحقيـق الغايـة المرجـوة. إن الـدروس المستقاة مـن عمليـات أخـرى ينبغـي أن تؤخـذ في الحـسبان بالكامـل في وضـع خطـط العمليـات. وينبغـي اتخـاذ خطـوات محددة لإرساء هذه الممارسة.

مـن المهـم أيـضا إمعـان النظـر في نطـاق وجـدوى الولايـات المقترحـة، لـيس بمـشاركة أعـضاء مجلـس الأمـن فحـسب، بـل بمـشاركة ذوي المـصالح الآخـرين، مـن قبيـل البلدان المساهمة بقوات قبل أن يقرر ذلك رسميا مجلس الأمن. أما الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام فيمكن استخدامه بصورة أفضل بوصفه محفلا لهذا الغرض.

ثانيا، بعد إطلاق البعثة ينبغي لمجلس الأمن أن يرصد باستمرار عملية البعثة وأن يمارس مرونة فيما يتعلق بولايتها وقوامها وأن يدخل التعديلات اللازمة لتحسين كفاءتها. ويتعين على المجلس دائما أن يضمن أن تكون البعثات مزودة بالدعم الكافي والوسائل الكفيلة باضطلاعها بولاياتها.

وفي الوقـت نفـسه ينبغـي للأمـم المتحـدة أن تمـارس أقصى درجة مـن المرونـة وأن تلتمس أكفأ استخدام ممكـن للموارد المتوفرة لعمليات حفظ السلام، إذ انه بشكل عام يجري توسيعها بدرجة كبيرة. لذلك نقدر أيما تقدير الممارسة الطيبة الأخيرة لعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار بإلغاء كتيبة واحدة والترتيب للتعاون مع بعثة مجاورة.

أما النقطة الثالثة، فتتعلق بالمسائل السياسية. نود دائما أن ننظر في أي بعثة من بعثات عمليات حفظ السلام في السياق الأوسع. وهذا ليس بديلا للعملية السياسية بل مكمل لها. فأي بعثة إذا ما تمت تعبئتها بالاقتران بالجهد السياسي الجاد سوف يكون لها أثر مثبت للاستقرار في الميدان وتهيئ الظروف المناسبة للمصالحة الوطنية. ولكن ما لم يكن جهدا موثوقا ومخلصا لإقناع الأطراف بالتوصل إلى اتفاق سياسي سيكون أثر البعثة محدودا. وينبغي للمجلس أن يركز قدر الإمكان على العملية السياسية خلال وزع حفظة السلام.

إن بعثات حفظ السلام لا يمكن وزعها إلى الأبد. وعلى غرار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومكتب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فإن كل بعثة، من حيث المبدأ، يجب أن تحكمها معايير واضحة مع إطار زمني منطقي، يمكن معها رصد التقدم بانتظام ويتجسد في التخطيط المقبل.

إن جهـود بنـاء الـسلام ينبغـي أن تـؤدي إلى نتـائج ملموسة وأن تغير في حياة الناس على ارض الواقع بعد وقف إطلاق النار أو إبرام أي معاهدة سلام ولا ينبغي لها أن تنتظر حتى تنتهي ولاية أي عملية بعثة سلام. وبعض البعثات المتعددة الأبعاد مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي تتضمن بالفعل عناصر لبناء السلام في ولاياتها. ولكن التجربة في بعثات أخرى مثل تلك البعثات الموجودة في ليبيريا وهايتي وكوت ديفوار تبعث على التشجيع أيضا. وحتى في بعثات أكثر تقليديا، فإنه ينبغي في أولى مراحل التخطيط أخذ الاعتبار الاستراتيجي في الحسبان لضمان الانتقال التدريجي السلس إلى الانتعاش المبكر وبناء السلام. وفي بعض الحالات، فإن العمليتين – عملية حفظ السلام وعملية بناء السلام - يمكن أن يكون بينهما تداخل لفترة محددة ولكن ليس طويلا من أجل انتقال سلس. ولجنة بناء السلام يمكن أن توفر دعما حيويا جدا لعمل المجلس هذا.

وفي الختـام، ستـسهم مناقـشة اليـوم في تعميـق فهمنـا لتحديات حفظ السلام. ونقدر تقديرا كبيرا هذه المبادرة التي جاءت في أوانها ونتطلع قدما إلى المشاركة في إيجاد خطوات محددة وعملية للتحسن. كذلك نؤيد المبادرة الجارية التي

تقوم بها الأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لاستعراض وتحديد النهج الكفيلة بزيادة الفعالية إلى الحد الأقصى لعمليات حفظ السلام. وبطبيعة الحال، فإن الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تقومان بدور هام.

ومن الجوهري أن جميع هذه الجهود في سائر الكيانات أن توجه نحو نفس الهدف المتمثل في تحسين فعالية أثر وكفاءة عمليات حفظ السلام وأن تكون متزامنة بحيث يكون لها إطار زمني معقول، عندها سوف نكمل عملنا ونخرج بتوصيات محددة من أجل التحسينات.

وفي هذا السياق، فإن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام الذي أنشئ بعد دراسة تقرير الإبراهيمي، يمكن إعادة تفعليه بوصفه محفلا لتبادل الآراء بين أعضاء المجلس وغيرهم من ذوي المصالح، والذي سوف يفضي إلى أفكار ابتكاريه ويقدم إسهاما مفيدا لعمل المجلس. وبوصفي رئيسا للفريق العامل أعتزم أن أتأكد بأن نقوم بصورة جماعية بإلقاء نظرة أعمق على بعثات محددة وعلى قضايا ذات أثر عام، مستفيدين دائما من الدروس التي تعلمناها من البعثات السابقة.

وآمل من استعراض السياسة الذي يقوم به المجلس على مر الأشهر القليلة المقبلة أن يمكنه من تحقيق تحسين ملموس في هذه الأداة التي لا غنى عنها والتي نشأت بفضل حكمة أسلافنا.

السيد شركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة اليوم لمجلس الأمن وكذلك لوكيل الأمين العام لوروا ومالكورا والسيد العنابي على إحاطاتهم الموضوعية بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن تزايد أعداد عمليات حفظ السلام والموظفين المنخرطين فيها وزيادة تعقد ولايات حفظ السلام وعدم توفر الدعم المالي واللوجستي لها يحتم علينا دراسة ممارسة الأمم المتحدة المعمول بها حاليا في عمليات حفظ السلام. وتكوين استراتيجية شاملة لتخطيطها وتنفيذها.

ونعتقد أن أي تدابير تهدف إلى إصلاح عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن ترمي إلى تحسين كفاءة أولويات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وينبغي أن تُقيم بدقة وفقا لذلك المعيار. ومن الأهمية الأساسية أن يتم الاضطلاع بها وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي مع عدم الإخفاق في المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين ووفقا لمبادئ حفظ السلام المعترف بها عالميا.

إننا دائما نرى طرقا لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفوق ذلك كله في مجالات إدارة عمليات حفظ السلام واستخدام إمكانية المنظمات الإقليمية وعملية الأمم المتحدة لبناء القدرات والدبلوماسية الوقائية. وفيما يتعلق بإدارة عمليات حفظ السلام، ندعو إلى زيادة تحسينها من خلال ممارسة المشاورات العملياتية بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة بشأن جميع جوانب أنشطة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك خلال مرحلة التخطيط، على أساس الأشكال القائمة والقرارات السابقة لمجلس الأمن. ونعتقد أن إقامة هذا الحوار مسألة جوهرية لنشرك على نحو أنشط الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نتطلع قدما إلى المبادرة التي ستأخذ زمامها اليابان خلال رئاستها للفريق.

إن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة عن تشكيل ولايات حفظ سلام منطقية. ونعتقد أن قرارات مجلس الأمن

بشأن نشر عمليات الأمم المتحدة يجب أن ترتكز على اتفاقات أولوية مع البلدان المحتمل أن تساهم بقوات لتزويد عمليات حفظ السلام بالموظفين اللازمين والقدرة العملياتية. هذا الاستنتاج تؤكده العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفي هذا السياق، نتيجة زيادة تعقد عمليات حفظ السلام الحديثة، هناك حاجة متزايدة الآن للتفاضل في المهام في مجالات محددة من عمليات حفظ السلام وتشجيع المصالحة بعد انتهاء الصراع. ونعتقد أنه سيكون من المستصوب أن تعطى ولاية لحفظ السلام فقط لمهام رئيسية تتمثل في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، بينما ينبغي أن تكون العملية الحقيقية لحفظ السلام والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي أكثر مشاركة، بحيث تشمل بصورة أنشط هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبصورة خاصة لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمتبرعين الثنائيين.

ويجب إيلاء اهتمام خاص لمسألة ضمان المستوى المطلوب من الخبرة العسكرية لمجلس الأمن، التي لا يزال مستواها غير مرض. ونؤيد اشتراك خبراء عسكريين من الدول الأعضاء في المجلس في صياغة واستعراض ولايات عمليات حفظ السلام. وفي الوقت نفسه، لا بد لنا من ضمان أن يتبع مجلس الأمن نهجا أكثر انتظاما بخصوص الجوانب العسكرية لحفظ السلام.

وفي ذلك الصدد، نرى أن الوقت قد حان لتنشيط عمل لجنة الأركان العسكرية بمشاركة كاملة من أعضاء مجلس الأمن، ولهذا التنشيط ما يبرره من جميع النواحي. إن تقييم لجنة الأركان العسكرية للحالة العسكرية في البلدان التي تنتشر فيها عمليات حفظ السلام ووضعها توصيات بشأن الجوانب التشغيلية لحفظ السلام واشتراكها في البعثات التي تهدف إلى تقييم جاهزية القوات والخدمات في عمليات حفظ السلام من شأنه أن يكفل حصول المجلس على معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب، وكذلك تعزيز الخبرة العسكرية الإجمالية لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ككل. ووفد بلدي مستعد لتشاطر اقتراحاتنا المحددة بشأن التنظيم المحتمل لأعمال اللجنة.

نود أيضا أن نشدد على مسؤولية الأمانة العامة عن تحسين التخطيط المتكامل للعمليات والتنسيق بين المقر والميدان. ويرى وفد بلدي أنه في سياق عملية إعادة التشكيل الأخيرة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وتعزيز مكتب الشؤون العسكرية، وإنشاء مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، يتوفر لدى الأمانة العامة جميع ما يلزم من إمكانات لأداء تلك المهام بكفاءة. ولن يتسنى وضع نهج منتظم إلا من خلال إعادة توزيع فعال للعمل والمسؤوليات بين مختلف الإدارات والمكاتب التابعة للأمانة العامة، مع الحفاظ على وحدة القيادة والسيطرة. وتكتسي تلك الأهداف الآن أهمية بالغة في ضوء نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

من الواضح أنه حتى يتسنى تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من الضروري زيادة التعاون مع العمليات التي تقوم بها المنظمات الإقليمية خلال نشر هذه البعثات. وقد أثبتت التجربة لنا أن هناك ما يبرر انخراط المنظمات الإقليمية بقدر أكبر شريطة أن تعمل وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعندما تخضع علاقاتها مع الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن للفصل الثامن من الميثاق.

ونظرا لتزايد حجم عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة، فإن تعزيز إمكانات المنظمة على مسارات موازية، وقبل كل شيء في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبناء

السلام، يزداد إلحاحا في ذلك السياق. وينبغي لتقارير الأمين العام المقبلة عن الوساطة وبناء السلام بعد الصراع أن توفر لنا مادة للتفكير فيما يتعلق بتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة، من خلال الجمع بين عناصر حفظ السلام وبناء السلام في ولايات عمليات حفظ السلام وإنشاء سجل للخبراء المدنيين التابعين للأمم المتحدة.

تعلق روسيا أهمية كبيرة على زيادة دورها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وما برح حفظة السلام الروس يشاركون في عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط ومناطق مختلفة في أفريقيا وهايتي وكوسوفو. وتعمل وحدة طائرات هليكوبتر روسية كجزء من بعثة الأمم المتحدة في السودان، ويجري حاليا إرسال وحدة طيران روسية إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

ثمة مجال هام آخر هو انخراط وزارة الداخلية الروسية في تدريب الأخصائيين الأفارقة في معهد عموم روسيا المخصص لتعزيز مهارات الموظفين. ونخطط لتقديم المزيد من المساعدة إلى الأمم المتحدة في مجال تدريب الشرطة. ونعمل بصفة خاصة على مسألة التدريب والإسهام بضباط في وحدات الشرطة المشكلة، وكذلك تدريب كبار مسؤولي الشرطة.

روسيا مستعدة لإجراء حوار بناء بشأن تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار مجلس الأمن ومن خلال التعاون الوثيق مع الأمانة العامة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة ولجنة بناء السلام والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

السيد ماير – هارتينغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الدائم لأوغندا على التعاون الممتاز الذي جرى بيننا ونأسف لأن الفرصة لم تسنح لنعمل معا في المجلس فترة أطول.

(تكلم بالفرنسية)

أما بخصوص المسألة التي نناقشها اليوم، فأود أولا أن أشكر رئاسة مجلس الأمن ووفد المملكة المتحدة على أخذ زمام المبادرة بشأن مناقشة اليوم وعلى الجهود التي بذلاها في الإعداد للمناقشة.

أود أن أؤكد، شأني شأن الوفود التي تكلمت قبلي، على أن تقرير الإبراهيمي لا يزال صالحا كأساس لأي مناقشة بشأن حفظ السلام. ومنذ نشر التقرير لم تستمر التحديات العديدة فحسب، بل برزت تحديات جديدة أيضا. ونواجه الآن مستوى لم يسبق له مثيل من أنشطة حفظ السلام، وغالبا ما تكون في ظروف عدائية وفي ظل ولايات تتسم بالتعقيد على نحو متزايد. وفي الوقت نفسه، ونظرا للنمو السريع في عدد البعثات وحجمها، بدأنا نقترب من مرحلة استخدام جميع الموارد المتاحة. ومما سيساعدنا في معالجة هذه المسائل بصورة أكثر فعالية التغييرات التي تشمل أساليب العمل والتغييرات المؤسسية في تخطيط عمليات حفظ السلام وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

يلاحظ وفدي مع بالغ الارتياح أن الأمانة العامة شرعت في عملية مماثلة لتحليل المسائل الرئيسية المتعلقة بعمليات حفظ السلام في المستقبل. والنمسا تسهم بقوات منذ أمد طويل في إطار الأمم المتحدة والهياكل الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والشراكة من أجل السلام التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ومنذ عام ١٩٦٠، خدم نحو ٦٠ ٠٠٠ جندي نمساوي في عمليات حفظ السلام تحت سلطة الأمم المتحدة. وغني عن القول إننا نتابع هذا العمل باهتمام كبير ونحن مستعدون للمشاركة بهمة فيه ولتشاطر تجاربنا وخبراتنا ذات الصلة.

نظرا لتزايد عمليات حفظ السلام، ولأن ولاياتها تزداد تعقيدا أصبح التعاون مع المنظمات الإقليمية يكتسي قدرا أكبر من الأهمية من أي وقت مضى. وإن الدعم لتوفير ما يلزم من الخبرة والقدرة ضروري لكي يتسنى لتلك المنظمات القيام بدور أكثر أهمية. ولئن كان مجلس الأمن لا يجوز له أن يتخلى عن مسؤوليته الرئيسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، فلا بد لمنظمة الأمم المتحدة أن تسعى إلى أداء دور متعاظم بوصفها القوة التي تسد الفجوة إلى أن تصبح المنظمات الإقليمية قادرة على تولي زمام الأمور. ومن شأن ذلك أيضا أن يسهم في تعزيز الملكية الإقليمية لإدارة الأزمات.

تؤيد النمسا فكرة تعزيز الخبرات المتاحة لمجلس الأمن وجميع أعضائه في إعداد قرارات المجلس بشأن بعثات حفظ السلام الجديدة. وينطبق ذلك بوضوح على الخبرة العسكرية والخبرة الخاصة التي قد تكون ضرورية لاتخاذ إجراءات بشأن مسائل مثل حماية المدنيين في الصراعات. ونؤيد أيضا التعزيز المؤقت، إذا لزم الأمر، للقدرة الاستراتيجية للأمانة العامة على إدارة العمليات البالغة التعقيد والإشراف عليها.

علاوة على ذلك، تدعم النمسا استحداث عملية تفاعلية تجتمع فيها الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بدءا من مرحلة التخطيط حتى متابعة البعثات وإجراء تقييمها. ومن شأن إجراء حوار أكثر تعمقا بين الهياكل القائمة في إطار مجلس الأمن والأمانة العامة تحسين التكامل بين خبراتنا الجماعية السياسية والمالية والعسكرية، وكذلك ضمان أن تجسد ولاية عملية حفظ سلام معينة منذ البداية احتياجات البعثة وتحدياتها والاحتياجات الخاصة بالأشخاص الذين يجب حمايتهم.

وترحب النمسا في ذلك السياق أيضا بفكرة تنظيم اجتماعات أكثر انتظاما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والقادة في الميدان، فضلا عن البلدان المساهمة بقوات، لمناقشة تنفيذ مختلف العمليات الجارية والتقدم المحرز فيها والتحديات التي تواجهها.

تدعم النمسا دعماً ثابتاً تقوية ولايات عمليات حفظ السلام في مجال حماية المدنيين، وتقدّر الدور الهام لتلك العمليات في تعزيز حقوق الإنسان، وحماية الأطفال المتضررين بالصراع المسلح، وتكريس سيادة القانون ودور المرأة في العمليات السلمية ومساندة السلام.

إننا نرى أن فقدان التعليمات والمبادئ التوجيهية لقادة القوات وأفرادها في الميدان، من أجل التنفيذ المحدد لولاياتهم، يشكل تحديا هاما. وينبغي تطوير تلك التعليمات والمبادئ التوجيهية من خلال التعاون الوثيق بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، مع أخذ استعراض البعثات وأفضل الممارسات القائمة بعين الاعتبار. ويمكن لهذا أن يؤدي دوراً هاما بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات في إعداد قواتها لتلك المهمة، بما في ذلك بإدماج تلك الجوانب في تدريب ما قبل الانتشار.

وتدعم النمسا دراسة تتولاها إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، للتدقيق في تلك المسائل. كما ندعم فكرة تحسين التقييم لولايات البعثات الحالية، بما في ذلك من حيث الأهداف والمعايير الاستراتيجية. ويمكن للدروس المستفادة من أية بعثة أن تكون مصدراً هاما للمعلومات بالنسبة إلى المجلس في التخطيط والمتابعة للبعثات القائمة. وينبغي التشارك في تلك العملية وإثراؤها مع البلدان المساهمة بقوات.

ختاماً، إننا ندعم هذه المناقشة، ومستعدون للمساهمة فيها بفعالية أثناء فترة ولايتنا في المجلس، ومهتمون جداً بمتابعتها.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أحيّي السفير بوتاغيرا على سنواته الخمس مع الأمم المتحدة، لا سيما فترة عمله معنا هنا في المجلس.

كما أود أن أُشيد بالرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن، وبوفد المملكة المتحدة على المبادرة بعقد هذه الجلسة الهامة وحسَنة التوقيت بشأن مسألة بالغة الأهمية، ليس للدول الأعضاء فحسب، وإنما لجميع أعضاء الأمم المتحدة أيضا. ومع أن مسألة عمليات حفظ السلام بقيت، بجدارة، محوراً لهذه الهيئة طوال سنوات عديدة – وحققت نتائج تستحق التنويه – فإننا نرى أن من الملائم، لا سيما في هذه المرحلة، أن نشارك في مناقشة شاملة لبعض العناصر الرئيسية على أساس الورقة غير الرسمية التي أعدها فرنسا والمملكة المتحدة. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام لوروا، ووكيلة الأمين العام مالكورا والممثل الخاص العنّابي على إحاطاهم الإعلامية القيّمة اليوم.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيلقيه لاحقاً ممثل الجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد تغيّر المشهد العالمي بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. وتحوّلت طبيعة الصراعات المعاصرة باطراد من كونها بين الدول لتصبح داخل الدول. ونتيجة لذلك، بتنا نشهد تحديات وتهديدات للسلم والأمن الدوليين. وفي مواجهة تلك التحديات دأب مجلس الأمن، منذ مطلع التسعينات، على اللجوء بشكل متزايد إلى عمليات حفظ السلام بوصفها أداة أساسية في متناول الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين.

واليوم، يبدو أن تلك الجهود بلغت ذروتها، حيث يشارك أكثر من ١١٢ ٠٠٠ فرد في عمليات حفظ السلام الراهنة، بينما تبلغ الميزانية السنوية لتلك البعثات ثلاثة أضعاف حجم الميزانية السنوية العادية للأمم المتحدة. ومن الإنصاف القول إن الوثبة الكبرى في حجم ميزانية حفظ السلام لم تكن بسبب العدد المرتفع من عمليات حفظ السلام فحسب، وإنما نتيجة التغيير الكبير في طبيعتها، من كونها عمليات عسكرية بسيطة، إلى مشاريع عسكرية – مدنية متكاملة ومتعددة الأبعاد.

وفي اعتقادنا أن الشرط المسبق الأساسي للتوصل إلى قرار يقوم على أسس سليمة بشأن إنشاء عملية لحفظ السلام وإرسالها إلى منطقة معينة – وبالمثل، بشأن أية تغييرات في ولايتها وبشأن إنهاء بعثة ما نهائيا – هو توافر معلومات حديثة وفي الوقت المناسب عن الحالة الميدانية، فضلا عن التحليل العسكري والسياسي المصاحب للصراع. وفي ذلك الصدد، نرى أن المعلومات المتوافرة للمجلس من خلال آليات مختلفة هي معلومات كافية، وإن كانت هناك حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل في ما يتعلق بنوعية المعلومات المستَلَمة.

وبالمقابل، نرى أن من الملائم أن يقوم المجلس، بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب، بإشراك دول أخرى – لا سيما البلدان المساهمة بقوات أو الدول التي تقدم مساهمات بارزة لعملية حفظ السلام – في عملية تبادل المعلومات وصنع القرار. يضاف إلى ذلك، أننا نعتقد أنه ينبغي القيام بالمزيد من استكشاف وتعزيز إمكانية التدابير الوقائية والدبلوماسية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، من المهم التأكيد على أن الأمم المتحدة، خلافاً لبعض التحالفات العسكرية، لا تسعى إلى حل الصراع بالوسائل العسكرية أولاً، ولكنها تحاول أن تعالج أسبابه الجذرية، وتقيس، بين أمور أخرى، مستوى الأمن بمستوى التحسّن في الحياة اليومية للسكان المتضررين. وتدعم كرواتيا دعماً كاملا موقف الأمم المتحدة الذي يمكن بموجبه إقامة سلام وأمن دائمين على أسس متينة، من خلال

ثلاثة أركان أساسية مترابطة وراسخة هي: الأمن والتنمية وحماية حقوق الإنسان.

من الواضح أنه حين نتناول عمليات حفظ السلام في السياق الجديد للأركان الثلاثة، يصبح المكون المدني ومكون الشُرطة لتلك العمليات أكثر أهمية. وفي رأينا أن من الأهمية البالغة أن تقدم الدول أفراداً مدنيين وشُرطة للمشاركة في تلك المهام. ونؤكد مجدداً استعدادنا للمساهمة في إعداد قوائم ثابتة بالخبراء المدنيين ذوي التجربة في إعادة الاستقرار بعد الصراع، الذين يمكن نشرهم في منطقة صراع، ضمن مهلة وجيزة، فور التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وفي الوقت نفسه، من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن عمليات حفظ السلام لا يراد لها أن تشارك بصورة أساسية في إعادة تعمير أو بناء بلد تنتشر فيه، لأن منظمات ومؤسسات أخرى متخصصة يمكن أن تقوم بتلك الأنشطة بكفاءة أعلى وبتكاليف أدنى.

لقد أصبح واضحاً ذاتيا أن العديد من البلدان المساهمة تقليدياً بقوات تضاءلت قدرتها بشكل ملحوظ على المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. ومن جهة أخرى، فإن البلدان المساهمة الجديدة تفتقر غالباً إلى البنية الأساسية والتجهيزات والتدريب الضروري لإدماج قواتها بفعالية في بعثات أكثر تعقيدا. ولتقاسم الأعباء التي تفرضها عمليات حفظ السلام، ينبغي للأمم المتحدة أن توثق تعاونها مع المنظمات الإقليمية، فضلا عن تحسين التعاون بين وكالاتها والوكالات الدولية الأخرى النشيطة في الميدان.

.بما أن معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعمل في أفريقيا، فإننا نعتقد أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يكتسي أهمية خاصة. لكنه لا يجوز للمرء أن يغفل حقيقة كون تلك المنظمات تفتقر إلى ما تحتاجه عمليات حفظ السلام وهو بالتحديد: الأفراد المؤهلون والموارد لأنشطة حفظ السلام. مع ذلك، فإن التعاون والدعم الفعالين في بناء قدرات المنظمات الإقليمية قد تكون لهما فوائد جمة بعيدة المدى.

أخيراً، إن مجلس الأمن، في أية مناقشات مقبلة للتحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام، لا بدّ له من أن يتفحص بعناية ما إذا كان يتم تخصيص الموارد بشكل ملائم، أو ما إذا كان هناك مجال لإعادة توزيع الموارد من خلال خفض حجم بعض البعثات القديمة أو إنهائها تماماً. والإجابة عن ذلك السؤال ستترك أثراً بارزاً على مستقبل حفظ السلام لدى الأمم المتحدة.

أما بعد، يتعذر علي أن لا أشير، ولو بإيجاز، إلى تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) وبعض توصياته الرئيسية. ومع أن التقرير لا يجيب عن كل أسئلتنا، فمن الواضح أنه يشمل مبادئ توجيهية لا بد من أخذها في الاعتبار، حتى بعد نحو ١٠ سنوات من إعدادها. وبصفتي ممثلا لبلد استضاف عدداً من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في فترة وجيزة، وكانت له، بالتالي، فرصة اختبار أداء كل منها بشكل مباشر، فإنني أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى التوصيات التالية.

أولا، من الضروري أن نضمن وجود ولاية واضحة قابلة للإنجاز. ثانيا، من الضروري أن نوفر، قبل إنشاء البعثة، الموارد اللازمة للتنفيذ الكامل لولاية البعثة. ثالثا، يجب تجهيز القوات تجهيزا مناسبا وكفالة أن تكون لها القدرة على مواجهة العنف، إذا تم تكليفها بذلك. أخيرا، من الضروري أن نضمن قيام الدول الأعضاء بتوفير الدعم السياسي والموارد اللازمة وتقديم ما يكفي من الأفراد.

ومن منظورنا الفردي، نضيف أيضا إلى التوصيات السابق ذكرها أن من المهم استخدام الموارد المحلية كلما

أمكن ذلك، ولكن مع تجنب تفاقم التوترات السياسية القائمة. وهذا يمكن أن يساعد على تحسين فعالية أي عملية بأدنى تكلفة، كما يساعد على تأمين منظور فريد إزاء الصراع لا يتوفر لدى لأطراف الخارجية. وتكمن قيمة هذا النهج في إمكانية تطوير القدرات اللازمة للإعمار وإنشاء إدارة وطنية تحكم البلد بعد رحيل المجتمع الدولي. كما قد تكون له منفعة إضافية تتمثل في قبول السكان المحليين لإدارة عمليات حفظ السلام وقواقما بشكل أفضل.

وتود كرواتيا أن تؤكد على أن الأمم المتحدة لئن كانت قد حددت بوضوح المعايير اللازمة لرصد تنفيذ ولايات إدارة عمليات حفظ السلام، فإن من المهم ألا تخضع تلك المعايير للتفسيرات السياسية، ويتعين التمسك بها بشكل دقيق بمجرد اعتمادها. ونؤمن بأن هذه القضية الأخيرة، لا سيما مسألة تقييم الأطر المعيارية، تفتح الطريق أمام إمكانية إقامة تعاون أوثق وتبادل إضافي للمعلومات بين الأمانة العامة والدول الأعضاء.

ويشكل ذلك بالتحديد التنفيذ الدقيق للمعايير السابق ذكرها التي قادتنا إلى إجراء تقييمات مختلفة لمدى نجاح أو فشل البعثات التي كانت عاملة في بلدنا ذاته. إن خبرتنا مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية خير مثال على مدى قدرة عملية لحفظ السلام على تحقيق نتائج ممتازة، عندما تعمل بالامتثال التام لكل المعايير السابق ذكرها.

في الختام، اسمحوا لي أن أضيف أن كرواتيا تساهم الآن في ١٣ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتعتزم أن تستمر في إضافة تجارها وخبراقما الخاصة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السنوات القادمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنه نظرا للقيود المتعلقة بعامل الوقت المقرر لسماع المتكلمين المتبقين في القائمة، وبخاصة ممثلي الأمانة العامة الذين نشكرهم على استمرارهم في حضور اجتماعاتنا، أعتزم أن أختتم هذه الجلسة عندما تُستنفد قائمة المتكلمين، ولن نعلّق هذه الجلسة ونستأنفها بعد ظهر اليوم. ولذلك، أطلب بكل احترام إلى زملائي أن يلتزموا بقاعدة الدقائق الخمس عند إدلائهم ببياناقم. وأكون ممتنا إذا قام المتكلمون بتوزيع النصوص المكتوبة لبياناقم لو كانت أطول من اللازم. كما أود أن أطلب إلى الزملاء الذين ما زالوا مدرجين في قائمة المتكلمين أن يختصروا بياناقم قدر الإمكان.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): التزاما بتوجيهاتكم، سيدي الرئيس، سيُعمم بياني وسأتوخى الإيجاز وذلك بالإدلاء بنص مختصر لبياني.

أود بادئ ذي بدء أن أشكر وكيلي الأمين العام، لوروا ومالكورا، والممثل الخاص، هادي العنابي، على ملاحظاقم الحافلة بالأفكار.

وكما استمعنا، تكاد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تقترب، بعددها ونطاقها، مما قد يكون أعلى مستوى لها حتى الآن، وتحسّن من آفاق حل الصراعات ولكنها تُجهد في الوقت نفسه قدرات المنظومة.

لقد تغيّر حفظ السلام تغيرا كبيرا خلال العقدين الماضيين. إن دوريات مراقبة خطوط وقف إطلاق النار الثابتة التي كانت القاعدة في الماضي، لم تعد موجودة الآن؛ بل أصبحت الآن الاستثناء تقريبا. ولا يجري تكليف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بانتظام بمسؤولية عن حماية أنفسهم فحسب، بل يجري أيضا في معظم الحالات، مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بحماية المدنيين الأبرياء في مناطق عملياقم. ومع استحداث بعثات حفظ سلام جديدة، وتجديد البعثات القديمة أصبح

حتميا أن يجري بشكل سليم تدريبها وتجهيزها وجعلها مستعدة لتحقيق النجاح.

وفي أعقاب الحرب الباردة مباشرة، قدم المجتمع الدولي الدعم لمبادرات حفظ السلام وصنع السلام حول العالم، بما في ذلك في أفريقيا. وقد حقق ذلك نجاحات كبيرة. إلا أن عجز الأمم المتحدة عن استعادة السلام في الصومال في التسعينات، متوّجا بقرار مجلس الأمن الذي لم يسبق له مثيل بالانسحاب من البلد قبل إنجاز مهمته، قد قلّص بشكل واضح من الدعم الدولي للتدخل في الصراعات، وتسبب في تراجع سريع من جانب المجتمع الدولي عن حفظ السلام حول العالم. ومن العواقب المأساوية التي أقر بها الأمين العام السابق، كوفي عنان، فشل المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، في التدخل ومنع وقوع الإبادة الجماعية في رواندا. إن مفهوم المنظمة عن الشعور باللامبالاة تقريبا من جانب المجتمع الدولي إزاء رواندا قد خلّف تراثا مسموما لا يزال يقوض الثقة في الأمم المتحدة في جميع أنحاء القارة.

ومن الضروري، عند النظر في أي عملية من عمليات حفظ السلام، وجود تفهم واضح للوضع السائد في البلد. ويجب دراسة هذا الأمر جيدا قبل تصميم الولايات. وهذا يتطلب تحليلا واضحا للوضع في الميدان. كما ينبغي وضع أطر معيارية واضحة يمكن قياسها في ضوء المشاكل الموجودة في الميدان. ومن المهم وضع المعايير التي تحدد متى يتم الوفاء بها. وبالإضافة إلى وضع استراتيجيات للخروج، يجب أيضا إعداد استراتيجيات الدخول إعدادا جيدا. وينبغي أن يكون مفهوما أن الصراع يمكن أن ينشب في أعقاب رحيل قوة حفظ السلام إذا غادرت قبل الأوان، وهذا يرقى إلى درجة التخلي عن السلام الهش. وتكتسي ظروف الخروج، وليس تحديد تواريخ الرحيل، أهمية حاسمة.

لا ريب في أن المجتمع الدولي يتعلم ببطء بعض الدروس المستفادة من المآسي الجسيمة التي حدثت في الماضي. ولا نزال نجد أنفسنا متورطين في بعض المناقشات القديمة. وفي حالة الأزمات، تظل هناك تساؤلات قائمة. هل نقرر أن نوجه انتباه العالم إلى الأزمة ونوفر الأصول اللازمة لها، معرضين أنفسنا لخطر الافتقار إلى أصول كافية، وأن الأزمة قد تتحول إلى هزيمة كاملة للأمم المتحدة، مع احتمال الإضرار بمصداقية حفظ السلام لسنوات كثيرة قادمة، لأننا غير متأكدين من مستويات الدعم النهائي خلال كل خطوة على الطريق أم نتجاهلها، معتقدين أن العاصفة سوف تهب بعيدا عنا، وأنه لن تكون هناك كارثة، وأنها ستزول دون تدخل الأمم المتحدة؟ تلك هي المعضلة الرئيسية لحفظ السلام، ويتعين علينا أن نواجهها مباشرة.

وبمجرد أن ينتهي الصراع، من الأهمية بمكان أن نتخذ الإجراءات اللازمة لتوطيد السلام ومنع تكرار وقوع المواجهات المسلحة. ولا يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات دبلوماسية وعسكرية فحسب، بل يتطلب أيضا اتخاذ تدابير في إطار جهد متكامل لبناء السلام لمعالجة العناصر المختلفة التي سببت أو قد تسبب التهديد بنشوب الصراعات. وتتمثل الضرورة الحاسمة الكامنة في حالات بناء السلام بعد الصراع في توفير الأمن للناس العاديين في شكل سلام حقيقي والوصول إلى المرافق الاجتماعية الأساسية. وقد أكّد على ذلك عدد من المتكلمين. ويجب تمويل هذه الجهود في الوقت المناسب وبأوجه متعددة وبشكل كاف، كما يجب أن يكون هناك تنسيق استراتيجي وإداري رفيع المستوى فيما بين عدد كبير من الأطراف الفاعلة.

أخيرا، قبل أن أختتم بياني، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وجميع زملائي على الكلمات الرقيقة للغاية التي وجهتموها إليّ. وحيث أن هذا هو يومي الأخير وهذه هي جلستي الأخيرة في المجلس، فإنني أشعر بشدة الحنين حينما

أقول وداعا لجميع زملائي. وسرني وأسعدني كثيرا أني عملت معهم جميعا. وأقدر الدعم والتعاون الذي تلقيته من جميع أعضاء المجلس في هذه الفترة الوجيزة. وأثق بأن نفس الدعم سيقدم لخلفائي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أؤكد للسفير بوتاغيرا على أننا في المجلس سنفتقده وسنفتقد وردته الحمراء.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، لقد عبرتم عنا جميعا بثنائكم على السفير فرانسيس بوتاغيرا، الممثل الدائم لأوغندا، الذي يستعد لمغادرتنا. وأنا أؤيد كل ما قلتموه، وأتمنى للسفير بوتاغيرا كل النجاح في حياته المقبلة.

أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن شكرنا وتقديرنا للسيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وكذلك نعرب عن خالص امتناننا على العمل الذي تقوم به السيدة سوزانا مالكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني، وعلى جهودها في النهوض بأنشطة هذه الإدارة المستحدثة. ونشكر كلاهما على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما. كما نشكر السيد الهادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية القيمة.

لقد حققت الأمم المتحدة كثيرا من النجاحات في مجال عمليات حفظ السلام. وساعدت في صون حياة كثير من المدنيين وفي التخفيف من حدة التوترات وتهيئة الظروف اللازمة لاستدامة السلام. وهذا يؤكد على الدور المحوري للأمم المتحدة كمنظمة رائدة ومتعددة الأطراف وتعمل من أجل صون السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإننا يجب ألا نعتبر أن حفظ السلام بديل عن التسوية النهائية لأي صراع، التي تمثل الهدف النهائي الذي نسعى له جميعا ولا يمكن تحقيقه إلا بمعالجة شاملة للوضع بجميع جوانبه السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية.

إن تزايد عمليات حفظ السلام يؤكد على الحاجة الملحة إلى الكشف عن الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تزايد الصراعات، ووضع حلول ناجعة لها. وحتى يتم تحقيق هذه الحلول، ينبغي للدول الأعضاء أن تستمر في تزويد المنظمة بما تحتاج إليه من موارد بشرية ومالية وسوقية ودعم سياسي. كما يجب زيادة التواصل والتنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارات وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. كما يجب العمل بانتظام على تقييم الأخطار التي تهدد حفظ السلام وضمان النقل الفوري للمعلومات فيما يتعلق بالإصابات والحوادث. وفي هذا المجال، ننتهز الفرصة لندين قتل أفراد عمليات حفظ السلام، كما ندين أي اعتداء على بعثات حفظ السلام وممتلكاتها. ومع ذلك، نؤكد من ناحية أخرى على دعمنا الكامل لسياسة عدم التسامح إطلاقا مع سوء سلوك بعض أفراد بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسي. ونطالب دائما باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمحاسبة مرتكبي هذه الاعتداءات.

إن إصلاح قطاع الأمن جزء هام من عملية شاملة وضرورية لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية. ولدى الأمم المتحدة خبرة متراكمة في هذا المجال من خلال إدارتها لعمليات حفظ السلام. ولجنة بناء السلام أيضا قد بدأت الاضطلاع بدور هام ومحوري في بناء قدرات الدول الخارجة من النزاعات فيما يتعلق بإصلاح قطاعاتها الأمنية. لذلك، نؤكد على أهمية مساهمة عمليات حفظ السلام في أنشطة إصلاح قطاع الأمن في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

ونرى أن دور الأمم المتحدة ينبغي أن يكون دورا تنسيقيا ويهدف إلى مساعدة الدول ودعمها وتقديم المشورة إليها في عملية الإصلاح من خلال حشد الموارد وزيادة الكفاءة. كما يجب مراعاة التنوع في عمليات الإصلاح؛ فليس هناك نوع موحد لإصلاح قطاع الأمن يمكن تطبيقه

على جميع الحالات، بل ينبغي الاستجابة للظروف والاحتياجات والاهتمامات الوطنية لكل حالة على حدة لتأكيد الملكية الوطنية للإصلاح. ونؤكد على أن إصلاح الأمن هام جدا لعملية حفظ السلام والاستقرار في مناطق التراع، وخاصة بعد انتهاء التراع.

إن إنشاء أو تجديد أي ولاية من ولايات عمليات حفظ السلام يجب أن يكون متوافقا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن يتقيد بالمبادئ التوجيهية المتفق عليها، وأهمها الحصول على موافقة الأطراف المعنية؛ والامتناع عن استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس؛ والالتزام المطلق بالحياد. كما ينبغي احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وفي هذا الصدد، أيضا نؤكد على أن تشارك الدول المساهمة بقوات مشاركة تامة في جميع نواحي عمليات حفظ السلام وفي كل مرحلة من مراحلها.

وأخيرا، أشير إلى أن الاتحاد الأفريقي يضطلع بدور متزايد في مجال عمليات حفظ السلام في بعض مناطق الصراع في القارة الأفريقية. وللاتحاد الأفريقي مبادرات تستحق التشجيع والدعم. لذا، نؤكد على أهمية الاستمرار في تنفيذ خطة العمل المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبناء قدرات قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الأجلين القصير والطويل. ومن ناحية أخرى، نأمل أن تشرع الأمم المتحدة فورا في اتخاذ خطوات عملية لتعزيز قدرات عملية حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩).

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي، بدوره، أن يشيد بالسفير بوتاغيرا وأن يشكره على تعاونه القيم.

كما نشكركم، سيدي، على توليكم رئاسة هذه الجلسة الحسنة التوقيت. وصباح هذا اليوم، سمعنا من وكيل الأمين العام لوروا ومالكورا والممثل الخاص العنابي عن التحديات الجديدة التي يواجهها حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

حفظ السلام هو إحدى أكثر أدوات الأمم المتحدة قيمة لتعزيز السلام والأمن. وعلينا ضمان أن تكون لبعثات حفظ السلام الولايات والموارد والإشراف على السياسة العامة بما يلزم لتحقيق أهدافها. وفي ذلك الصدد، ترحب حكومتي بهذه المبادرة لاستعراض حفظ السلام في الأمم المتحدة، وتتعهد بأن تضطلع بدور فعال.

في السنوات الأخيرة، طلب مجلس الأمن من حفظة السلام أن يضطلعوا بمهام متعددة ومتزايدة التعقيد. وقد تولى حفظة السلام في هايتي وليبريا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور وفي أماكن أخرى حماية المدنيين، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، ودعم المفاوضات السياسية والانتخابات، وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح، وأمورا كثيرة أخرى. وقد بذلت الأمانة العامة جهودا عظيمة لتنفيذ هذه الولايات المعقدة. ونحن نثني على الأمانة العامة تواتر إحاطاتها الإعلامية إلى المجلس، واتصالاتها مع البلدان المساهمة بقوات. ونتطلع قدما إلى التعاون مع الأمانة العامة في تنفيذ مشروع الأفق الجديد، الذي هو جهد يستبق التحديات التي قد تواجهها بعثات حفظ السلام.

نود أيضا أن نتأكد من أن للأمانة العامة القدرة على الاستجابة للولايات المتزايدة التعقيد التي يقرها المجلس. وفي ذلك الصدد، تدعم الولايات المتحدة ترشيد إجراءات الأمم المتحدة لنشر بعثات الأمم المتحدة ودعمها.

على الرغم من جهودنا المتسقة لتحسين ممارسات حفظ السلام، لا نستطيع القول، بعد مرور أكثر من ثماني

سنوات على صدور تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، بأننا نجحنا تماما في إضفاء السمة المؤسسية على ندائه بأن تكون الولايات واضحة وأن تتسم بالمصداقية وأن تكون قابلة للتحقيق. وكوسيلة للاقتراب من بلوغ ذلك المعيار، تعتقد حكومتي أنه ينبغي للمجلس، عند إنشاء ولايات جديدة لحفظ السلام، أن يضع نقاطا مرجعية محددة حيثما يتمكن من ذلك. ونعتقد أن تلك النقاط المرجعية قد تحسّن بشكل كبير من وضوح الولاية، كما نعتقد أن من الممكن صياغتها من دون التغاضي عن الظروف الفريدة التي تؤدي إلى إنشاء كل عملية من عمليات حفظ السلام.

إن الأهداف الاستراتيجية المبينة بوضوح تعزز بقدر كبير قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بفعالية بعمليات حفظ السلام المعقدة، واستعراض العمليات التي تم الاضطلاع بها، لضمان أن تساهم في الأهداف الاستراتيجية التي يسعى المجلس إليها.

ينبغي للمجلس أن يستعرض هذه الولايات بعناية بشكل دوري لتحديد ما إذا كانت البعثات قد وفت بأهدافها أو امتدت فيما يتجاوز جدواها. وعلى الدول الأعضاء أيضا ضمان أن تكون هذه البعثات فعالة من حيث التكلفة والأداء. وعلينا مواصلة طلب استيفاء حفظة السلام للمعايير الأخلاقية، لا سيما في ما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وتعتقد حكومتي أن تحسين أداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يتطلب أن نساعد على تعزيز القدرة العملية لقوات حفظ السلام المتوفرة. وغالبا جدا ما تجد الدول الأعضاء المستعدة لتحمل المسؤولية والخطر الماثل في نشر عمليات حفظ السلام أن التدريب المحلي والمعدات المتوافرة لقواتها غير كافية للمهمة المطلوبة. وبعض الدول الأعضاء، بما في ذلك الولايات المتحدة، تبذل جهودا ثنائية لتدريب وإعداد القوات المرسلة من قبل البلدان المساهمة بقوات. ولكن هذا الجهد يحتاج إلى أن يكون أكثر منهجية وأوسع نطاقا إذا ما أردنا أن نلبي الطلب المتزايد أبدا على قوات فعالة لحفظ السلام.

إضافة إلى ذلك، يمثل حفظة السلام جزءا واحدا فحسب من جهد أوسع للمصالحة السياسية والتنمية الاقتصادية التي ستضمن نجاحهم في نهاية المطاف ومغادرتهم لاحقا. ولا يمكن أن يكون حفظة السلام حلا لكل مشكلة. فهم لا يخوضون الحروب ولا يطورون الاقتصادات. وفي الظروف المناسبة، وكجزء من حل متكامل، قد يمثل أصحاب الخوذ الزرق الفرق بين الاضطرابات والمعاناة التي لا تنتهي، والعودة السريعة نسبيا إلى الاستقرار والتنمية.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع شركائنا في المجلس، ومع الأمانة العامة، ومع البلدان المساهمة بقوات، ومع الدول الأعضاء الأخرى، لضمان نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد لايفان (الصين) (تكلم بالصينية): ننضم إلى بقية الزملاء في تمني النجاح للسفير الأوغندي بوتاغيرا.

أود في البداية أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأوجه شكري أيضا إلى وكيلي الأمين العام ألان لوروا وسوزانا مالكورا، وإلى الممثل الخاص هادي العنابي، على إحاطاتهم الإعلامية. وأشيد إشادة خاصة بذكرى جميع أولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أجل حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة.

اتخذت الجمعية العامة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بالإجماع قرارها ٦٣/١٦ لإحياء الذكرى الستين لعمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة. وهذه السنوات الـ ٦٠ من التاريخ تشمل الجهود الدؤوبة التي قمنا بها، نحن شعوب الأمم المتحدة، من أجل السلام والأمن، وهي تدل على

التصميم الثابت لنا، نحن شعوب الأمم المتحدة، على ضمان سيادة المساواة والعدل. وخلال السنوات الـ ٦٠ الماضية، نشرنا ٦٣ عملية لحفظ السلام حول العالم، بمساهمة ١٢٠ بلدا، بكلفة تقارب ٥٤ بليون دولار و ٥٠٠ ٢ قتيل. واليوم، هناك ٠٠٠ ١١٠ موظف في بعثات حفظ السلام منتشرين في ١٨ عملية. وقد أصبحت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسيلة مهمة للدفاع عن السلام في العالم ولتعزيز الأمن الجماعي.

ولقد عاشت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لحظات مجد، ولكنها عانت أيضا من النكسات وواجهت التحديات. وحاليا، تسببت الأزمات العالمية المتعلقة بالمال والغذاء والطاقة في تفاقم المصاعب التي يواجهها العديد من البلدان النامية ولا سيما حيث يكون السلام هشا وحيث تقوم الحاجة إلى الاستثمار أكبر من المجتمع الدولي. ولكن هناك حاجة متزايدة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهي تصبح أكبر حجما وأكثر تعقيدا، وتتطلب موارد بشرية وإدارية متزايدة.

وعلينا القيام بعملية إصلاح بدءا من القاعدة. وبرأيي، علينا الامتثال إلى المبادئ الثلاثة لحفظ السلام: ما يدعى بمبادئ همرشولد. والواقع أننا رأينا أن الأركان الثلاثة تلك – موافقة البلد المعني، وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس، والحياد – تبقى صالحة وتوفر أساسا صلبا لنجاح عمليات حفظ السلام. وهي توفر أيضا أرضية مشتركة للإصلاح. صحيح أن النظرية والتطبيق يتغيران باستمرار، وأننا ينبغي لنا أن نستكشف نظريات ونهجا جديدة، في ضوء تلك المبادئ الثلاثة.

ينبغي أن يضمن الإصلاح الموارد الكافية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والمساهمات التي يقدمها الأعضاء في الأمم المتحدة هي المصدر الأساسي لتمويل عمليات حفظ السلام؛ وعلينا مواصلة دفع مساهماتنا كاملة وفي الوقت المناسب. وذلك حيوي بهدف ضمان أن يتم الاضطلاع بالعمليات بشكل مناسب وأن تستطيع الاستجابة إلى الطلب الكبير على عمليات حفظ السلام. ونحن نفضل السعي إلى وسائل جديدة للتمويل ونهج جديدة للولايات. فالاستعراض والمراقبة سيساعدان على تحسين فعالية العمليات وزيادة الادخار بالنظر إلى مواردنا المحدودة. وعلينا أيضا أن نولي اهتماما أكبر للدبلوماسية الوقائية والتعمير بعد الصراع بهدف التخفيف من الضغط على عمليات حفظ السلام وعلى تمويلها.

يهدف الإصلاح أيضا إلى تحسين قدرتنا من حيث المساهمات بالقوات، بما في ذلك في مجالات اللوجستيات والإدارة والقيادة. ونحن نشجع المزيد من البلدان على المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أيضا أن يساعدا البلدان في تدريب قواها. ويجب علينا تحسين قدراتنا للدعم اللوجستي، ونشجع الأمانة العامة على استكشاف وسائل فعالة للدعم اللوجستي. كما نشجع البلدان التي تمتلك الوسائل لتقديم المساعدة على القيام بذلك. وعلينا تعزيز قدراتنا الإدارية؛ ويحتاج المقر إلى موظفين أكفاء ويجب أن يعمل بطريقة شفافة. وفي الميدان، علينا اختيار أفضل ممثلين خاصين وأفضل قادة للقوات. كما يجب تعزيز التنسيق بين المقر والميدان. ويجب أن يضمن الإصلاح المساهمة الكاملة لجميع الأطراف المعنية.

عملية الإصلاح سيشترك فيها مجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. وعلينا الاستفادة من كل ما لدى تلك الأطراف لتقدمه وتعزيز التفاعل والتعاون. وينبغي للإصلاح أن يأخذ في الاعتبار آراء الأطراف المختلفة، كما ينبغي أن يتماشى مع مصالحنا على الأجل الطويل. ويتعين أيضا أن

يولي الإصلاح اهتماما خاصا لأفريقيا، وهي قارة لها احتياجات خاصة في مجال حفظ السلام. ففي الوقت الحالي ينتشر ٧٥ في المائة من أفراد حفظ السلام في أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٨ تم إنفاق ٧٠ في المائة من المساهمات في حفظ السلام على أفريقيا. ولكن حتى مع هذه الأرقام لا يمكننا تلبية احتياجات أفريقيا بالكامل.

يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نشجع الاتحاد الأفريقي على القيام بدور أكثر نشاطا وأن نعزز التعاون الاستراتيجي بين المنظمتين. ونرحب بالتقرير الذي قدمه الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ونحن مستعدون لمناقشة توصياته.

إننا نقوم دائما بدور نشط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وسنواصل تقديم مساهمتنا. فقد أرسلنا حتى الآن ٢٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين والشرطة المدنيين إلى ٢٢ عملية لحفظ السلام. ولدينا حاليا أكثر من ٢ ١٠٠ جندي حفظ سلام يخدمون في ١١ منطقة عمليات. ونحن مستعدون لمواصلة تقديم الدعم لعمليات حفظ السلام ومستعدون للعمل مع جميع الأطراف للمساهمة في تحقيق السلام والتقدم البشري.

السيد ايلكين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، استجابة لطلبكم سأكون مقتضبا في كلامي للغاية. اسمحوا لي أولا أن أشكركم على إجراء مناقشة اليوم حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أود أن أشكر السيد آلان لوروا والسيدة سوزانا مالكورا والممثل الخاص للأمين العام هادي العنابي على عروضهم الوافية والواضحة والمحفزة للفكر في بداية هذه المناقشة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للإشادة بجميع جنود حفظ السلام من الأمم المتحدة وغيرهم في جميع أنحاء العالم الذين يخاطرون بحياتهم لجعل كوكبنا مكانا أكثر سلما وأمانا للعيش فيه.

إن المناقشة التي نجريها اليوم والممارسة التي نستهلها تأتيان حقا في وقتهما. وبوصفنا من كبار المساهمين بالقوات، سنشارك بصورة نشطة في المناقشة وفي عملية الاستعراض.

وسنقوم قريبا بتعميم النص الذي كنت أعتزم تلاوته.

وأود أيضا أن أتمنى دوام الصحة والسعادة والنجاح لزميلنا فرانسيس بوتاغيرا.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نحن ممتنون جدا لوكيلي الأمين العام آلان لوروا وسوزانا مالكورا وللسيد العنابي لحضورهم في مناقشة اليوم وللبيانات التي أدلوا بها. كما نود انتهاز هذه الفرصة لنتمنى للسفير بوتاغيرا كل النجاح في المستقبل.

يمثل إجراء هذه المناقشة، بلا شك مبادرة بناءة وضرورية، والتي تفتح الآفاق لإجراء مناقشة جماعية هامة داخل المنظمة بشأن التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام، وذلك بهدف تمكينها من أن تظل أداة فعالة وحاسمة للأمم المتحدة. ولا شك في أن النتائج والتوصيات التي سيسفر عنها هذا التحليل ستمكننا من تحديد المجالات التي تتطلب منا المزيد من العمل وكذلك أفضل الممارسات التي يمكن تنفيذها في المستقبل، وذلك في ضوء التعقيد المتزايد للحالات الدولية التي تجد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام نفسها فيها.

أود أن أتكلم بإيجاز شديد عن خمسة جوانب. يتعلق الأول بعملية صنع القرار. وترى المكسيك أن عملية صنع القرار وراء إنشاء أي عملية لحفظ السلام ذات أهمية حاسمة لنجاحها. ومن المهم للغاية عند اعتماد قرارات لإنشاء وتحديد الولايات أن يتم إدماج رؤية استراتيجية شاملة تضع

في الاعتبار الجوانب السياسية واللوجستية والمالية وتكون ذات أهداف واضحة وواقعية. وبالمثل، تعتقد المكسيك أن هذه العملية ينبغي أن تكون شاملة للجميع وينبغي ألا تقتصر على مجموعة من البلدان.

ويتعين أن تكون هذه العملية قائمة على نهج سياسي قوي وعالي المستوى داخل المنظمة. وهذا أمر ضروري ليكون لدى المنظمة القدرة على تقديم استجابة سريعة وفعالة. كما أن توافق الآراء والتعاون الحقيقي بين أطراف أي صراع يترتب عليه إنشاء عملية لحفظ السلام هما أيضا أمر شديد الأهمية لضمان سلامة العملية.

ثانيا، هناك مسألة الولايات. ونحن نرى أن الولايات يجب أن تتضمن مبادئ توجيهية سياسية محددة جدا تساعد على تحديد الشروط التي ستقرر نجاح البعثة، بما في ذلك طريقة دمج وتوحيد المكونات المتمايزة للبعثة وطبيعة العلاقات مع المنظمات الإقليمية ومع الأطراف الفاعلة المختلفة في الميدان لكي يتحقق التعاون الفعال. ويجب علينا، في إطار هذا المجهود، أن ندرس أيضا المكونات المختلفة لولايات عمليات حفظ السلام، وهي الجوانب العسكرية والتقنية والإنسانية والقانونية، ضمن جوانب أخرى، والتي تشمل أيضا التنسيق بين مجموعة واسعة ومتنوعة من الأطراف الفاعلة.

ثالثا، هناك الطبيعة المتعددة الأبعاد لعمليات حفظ السلام. ولا شك في أن العمليات تزداد تعقيدا وتشمل عددا كبيرا من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتراوح ما بين إرساء سيادة القانون وضمان قدرة الدولة على البقاء سياسيا، مع الأخذ في الاعتبار البيئات الإقليمية والمحلية. والسيناريوهات تتبدل باستمرار وطبيعة الصراعات تتغير على الدوام. ولا يوجد بلدان متماثلان، وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك عمليتان متماثلتان لحفظ السلام.

علاوة على ذلك، من الواضح أن التهديدات للسلم في هذه العمليات المتعددة الأبعاد تتطلب نهجا جماعيا يقوم على أنماط مختلفة للتعاون. وتدرك المكسيك أن التعاون بين المنظمة، وبخاصة مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، قد أصبح ضروريا على نحو متزايد للأمن الجماعي، شريطة أن تكون لدى المنظمات الإقليمية القدرة القانونية والمادية المطلوبة. وتُبرز تجربة عمليات الأمم المتحدة للسلام في أفريقيا، على سبيل المثال، أهمية عدم الاكتفاء بوجود رؤية استراتيجية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولكن أيضا ضرورة وجود استراتيجية أوسع نطاقا تشمل منع الصراعات وحفظ السلام والتعمير في مرحلة ما بعد الصراعات.

وفي ذلك الإطار، من المهم جدا أن نضمن من البداية التنسيق بين برامج ووكالات الأمم المتحدة وبين المنظمات الإقليمية المختلفة في الميدان. وثمة تحد لا يمكننا تجاهله، وهو أن الحل الدائم لصراع ما يعني أنه يتعين علينا أن نتجاوز التدابير العسكرية والأمنية من خلال إدماج استجابات طويلة الأجل وذات نطاق أوسع وأكثر فعالية لتعالج الأسباب الجذرية للصراع وتعزز الاستقرار مستقبلا. وإلا فإن تجدد الصراع في دولة ما سيكون القاعدة وليس الاستثناء. ونحن نتفق مع السيد العنابي في هذه النقطة.

رابعا، هناك مسألة حماية المدنيين. وهذا العنصر أساسي في سعينا لتعزيز عمليات حفظ السلام، وبخاصة عندما تكون لها أهمية خاصة في ضوء الظروف المحددة. وهذا موضوع حساس، ولكنه مهم لتفادي وجود فراغات بين الولايات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن وبين تنفيذها على أرض الواقع. وفي هذا الخصوص، نحن ننظر باهتمام كبير إلى الدراسة المستقلة التي يجريها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام بشأن تنفيذ ولايات حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام والتي تهدف

إلى استعراض مراحل عملية صياغة هذه الولايات وإجراء تحليل بداية من مرحلة التفاوض حول صياغة قرار ما وانتهاء بتنفيذه في الميدان.

أخيرا، هناك مسألة التنسيق الفعال والتخطيط لعمليات حفظ السلام. ونعتقد أن من الجوهري أن يدعم مجلس الأمن فكرة إنشاء آلية للتخطيط والتنسيق الفعالين، تتضمن ممثلا خاصا للأمين العام مكلفا بتنسيق وإدارة المكونات العسكرية والمدنية والإنسانية للبعثة. والحقيقة التي لا جدال فيها هي أن التعقيد الذي تتسم به بعثات حفظ السلام يتطلب تجهيزها بولايات عملية وشاملة وقابلة للتطبيق. ولكن لتفادي فشلها المحتوم، لا بد أيضا من أن يتم التخطيط لها وتمويلها وتجهيزها بصورة أفضل.

وفي سياق الأمم المتحدة، نرى لزاما على مجلس الأمن أن يطلق حوارا متواصلا بين الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، الذي ترأسه حاليا اليابان، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام المعروفة أيضا باسم لجنة الـ ٣٤، واللجنة الخامسة للجمعية العامة، ولجنة بناء السلام، والبلدان المساهمة بقوات وبرامج ووكالات الأمم المتحدة في الميدان، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين. كما أن هناك ضرورة ملحة لتهيئة حوار دائم مع كبار المساهمين في تمويل عمليات حفظ السلام. وعلى نفس المنوال، لا بد من النظر في أمر تشاطر المسؤولية المالية بين مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام بالنظر بشكل خاص إلى تنامي تلك العمليات.

في الختام، ما من شك في أن الولايات المختلفة لعمليات حفظ السلام الراهنة – التي تتراوح بين الوساطة والتدخل والإعمار فيما بعد الصراع – تتضمن مهام من الصعب التوفيق بينها في حدود الموارد المتاحة. وعليه، يجب أن تؤخذ في الحسبان القيود السياسية وشحة الموارد المالية المتوفرة للمنظمة عند إعداد الولايات. قليلة هي الأشياء التي قد تسبب ضررا للأمم المتحدة يفوق الضرر الذي قد ينجم عن إنشاء بعثات ليس لديها أي فرصة لتحقيق الأهداف المرسومة لها. وعليه، تؤمن المكسيك بأنه إذا أريد للأمم المتحدة أن تحتفظ بشرعيتها وقدرتها على الاستمرار، فيلزم أن تُجهّز بعثات حفظ السلام بالموارد المالية والسياسية والعسكرية الملائمة التي تمكنها من القيام بمهامها بالطريقة التي وصفتها.

السيد هوانغ شي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): نحن بدورنا نود أن نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كذلك نشكر وكيلي الأمين العام آلان لوروا وسوزانا مالكورا والممثل الخاص هادي العنابي للبيانات التي أدلوا بها. كما نضم صوتنا إلى المتكلمين الذين سبقونا في التعبير عن أطيب الأماني للسفير بوتاغيرا في وظيفته الجديدة. كما تود فييت نام أن تعلن تأييدها البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل المملكة المغربية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن التعقيدات المتراكمة للصراعات المستفحلة وبؤر التوتر تسببت في انخراط الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام بما يفوق طاقتها. كذلك حدث تغيير جذري في البيئة التي تنشر فيها عمليات حفظ السلام. إن حفظ السلام يواجه الآن عدة تحديات، أهمها على الإطلاق التصدي لإدارة الأفراد والدعم اللوجستي وضمان الجودة والرقابة والتعامل مع الجانب السياسي ومدى استدامة الالتزام السياسي لأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، واقتسام العبء مع المجتمع الدولي ونجاعة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، أثارت الزيادة المفاجئة في أعداد عمليات حفظ السلام واتساع نطاقها وحجمها وزيادة

الطلب عليها تساؤلات من بينها الكيفية التي يمكن بها التوفيق بشكل أفضل بين حفظ السلام على الصعيد المحلي ومنع نشوب الصراعات وتسويتها حيث تنشب، والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وبناء السلام في إطار العمل الجماعي لمنع نشوب الصراع أو تكراره، وكفالة الانتقال السلس إلى السلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة.

نود أن نؤكد من جديد تأييدنا للجهود والمبادرات الهادفة إلى جعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة. إننا نؤمن بأن إنشاء ونشر بعثات حفظ السلام يجب أن يلتزم بصرامة بالأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية التي تحكم حفظ السلام وهي بالتحديد قبول الأطراف المعنية، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، والحياد. وفي سياق أوسع أوسع، يعتمد نجاح عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومصداقيتها وفعاليتها كلها على مدى احترام المبادئ الأساسية المتمثلة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول وعدم التدخل في الأمور التي تقع أساسا في إطار ولايتها القضائية الوطنية.

وبالنظر إلى اتساع الهوة بين الطلب المتزايد وتنوع الأنشطة المشمولة بولاية حفظ السلام، من جهة، والموارد والقدرات المتاحة من جهة أخرى، يؤيد وفدي بقوة الجهود الهادفة إلى تعزيز قدرة المنظمة على إدارة عمليات حفظ السلام بفعالية وكفاءة خلال كل المراحل من تخطيط وتأسيس ونشر وتنفيذ وإنهاء ولايات البعثات.

إننا نشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة على هذا النهج ونود أن نؤكد من جديد أن أي مبادرة تتخذ يجب أن تعمل على كفالة وحدة القيادة وتسلسل الخضوع للمسؤولية وتوحيد الجهود وسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يشاطر وفدي الرأي بأن هناك ضرورة لتحسين عملية الإعداد لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ورصدها وتقييمها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود الآن أن أدلي ببيان قصير نسبيا بوصفي ممثلا لبلدي.

أولا، أتقدم بالشكر للسيد لوروا والسيدة مالكورا والسيد العنابي لمشاركتهم في هذه المناقشة. وذلك إن دل على شيء فإنما يدل، على أقل تقدير، على رغبتهم الواضحة في العمل مع مجلس الأمن لإدخال مزيد من التحسين على إجراءات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، أضم صوتي إلى ممثل تركيا في التعبير عن مشاعر الإعزاز إزاء أولئك الذين فقدوا أرواحهم في خدمة السلام.

في البدء، أود أن أقول كم أنا سعيد بأن يعقد هذا الاجتماع بعد أشهر قليلة من توجيه ديفيد ميليباند نداء عاجلا إلى الأمين العام بالانخراط في عملية تأمل هنا في مجلس الأمن. وهذا فيما اعتقد تطور واعد حقا.

كذلك أود أن أؤكد مجددا التزام فرنسا القوي بتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وبالنظر إلى مساهمتها بـ ١ ٨٠٠ من ذوي الخوذ الزرق المجهزين تجهيزا جيدا في عمليات حفظ السلام، وبخاصة في لبنان وتشاد، فإن فرنسا تعتبر دون شك دولة تساهم مساهمة ملموسة بقوات. وينطبق هذا بشكل خاص على نوعية القوات والمساهمات التي وفرناها للعمليات التي تتم في إطار ولايات الأمم المتحدة. أما مساهمات فرنسا المالية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة سنويا فإنها تفوق بسهولة البليون يورو.

وإذا تركنا جانبا هذه الأرقام، نجد أن فرنسا ملتزمة بشكل خاص بعمليات حفظ السلام لكونها واحدة من المسؤوليات الرئيسية للأمم المتحدة، من جهة، ولأن حياة الملايين من الرجال والنساء والأطفال تعتمد على تلك

العمليات، من جهة أخرى، بل حتى البقاء وإعادة الإعمار في جميع أقاليم كوكبنا.

ما فتئت فرنسا تدعو إلى تحسين تلك الأداة الفريدة التي تمثلها عمليات حفظ السلام. ولهذا نرحب بالتحسينات التي أدخلت بالفعل بفضل التعاون النموذجي بين الأمانة العامة والدول الأعضاء في مجلس الأمن والجمعية العامة وبخاصة أعضاء اللجنة الخامسة. كذلك نرحب بإنشاء إدارة الدعم الميداني التي حدثتنا السيدة مالكورا عن تقدمها وآمالها. وفي الجانب العسكري، نرحب، في جملة أمور أخرى، بإنشاء الخلية الاستراتيجية العسكرية وزيادة عدد موظفي مكتب الشؤون العسكرية. وعلاوة على ذلك، نرحب بالتحسين الذي طرأ على ممارسات المجلس من خلال تطوير الولايات ورصد العمليات بتحديد معايير كما حدث منذ أسابيع قليلة في حالة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

كما أن الاتحاد الأوروبي كان على الدوام من بين أقوى المؤيدين للأمم المتحدة حينما احتاجت إلى الدعم. وتتبادر إلى ذهني بشكل خاص حالات جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وكوسوفو. وسيدلي زميلي من الجمهورية التشيكية بعد قليل ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأريد أن أعرب عن تأييدي الكامل لذلك البيان.

وبطبيعة الحال، ما زال الطريق أمامنا طويلا. وهذا ما دعانا إلى إطلاق هذه المبادرة المشتركة مع المملكة المتحدة اليوم. وقد قدم جون ساورز عرضا دقيقا لها وأبرز توقعاتنا والموقفين البريطاني والفرنسي من المسألة.

وأود أن أكتفي في هذه المرحلة بإبداء بعض الملاحظات التي دفعتني إليها البيانات التي أدلى بها زملائي.

يبدو لي أنه يوجد إدراك واضح لحجم المسائل التي يجب أن نتعامل معها وأن هناك إرادة جماعية لمواجهتها. وأشير إلى أن المسائل التي أثيرت في الورقة غير الرسمية المشتركة لفرنسا وبريطانيا قد أثيرت من قبل في مناسبات عديدة، ويبدو أن الشواغل التي تمثلها مشتركة لكل أعضاء المجلس. وتتضمن تلك الشواغل بصفة خاصة مشاركة المجلس بشكل أقوى في تخطيط ومتابعة وتقييم عمليات حفظ السلام على المستويين الاستراتيجي والتقني، وتعزيز الحوار وتبادل المعلومات مع الأمانة العامة، وتعزيز الخبرة العسكرية للمجلس، وتحسين صياغة وتطوير الولايات، وتحسين إدارة الموارد المتاحة فيما يتعلق بالبدائل لنشر القوات، والاستعاضة عن الوسائل العسكرية بالوسائل المدنية حيثما أمكن ذلك، والقدرة على تخفيض وإنهاء العمليات، وتحسين استخدام وسائل غير عمليات حفظ السلام لإدارة استراتيجية الخروج من الأزمات، وعلى سبيل المثال، في إطار لجنة بناء السلام.

ويتعين علينا الآن أن نحدد بشكل أفضل البعثات المتكاملة لعمليات حفظ السلام في إطار الاتساق العام. وإذ عملنا على الإصلاح الشامل للمنظومة وحددنا مفهوم ”أمم متحدة واحدة“، أعتقد أن علينا الآن أن نعمل على مفهوم ”البعثة الواحدة“.

وقد لاحظتُ بوضوح تام إرادة المجلس في تطوير ممارساته، إلى جانب الأمانة العامة، في التحضير والمتابعة والتقييم للعمليات في الميدان.

وأخيرا، أظهرت هذه المناقشة أيضا، كما أرى، الأهمية الحاسمة لمختلف أصحاب المصلحة في عمليات حفظ السلام، وهم البلدان المساهمة بقوات، والمانحون الماليون، ومختلف المنتديات القائمة للحوار، بما في ذلك اللجنة الخامسة، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ولجنة بناء السلام.

كما أن هناك توافقا في الآراء بشأن الدور الهام للمنظمات الإقليمية. ويتعين علينا أن نحدد بشكل أكثر دقة أساليب التدخل بالتعاون مع المجلس. والعنصر الأساسي لتحقيق ذلك هو وضع عملية شفافة وشاملة، تتم إدارتها بالتعاون مع جميع الشركاء الرئيسيين. وبصفتي رئيسا للمجلس، أود أن أعطي الكلمة الآن لبعض هؤلاء الشركاء.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد ساندو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ أود أن أبلغ المجلس بأن السفير سين مصاب بوعكة، وقد طلب مني أن أمثله في مناقشة اليوم. إننا نتقدم لكم بالشكر الجزيل، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن هذا الجانب الأساسي والمنظور من أعمال الأمم المتحدة.

إن موضوع حفظ السلام يشمل مشاركة مجموع الأعضاء في هذه الهيئة الدولية، ومن المناسب تماما أن ننظر في طرق تحسين هذا النشاط الأساسي، لا سيما في الظرف الحالي. وحاليا، هناك تفويض يشمل ٠٠٠ ١٤٠ فرد للخدمة كحفظة سلام في ١٨ عملية، منتشرة في جميع القارات الخمس، بميزانية تبلغ قيمتها ٧,٢ بليون دولار. ويتجلى من هذه الإحصاءات حجم ونطاق المهمة التي ينطوي عليها حفظ السلام. إن الإحاطات الإعلامية المتسمة بعمق التفكير التي قدمها على انفراد وكيلا الأمين العام لحفظ السلام والدعم الميداني توضح بعض التحديات في هذا المجال. إن المقترحات التي قدماها جديرة بالمزيد من النظر من جانب جميع أصحاب المصلحة في المجلس وخارجه.

إننا نعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به ممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لئن كانت عمليات حفظ السلام لم تشهد زيادة كبيرة خلال العقد الماضي، فقد حدثت زيادة لم يسبق لها مثيل في عدد أفراد حفظ السلام المنتشرين. وانطوت هذه الزيادة على تحديات هائلة، لا بالزيادة في العدد فحسب، بل أيضا بسبب الطريقة التي أنشئت بها بعض من تلك البعثات، والولايات التي أسندت إليها، ولا يقل أهمية عن ذلك، الأدوات التي جهزت بها. ومن وجهة النظر هذه، يعتبر عقد مناقشة اليوم بشأن حفظ السلام في هذا المنعطف خطوة مرحبا بها، والهند تهنئ فرنسا على اتخاذ هذه الخطوة في إطار رئاستها للمجلس هذا الشهر.

إن المادة ٢٤ من الميثاق تحدد وظائف وصلاحيات مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وتبدأ المادة بالتأكيد على أن تلك الصلاحيات منحت للمجلس لضمان اتخاذ الإجراءات الفورية والفعالة من جانب الأمم المتحدة. ولكن حينما لا يكون المجلس سريعا أو فعالا في نظره في مثل تلك التحديات، فإنه يكون قد كفّ عن الاضطلاع بمسؤولياته. ويوجد عدد من الأمثلة على ذلك، ربما من الأفضل عدم التطرق إليها في هذا المنعطف، مع أن متكلمين سابقين أتوا على ذكر بعضها.

وفي هذا السياق، سياق الجهود العملية لصون السلم والأمن، ينبغي لصلاحيات المجلس أن تكون على اتساق مع المادة ٤٤ من الميثاق. وفي السياق الدولي الحالي، ينبغي لهذه المادة أن تقرأ على أنها تعني ضمنا أنه ينبغي للمجلس أن يدعو غير الأعضاء في المجلس للمشاركة في قراراته بشأن تشغيل وحدات من القوات المسلحة للأعضاء. ولذلك، من الجلي أن الميثاق تصور أن يكون حفظ السلام أداة ابتكرت وصقلت من جانب المجلس والجمعية العامة. ولم يقصد منه أن يكون صفة من صفات السلطة التي منحها الميثاق للمجلس.

ومن المؤسف أن مجلس الأمن، في الواقع، قد احتكر لنفسه تماما السيطرة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكانت نتيجة ذلك بطبيعة الحال أن المجلس يتحمل

المسؤولية عن الحالة كما هي قائمة حاليا. وبالتالي، أصبح من المناسب أن يجري المجلس استعراضا جادا ومتعمقا للحالة القائمة حاليا، بما في ذلك إذا ما كان ينبغي له أن يستمر في احتكاره الحصري لإنشاء وإدارة عمليات حفظ السلام.

وقد ظلت الهند من المؤيدين الرئيسيين للرأي بضرورة تنشيط آلية المشاورات الثلاثية فيما بين البلدان المساهمة بقوات، والمجلس، والأمانة العامة. وفي هذا السياق، فإننا نلاحظ عقد اجتماعات خاصة في إطار الشكل المنشأ عملا بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) وزيادة وتيرة الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة للبلدان المساهمة بقوات.

ولكن تلك الإحاطات الإعلامية تعقد عمليا عشية تجديد ولاية البعثات، مما يجعلها مجرد ممارسة شكلية، نظرا لعدم وجود مجال حقيقي لمناقشات جادة وذات مغزى. إننا نكرر التأكيد على ضرورة مشاركة البلدان المساهمة بقوات في وقت مبكر وبشكل كامل في كل جوانب ومراحل التخطيط للبعثات. وينبغي أن يتضمن ذلك مراحل الإعداد والتخطيط للعمليات، ومراقبة أداء العملية، وأخيرا، تقييم العملية، بما في ذلك تحديد الدروس المستفادة. وإذا كانت الآراء التي تبديها تلك البلدان معقولة، فيجب أن تنعكس في ولايات البعثات. ويجب أن نتذكر اليوم أن الكثيرين من بين الذين لهم الكلمة الأخيرة في قرارات المجلس، لا يشاركون في أغلب الأحيان في تنفيذها، وهم لذلك في حِلٍّ من وطأة النقد حينما تواجه البعثات الصعوبات بسبب كون الولاية غير واقعية أو لأن الوسائل المأذون بها قاصرة.

وفي هذا السياق، يبدو أن ورقة المفاهيم التي عممت في إطار مناقشة اليوم، وهو ما يمثل بداية لعملية تعاونية، لا تتوخى تعاونا جوهريا في سياق مشاركة البلدان المساهمة بقوات. ولا بد لي من تكرار التأكيد على أن خبرة المشاركة في عملية ما توفر للبلدان المساهمة بقوات قدرة فريدة على المساهمة في عملية التخطيط. وتستطيع البلدان المساهمة بقوات أن تساعد المجلس في اتخاذ القرارات المناسبة والفعالة وفي الوقت المناسب بشأن العمليات. وقد سلم بذلك تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ودعا إلى إجراء مشاورات جوهرية مع البلدان المساهمة بقوات خلال جميع مراحل عمليات حفظ السلام.

وقد حان وقت تنفيذ هذه التوصيات نصا وروحا بغية تحقيق نتائج هامة. وينبغي أن تشمل تلك النتائج السعي إلى الأخذ بنهج متكامل، وممارسة رقابة استراتيجية فعالة من لدن الأعضاء داخل المجلس وخارجه الذين لديهم مصلحة في عملية معينة من عمليات حفظ السلام.

وهناك عدد قليل من النقاط الأخرى التي أود أن أسلط الضوء عليها. أولا، يجب أن نؤكد مجددا على أنه لا يمكن القيام بأي عملية لحفظ السلام عندما لا يكون هناك سلام يمكن حفظه. والمقصود بذلك هو وجوب بناء حفظ السلام على أساس اتفاق سلام ذي مصداقية، وليس العكس. ثانيا، تسهم البلدان المساهمة بقوات في قضية أعظم: أي في إحلال السلام في أراض بعيدة. ويجب أن يكون ضمان سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الشغل الشاغل للمنظمة، التي يعملون باسمها. ويؤكد هذه الشواغل عدد الضحايا الذين سقطوا من بين حفظة السلام في الأعوام الماضية.

وعلاوة على ذلك، تؤيد الهند تماما تنفيذ سياسة عدم التسامح المطلق إزاء سلوك القوات وانضباطها، بما في ذلك بشأن الاستغلال والإيذاء الجنسيّين. وتقوم الحاجة إلى تعزيز وعي من أُسنِدت إليهم مسؤوليات إدارية وقيادية، ووضع معايير للسلوك والتدريب والتحقيق. ويكتسي توفير تدريب تحضيري متأن، من حيث منظور يشمل عدة ثقافات ويتسم

بالتعددية والتسامح، القدر ذاته من الأهمية التي يكتسيها التعجيل باتخاذ إجراءات عقابية عندما تثبت الإدانة.

وحبذا أيضا لو نطوِّر برامج تدريبية احترافية لحفظة السلام بالتشاور مع الدول الأعضاء. وهنا أيضا، ينبغي الاستفادة بقدر كامل من تجربة البلدان المساهمة بقوات التي لديها باع طويل في تقديم المساعدة إلى عمليات السلام من خلال توفير خدمة تدريبية متكاملة.

وندعم تعزيز ما تقدمه الأمم المتحدة من تعاون لجهود حفظ السلام. غير أن هذه البرامج يجب أن تتماشى مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ولا يجوز للأمم المتحدة أن تتملص من مسؤوليتها بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين. ويكمن التحدي الحقيقي الذي تواجهه المنظمة في تعزيز حفظ السلام بدون إضفاء طابع إقليمي عليه.

وتلتزم الهند بمواصلة تقديم المساعدة إلى الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. وللهند سجل جيد في المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، منذ البدء بذلك النشاط في الخمسينات. وقد ساهمت الهند، على مدى عقود، بنحو ١٠٠ ٠٠٠ فرد، وشاركت في أكثر من ٤٠ بعثة، بما في ذلك بعض العمليات المنطوية على أكبر قدر من التحديات. وننحني إجلالا لـ ١١٨ فردا من القوات الهندية، وكذلك لحفظة السلام من البلدان الأخرى، الذين ضحّوا بأرواحهم من أجل السلام في العالم، أثناء أدائهم لعملهم في مختلف بعثات الأمم المتحدة.

وتتطلع الهند إلى المشاركة، على نحو بناء ومجد، مع مجلس الأمن للمضي قدما في المناقشة، وكفالة تكليل جهودنا المشتركة بالنجاح في هذا النشاط البارز للغاية من أنشطة الأمم المتحدة. ونأمل أن نستطيع، من خلال جهودنا الجماعية، تعزيز الاتساق والتكامل في عملية تحديد الحلول للتحديات التي يواجهها حفظ السلام على الصعيد الدولي.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، باسم السفير عامل ووفد باكستان على إتاحة الفرصة لي لأشارك في هذه المناقشة الهامة التي بادرتم بعقدها تحت رئاستكم. ونؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاث على ما وافونا به من معلومات هذا الصباح.

إن حفظ السلام اليوم أكبر عمل تقوم به الأمم المتحدة، ويُطلق عليه، بصورة صائبة، لقب نشاطها الرئيسي. فهو يستعيد السلام، ويواسي ملايين الناس المتضررين بالصراعات والأزمات المعقدة في جميع أنحاء العالم ويحيي الأمل في قلوبهم. وقد رفع ما تحقق من نجاح في السنوات الأخيرة سقف التطلعات – على نحو صائب – وكذلك الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أن التحديات الناجمة عن ذلك، المتمثلة في جعل حفظ السلام يعمل على نحو أفضل، تتسم بالقدر ذاته من التعقيد والطابع الاستثنائي. ونعتقد أنه من المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء أن تكفل تشغيلا أكثر فعالية ونجاحا لهذه الأداة بغية صون السلم والأمن الدوليين. وإننا ننظر إلى المبادرة في إطار هذه الروح وهذا السياق.

باكستان تغني المناقشة بمناظير متعددة: أولا، إنها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثات الأمم المتحدة على مدى السنوات. وإن مساهمة باكستان الحالية بـ ١٣٥ ١١ فردا مساهمة قياسية غير مسبوقة تبلغ أكثر من ١٢ في المائة من مجموع عمليات الأمم المتحدة. وقد أصبحنا أكبر بلد مساهم بقوات في مجمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ بداية الزيادة المفاجئة في الطلب عليها

عـام ٢٠٠٣. ويـتم جـزء كـبير مـن مـشاركتنا في أصـعب الحالات وأشدها تعقيدا في أفريقيا.

ثانيـا، تستـضيف باكـستان واحـدة مـن أولى بعثـات الأمم المتحدة لحفـظ السـلام، أي فريـق مـراقبي الأمـم المتحـدة العسكريين في الهنـد وباكـستان، وهـي بعثـة اضـطلعت بـدور قيِّم في بناء الثقة وصون السلم والاستقرار في تلك المنطقة.

ثالثـا، نُكمِّـل منظورنـا الميـداني بالتزامنـا المتواصـل والعميق بمناقشات السياسات المتعلقة بحفظ السلام. وفي هـذا المجلـس ذاتـه، كانـت باكـستان سـباقة إلى التركيـز بـصورة خاصـة علـى مـسألة ازديـاد البعثـات المعقـدة وغـيره مـن التحـديات المتناميـة، الـتي اعتُمِـد بـشأنها بيـان رئاسـي شـامل (S/PRST/2004/16) في أيار/مايو ٢٠٠٤.

وتعتقـد باكـستان أن التحـديات الـتي يواجههـا حفـظ السـلام ينبغـي أن نتناولهـا بـصورة شـاملة وبنظـرة اسـتراتيجية مشتركة. وقـد قـدم تقريـر الإبراهيمـي (S/2000/809) إسـهاما مركزيـا في ذلـك العمـل، وهـو لا يـزال وجيهـا اليـوم ولـو أنـه لم ينفذ تماما.

وفيمـا يتعلـق بمبـادرة الأمـين العـام، أقـرَّت الـدول الأعـضاء، خـلال الـدورة الحاديـة والـستين للجمعيـة العامـة، اقتراحـا أساسـيا لإصـلاح حفـظ الـسلام يـروم تعزيـز القـدرة العامـة علـى تحقيـق مزيـد مـن الفعاليـة والنجاعـة لـدى تنفيـذ ولايـات البعثـات. وقـد حـان الوقـت لكـي نجـري استعراضـا لتلـك العمليـة. كمـا أن خطـة إصـلاح عمليـات الـسلام حـتى عـام ٢٠١٠ جاريـة بـصورة موازيـة. وأي مبـادرة أو عمليـة جديدة، في رأينا، سواء التي تقودها الدول الأعضاء أو الأمانـة العامة، ينبغي تقييمها في سياق أهميتها واتساقها مع العمليـات الجاريـة، فـضلا عـن دور ومـسؤوليات أجهـزة الأمـم المتحـدة المعنية فيما يتعلق بحفظ السلام.

وتتــداخل جهودنــا الجماعيــة لمواجهــة التحــديات وتحقيـق أهـداف حفـظ الـسلام مـع مجموعـة مـن المـسائل الرئيسية، التي تطرقت إلى بعضها وفود أخرى اليوم. وأود أن أسلط الضوء على عدد قليل منها لا بد منه لتحقيق النجاح.

تتعلـق المـسألة الأولى باسـتمرار الحاجـة إلى تكييـف عمليـات حفـظ الـسلام وتجهيزهـا للاسـتجابة للمتطلبـات المتغيرة. ثانيـا، يجـب احتـرام المبادئ الأساسية والمتفـق عليهـا لحفظ السلام. ثالثا، يجب الحفـاظ علـى هويـة عمليـات الأمـم المتحدة لحفظ السلام لتمييزها عن أنواع أخـرى مـن عمليـات الـسلام. رابعـا، ينبغـي إيـلاء القـدر ذاتـه مـن الاهتمـام لمعالجـة الصراعات فيما بين الدول والأزمات داخـل الـدول. خامـسا، يجـب تفعيـل نهـج شـامل حقـا لمنـع نـشوب الـصراعات، يعـالج الأسباب الأصلية للصراعات ويحول دون تجـددها، مـن خـلال ربـط صـلة أكمـل بـين حفـظ الـسلام وبنـاء الـسلام وصـياغة اسـتراتيجيات الخـروج المناسـبة. سادسـا، ينبغـي اسـتغلال إمكانـات التعـاون بـين المنظمـات الإقليميـة في إطـار الميثـاق، باستخدام الميزات النسبية، لكن بـدون الاستعاضـة عـن الـدور الرئيسي للأمم المتحدة. سابعا، يجب صياغة ولايـات واضـحة وواقعية ويمكن تحقيقهـا، استنادا إلى الهـدف المتمثـل في إجـراء تحليـل شـامل للحقـائق في الميـدان وتـوفير مـوارد متناسـبة مـع الولايات لتمكين البعثات من تنفيذها. ثامنا، وربما كان ذلـك الأمـر الأكثـر أهميـة، تقـديم الـدول الأعـضاء للـدعم الـسياسي لعمليـات الأمـم المتحـدة لحفـظ الـسلام وإبـداؤها علـى نحـو جماعي الالتزام بها.

ونرى أنه ينبغي أن نستنير بتلك المسائل الشاملة أثنـاء عملية فرض أي رقابة استراتيجية. والمسائل الواردة في الورقـة غير الرسميـة الـصادرة عـن الرئاسـة – أي التحـضير والتخطـيط والرقابة والتقييم – تقع في صلـب ذلـك الأمـر تمامـا. وتـشكل جميعهـا الوظـائف والأنـشطة الرئيـسية الـتي ينبغـي أن نوليهـا أقصى درجـات الاهتمـام، لـيس مـن جانـب المجلـس فحـسب،

بل أيضا في عمل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ولأداء تلك الوظائف على أفضل وجه، تكتسي بعض المسائل الواردة في الورقة غير الرسمية أهمية بالغة.

هناك ثلاث مجموعات من الأولويات، أولا، تعزيز التفاعل بين الأطراف الفاعلة الرئيسية؛ ثانيا، تعزيز تدفق وتبادل المعلومات في جميع الاتجاهات وفي جميع المراحل؛ وثالثا، تحسين القدرات للحصول على وضع تحليلات وتقييمات دقيقة وموضوعية وإدخالها في عمليات صنع القرار المصممة للقيام بالمهام الرئيسية على نحو أفضل.

ومن الواضح من طبيعة ومدى هذه الأنشطة أنه لا يمكن أن يكون محورها الوحيد مجلس الأمن. وبصفة المجلس الهيئة الرئيسية لصياغة واستعراض ولايات حفظ السلام، ينبغي له أن يقوم بكل عمليات التفكير الداخلي وتحسين أساليب عملها كي تتمكن من القيام بمسؤولياتها بصورة أفضل. ونرحب بجميع الجهود المبذولة في هذا الاتجاه. ولكن بما أن هذه الولايات تقوم بتنفيذها في الميدان بلدان مساهمة بقوات - والتي معظمها ليست أعضاء في المجلس - هناك حاجة أكيدة إلى إشراكها بالكامل. وهذا يتطلب شراكة حقيقية ومجدية، والتي ينبغي أن تمتد من جوانب النشر والتشغيل إلى أداء دور في صنع القرار وصياغة السياسات. ونعتقد أن الشراكة مع البلدان المساهمة بقوات ينبغي أن تشمل أيضا تمثيلها بصورة ملائمة في الجوانب التشغيلية، وكذلك في المناصب الإدارية الرفيعة، سواء في الميدان أو في مقر الأمم المتحدة.

وينبغي للدول الأعضاء أن تتفق على أن الرقابة الاستراتيجية الفعالة تتطلب أيضا الالتزام التام بمبدأ القيادة والسيطرة الموحدتين تحت إشراف الأمم المتحدة. وينبغي أن يطبق هذا، في الميدان، على جميع عمليات حفظ السلام.

ويبدو أيضا أن هناك حاجة إلى الرقابة الاستراتيجية في الأمانة العامة، والتي ما زالت تناضل مع تعقيدات الهيكلة الجديدة.

إن الهدف الاستراتيجي لمجلس الأمن هو صون السلم والأمن الدوليين. وهذا هو أيضا هدف عمليات حفظ السلام. ونعتقد أن بعض الصعوبات في صنع القرار - أين ننشر ولا ننشرالقوات، وأين نعزز، وأين نخفض أو أين ننسحب - هي صعوبات يمكن التغلب عليها من خلال توطيد السلام والأمن بصفتهما هدفا باعتبارها المعيار الرئيسي. ونتفق على أن القول أسهل من الفعل. ولكن إذا أمكن للمصالح والمآرب الفردية أن تفسح المجال لهذا الهدف المشترك سوف يتسنى لهذا المجلس أن ينجز هذه الأمور على نحو أفضل.

وفي السياق ذاته، نعتقد أنه ينبغي أن لا تطغى التكلفة، رغم أنها أحد الاعتبارات، على هدف إنقاذ الأرواح ومنع نشوب الصراعات. وينبغي أيضا أن تكون هناك إدارة للموارد تتسم بالكفاءة. ومع ذلك، وكما قال متكلمون سابقون، يجب ألا يتم ضغط الموارد إلى حد يهدد بالخطر قدرة البعثات على الاستمرار والنجاح. والحقيقة المتمثلة في أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - من بين الخيارات العديدة المحتملة - تبقى هي الأقل تكلفة - وهذه نقطة أشار إليها السيد العنابي هذا الصباح - فهذا يجعلنا نستثمر أكثر في هذه العمليات من خلال تشاطر ومساهمات أكبر من جميع الدول الأعضاء.

ونعتقد أننا نستطيع التصدي لتحديات حفظ السلام وتحقيق أهدافنا من خلال التعاون والمساعي المشتركة. ولذا نشكركم، سيدي الرئيس، لتشاوركم معنا. وسنبقى مشاركين مع بلدكم ومع جميع الدول الأعضاء الأخرى كي نمضي بعملنا قدما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد العلاّف (الأردن): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بالشكر على دعوتكم للمشاركة في مناقشات المجلس، التي تأتي في وقت ملائم لإجراء تقييم شامل لكافة الجوانب في عمليات حفظ السلام.

كما أنتهز هذه الفرصة لأقدم شكري لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لوروا، ولوكيل الأمين العام للدعم الميداني، السيدة مالكورا، وللممثل الخاص للأمين العام في هايتي، السيد العنابي، لإحاطاتهم الإعلامية الهامة التي قدموها هذا الصباح.

كما يرحب وفد بلادي بالمبادرة الفرنسية – البريطانية بتحضير ورقة مفاهيمية تضمنت العديد من الأفكار والتوجيهات الهامة التي تستحق الدراسة والبحث العميقين. كما يضم الأردن صوته للبيان الذي سيدلي به ممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تأتي مشاركة بلادي في هذه المناقشة تأكيدا للالتزام الأردني بالإطار الواسع للأمن والسلام والدوليين، وتعبيرا عن إصرارنا على التواجد الدائم والمؤثر في بيئة عمليات السلام الدولية، ورغبة منا كدولة مساهمة رئيسية بقوات عسكرية وبوليسية في تطوير آليات العمل المشترك والتعاون بين جميع الأطراف المتأثرة بعمليات حفظ السلام في المجالات الثلاثة التي دعت إليها الورقة المفاهيمية، وهي الإشراف الاستراتيجي الفعال وتحديدات الموارد والدروس المستفادة، كما يؤكد وفد بلادي رغبته في الانخراط والتفاعل بجدية في المراحل اللاحقة لهذه المناقشة.

في تقديري، أمام مجلس الأمن ثلاثة قرارات أساسية، عليه اتخاذها قبل التوصل إلى قرار مجلس الأمن بتأسيس وتشكيل وانفتاح قوات حفظ السلام. القرار الأول: القرار حول التهديد، وهو اتخاذ القرار حول طبيعة وشكل وعمق ونطاق التهديد الذي يشكله موقف ما للأمن والسلام الدوليين. إن قرار المجلس هذا هو المسألة المركزية التي يتوقف عليها ليس فقط شكل الخيار وآليات تنفيذه ولكن فرص النجاح للخيار الذي يعتمده مجلس الأمن. وكلما كان القرار مبنيا على إدراك استراتيجي معمق بطبيعة التهديد ونطاقه ومضاعفاته، كلما كان الخيار سليما ودقيقا ومؤثرا في باقي العناصر. وحتى يكون كذلك، فإن هذا القرار يجب أن يكون مستندا إلى تقييم التهديد، الذي يضع التهديد في إطاره السياسي والاستراتيجي، وكذلك في إطاره الإقليمي والدولي. يجب أن ينفذ هذا التقييم من قبل هيئة مستقلة منبثقة عن المجلس أو مشكلة من قبله. وربما يرغب المجلس في النظر في إمكانية الاستفادة من تقييمات المنظمات الإقليمية المعنية ومن الخبرات المتاحة لديه في العضوية الواسعة للأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، ربما يرغب مجلس الأمن في النظر في إمكانية تطوير نظام إنذار مبكر لقراءة الأزمات الإقليمية والدولية المؤثرة في الأمن والسلم الدوليين لمساعدته في إجراء تقييم مستمر لهذه التهديدات، وربما التوصل إلى خيارات لمنع نشوب الصراعات في أوقات مبكرة تسمح له بالتأثير فيها قبل تطورها.

القرار الثاني. هو القرار حول الانخراط. هذا قرار سياسي، استراتيجي من مستوى رفيع، وله علاقة ليس فقط بموارد وميزانية عمليات حفظ السلام، ولكن له تداعيات استراتيجية أمنية سياسية على منطقة الصراع بأكملها. وربما يمتد تأثيره إلى مناطق إقليمية أخرى، وعلى الحياة الإنسانية لملايين البشر في منطقة الصراع. وحيث أن هذا القرار يتضمن أشكالا محتملة متعددة من الانخراط، فإن دراسة كافة الخيارات المتاحة بعمق ودقة ستعني بالضرورة فرصا أفضل لتحقيق الأهداف النهائية، التي يسعى مجلس الأمن إلى تحقيقها في إطار الصراع.

القرار الثالث هو القرار حول الولاية. والولاية هي عنصر مركزي في دورة الحياة لعمليات حفظ السلام بأكملها، فهي التي تقرر الأهداف المطلوب تحقيقها، وحجم القوة وبنيتها التنظيمية، وحجم الموارد التي تحتاجها، والواجبات المحددة المطلوبة من القوات التي تحدد بدورها طبيعة الأداء العملياتي لها، وربما شكل الانفتاح للقوة ولا يمكن التوصل إلى تقدير واقعي وعلمي لهذه العناصر بدون القيام بتقدير استراتيجي متكامل. وفي النهاية فإن الولاية هي التي تمنح القوات سلطتها القانونية والشرعية وتقدم لها فرص النجاح في تحقيق الأهداف النهائية للمجلس.

المطلوب من المجلس والأمانة معا بناء منهج متدرج ومنتظم لكافة عناصر الولاية بحيث تتضمن أهدافا سياسية واستراتيجية واضحة ومتماسكة، ولا يمكن التوصل إلى هذا المستوى من الإنجاز ما لم يستند إلى تقييم استراتيجي متماسك. إن نظام التخطيط الاستراتيجي المعتمد في الأمم المتحدة قد أعطى هذه المسؤولية إلى الأمانة بصورة شبه كاملة، ولكننا نعتقد أن هذه منطقة تداخل حساسة تتداخل فيها السياسة والاستراتيجية، وتتطلب من السياسة التي يمثلها هذا المجلس درجة تفاعل أكبر مع الاستراتيجية التي يمثلها نظام الأمانة، وذلك من خلال دليل تخطيط استراتيجي يقوم مجلس الأمن بتطويره لتستند إليه الأمانة العامة بدورها في تطوير تقييمها الاستراتيجي، بحيث يتضمن هذا الدليل الأهداف السياسية والاستراتيجية لمجلس الأمن والخيارات المتاحة وتحديد الموارد العسكرية والسياسية والمالية، وربما الجغرافية، التي يريد مجلس الأمن أخذها بالاعتبار عند إجراء هذا التقييم. ويتطلب بالمقابل درجة تفاعل أكبر من جانب الاستراتيجية باتجاه السياسة، من خلال تقديم الأمانة لموجزات منهجية منتظمة ومستمرة خلال مرحلة التخطيط تتضمن خيارات مجلس الأمن، وتقييم الموقف الأمني والعسكري في منطقة الصراع، وتحليل أوضاع حقوق الإنسان، وتحديد الأولويات ومتطلبات حل الصراع وبناء السلام. وربما يقدم هذا النمط إجابة مبدئية على التساؤلين الهامين اللذان طرحتهما الورقة المفاهيمية حول تلقي الأعضاء في المجلس تحليلات عسكرية دقيقة ومتماسكة، وحول تعزيز الحوار بين المجلس والأمانة بشأن الأبعاد العسكرية للعمليات.

وكلما كان نطاق المشاركة في هذا التقييم مفتوحا بصورة كلية أو جزئية أمام الخبرات المتوفرة في العضوية الواسعة للأمم المتحدة، وتحديدا الدول المساهمة بقوات، وأمام المنظمات الإقليمية، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، كلما تضاعفت الفرص للتوصل إلى قرارات ناضجة تسمح بتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمجلس الأمن، ولكنه سيكون كذلك مفيدا في مساعدة هذه الدول على إجراء تقييماتها الخاصة وتطوير إدراك أفضل للظروف السياسية والعملياتية للصراع، والمساهمة في تحقيق الانسجام بين الموارد العسكرية المطلوبة والأهداف العامة للبعثة. إن مصداقية قواتنا العسكرية المشاركة في عمليات حفظ السلام وفعاليتها في الميدان تتوقفان على قدرتنا على تحقيق هذا الانسجام بين الأهداف والموارد، ومشاركتنا في عملية التقييم الاستراتيجي سوف تقود إلى هذه النتيجة وتساهم في تحضير القوات العسكرية ضمن المعايير التي أوردتها الورقة المفاهيمية.

يمكن لهذه الخطوات الثلاث أن تشكل العمود الفقري لنظام تخطيط استراتيجي متكامل مفتوح تندمج فيه كافة العناصر المهمة والمؤثرة بقصد تحقيق أعلى درجات الفعالية لعمليات حفظ السلام، بما ينسجم مع التطورات المعاصرة في البيئة الأمنية والدولية، وبما ينسجم كذلك مع التسارع المتزايد في وتيرة عمليات حفظ السلام.

وعندما كنت أعمل رئيسا لفريق المراقبين العسكريين الأردنيين في بعثة الأمم المتحدة الأولى للتحقق في أنغولا خلال الفترة ما بين العامين ١٩٨٩ و ١٩٩١ كنت أتمنى أن

يقوم وفد من مجلس الأمن بزيارة إلى البعثة لمناقشة الولاية والموارد وآليات التنفيذ. أنا شخصيا كنت أشعر أن هناك فجوة حقيقية في الولاية بين المتطلبات العملياتية وبين الأوضاع الإنسانية ومتطلبات حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وتحديدا النساء والأطفال، ولا زلت أعتقد أن على مجلس الأمن، بصفته القيادة السياسية العليا لبعثات الأمم المتحدة كافة أن ينظم زيارة سنوية قصيرة واحدة على الأقل إلى كل بعثات عمليات حفظ السلام، ليس فقط لإجراء تقييم ميداني ولكن لتأسيس العلاقة القيادية والتفاعل الميداني الذي تطرقت إليه الورقة المفاهيمية. وقد تكون مشاركة أعضاء من بعثات الدول المساهمة بقوات ذات فائدة كبيرة في هذا المجال.

وأخيرا إن التوجيه السياسي والاستراتيجي لمجلس الأمن ونظام التخطيط الاستراتيجي في الأمانة العامة لن يكون بديلا عن التخطيط العملياتي الذي يمثل عملية منهجية ومتكاملة على الأرض من خلال قائد القوة العسكرية وهيئة أركانه وربما بالتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام.

إن بيئة العمليات التي تنفذ بها عمليات حفظ السلام تتميز بكونها بيئة متوترة، متعددة الأبعاد، يغلب عليها طابع العنف والفوضى وعدم الانضباط. وسواء ذُكِرت في ولاية البعثة أم لم تُذكَر فإن الوظيفة الأولى للقيادة العسكرية لقوات حفظ السلام هي تأسيس التواجد المادي والسيطرة على الأعمال العدائية وتنمية الثقة بين أطراف الصراع وتوجيه جهود هيئة الأركان لإنجاز أعلى درجة تنسيق ممكن مع الأطراف كافة.

إن الواجبات العملياتية الضمنية التي قدرها القيادة العسكرية للبعثة، والتي لا تأتي على ذكرها وثائق مجلس الأمن أو الأمانة، يجب أن تكون مشمولة في نظام تخطيط عملياتي تجريه قيادة البعثة في الميدان وينسجم تماما مع نظام التخطيط للمستويين السياسي والاستراتيجي ويكمله. وحتى يضمن مجلس الأمن أن أهدافه السياسية والاستراتيجية يتم تحقيقها ضمن المستوى العملياتي فإن استعراض ومراجعة الخطط العملياتية في مجلس الأمن قد يكتسبان أهمية خاصة لنجاح البعثة في تحقيق الأهداف بالحد الأدنى من استخدام الموارد، وفتح المجال لعملية تفاعلية قبل انفتاح القوات بين المستويات الثلاث السياسي والاستراتيجي والعملياتي، بحيث تستمر هذه العملية على دائرة الحياة لعملية حفظ السلام.

مرة أخرى، أكرر شكري وتقديري لهذه المبادرة وللورقة المفاهيمية، وأكرر استعداد وفد بلادي للانخراط الكامل في هذه العملية الهامة.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): إن نيجيريا بوصفها منخرطة بهمة في أنشطة عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٦٠، تعرب عن امتنانها للرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن للدعوة إلى عقد هذه الجلسة لإعادة تقييم التحديات الهائلة التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسُررنا للدعوة المقدمة لوفدنا والورقة المفاهيمية الموجزة التي وزعت لتيسير المناقشات. كذلك نشكر السيد ألين لي روي، وكيل الأمين العام لعمليات لحفظ السلام؛ والسيدة سوزانا مالكورا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني؛ والسيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

أصبحت اليوم عمليات حفظ السلام معقدة ومتعددة الأبعاد في نطاقها وطبيعتها مع طائفة واسعة من التحديات، بما في ذلك محدودية الموارد والفجوات بين الولايات والإعداد والتخطيط غير الكافيين للعمليات وكذلك الاستراتيجيات القائمة غير المحددة جيدا. هناك عدة بعثات ليست فقط غير قادرة على الاعتماد على نفسها،

ولكنها تفتقر حتى إلى المعدات الأساسية ووسائط النقل والإمدادات الغذائية والطبية. ومع ذلك، نؤيد وجهة النظر القائلة بأن هذه الصعوبات لا تنتقص من أهمية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها أداة أساسية لحل الصراعات في العالم، ولا سيما في أفريقيا. وبغض النظر عن ضخامة التحديات، فإنه يمكن التصدي لها إذا توفرت الإرادة السياسية، وإذا ما وضعت التدابير المتعلقة بالمتابعة موضع التنفيذ.

وهناك حاجة لتعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن الذي يمارس رقابة استراتيجية على مسائل حفظ السلام، والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. ومن الحتمي للبلدان المساهمة بقوات التي تنفذ ولايات على الصُعد العملية والتكتيكية أن تشارك في مفهوم وزع بعثات عمليات حفظ السلام. وينبغي لها أيضا أن تشارك في التقارير المتعلقة بولايات البعثات واستعراضها. هذا سوف يكفل منذ البداية تصورا وإدارة جيدتين للعمليات.

هناك أيضا حاجة ملحة إلى التآزر في أداء واجبات الممثل الخاص للأمين العام وقادة القوات في عمليات حفظ السلام. ويجب أن يكون الممثل الخاص قادرا على نقل ما يحدث في الميدان من دون المساس بدور قائد القوات. فقد بينت الخبرة أن في كثير من الأحيان تكون قدرة قادة القوات على تنفيذ الولايات محدودة بسبب أعمال الممثلين الخاصين.

إن القيود المتصلة بالموارد ما انفكت تمثل أهم تحد بمفرده لحفظ سلام فعال وأنها تخفض معنويات وحماسة حفظة السلام والإرادة السياسية للبلدان المساهمة بقوات. ويعتقد وفدي أنه لا أنشطة حفظ السلام التي يتم فيها الاستعانة بأطراف ثالثة من الخارج، ولا وزع القدرة المدنية في أماكن الصراع يمثل خيارا مجديا في معالجة المشاكل المتمثلة في القيود المتصلة بالموارد. إذ أن الاستعانة بمصادر خارجية سوف يتسبب في مسائل تتعلق بالموافقة والثقة. كذلك سوف تمس بالملكية الوطنية للعملية، بينما يتسبب وزع قدرة مدنية بمشاكل أمنية. إن ما هو مطلوب التزام وتوفيرالموارد الكافية لتعزيز البعثات الحالية، من قبيل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ودعم إنشاء بعثة مختلطة في أماكن مثل الصومال.

إن تخفيض البعثات القائمة أو إغلاقها ضروري، ولكن ينبغي أن تكون هذه مهمة تتمثل في إحراز ناجح لمعايير الولاية وفي استراتيجية خروج يتم تصورها جيدا، بما في ذلك آلية بناء السلام. فعمليات حفظ السلام وبناء السلام يجب أن تسير جنبا إلى جنب منذ بداية أي عملية.

وثمة درس رئيسي ينبغي أن يسترعي انتباهنا دائما. وهو ينبع من عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام التي مضى عليها ستون عاما، ألا وهو ولايات ورفاه حفظة السلام وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تزويدهم بدعم مستمر. فعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تكون باستمرار متجذرة في الحياد ووطنية وملكيتها محلية، وأن تحترم المبادئ الراسخة، بما في ذلك السلامة الإقليمية للدول والحصول على موافقة الأطراف قبل وزع قوات حفظ السلام. ولتحقيق أقصى درجة من الفعالية، يجب أن تكون ولايات حفظ السلام محددة بوضوح وقوية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الموارد اللازمة لإنجاز أي مهام مناطة يجب أن تكون كافية ويمكن التنبؤ بها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون هناك اتصالات مستمرة ويمكن الركون إليها بين الأمانة العامة والبعثات في الميدان والبلدان المساهمة بقوات. وبصورة مماثلة، ينبغي أن يكون التدريب الكافي قبل وزع القوات مطلبا أساسيا للتنفيذ الناجح لأي ولاية.

وعلى مر السنين أصبح من الواضح أن الذين يقدمون الموارد المادية والدعم اللوجستي لحفظة السلام قد امسكوا بعملية حفظ السلام ودفعوا إلى الخلف برفاه حفظة السلام. وتدعو نيجيريا إلى تغير في الموقف. ويجب إيلاء الاهتمام والاحترام إلى حفظة السلام الذين يجازفون بأرواحهم في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر، وكثيرا من دون توفر دعم لوجستي كاف، في سبيل السلم العالمي. ولا يمكن تشجيع البلدان المساهمة بقوات على الاستمرار بالتزامها بتقديم قواها وجذب مساهمين محتملين بقوات إلا باحترام ودعم حفظة السلام.

وهناك حاجة لكي يواصل مجلس الأمن دعمه للجهود الإقليمية ودون الإقليمية لحفظ السلام، وندعو بوجه الخصوص إلى تطوير قدرة القوة التي تكون على أهبة الاستعداد على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا.

وأخيرا تؤيد نيجيريا الدعوة إلى إجراء حوار ومشاورات مكثفة بين اللجنة الخامسة ولجنة بناء السلام واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام للتغلب على بعض التحديات التي تم تعريفها والتي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة أوروغواي.

السيدة كانسيلا (أورغواي) (تكلمت بالإسبانية): أود في مستهل كلمتي، أن أشكركم، سيدي، على دعوتكم، وأرحب بمبادرتكم التي جاءت في أوانها تماما لعقد مناقشة بشأن الحالة الراهنة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كذلك نشكر بوجه خاص وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ووكيل الأمين العام للدعم الميداني، والممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

هذه فترة دقيقة لعمليات حفظ السلام، فهي تتسم بزيادة غير مسبوقة في العمليات الميدانية، وزيادة تعقيد الولايات وصعوبة تنفيذها، وازدياد المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني، وتدهور احترام حقوق الإنسان وارتفاع التكاليف في سياق قيود الميزانيات والأزمة المالية والاقتصادية الدولية.

على سبيل المثال، لا بد أن أذكر الفجوة الكبيرة والمتزايدة بين عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذي تمت الموافقة عليه في إطار ولايات مجلس الأمن، وعدد القوات التي نُشرت فعلا في الميدان. وهذا دليل واضح على الصعوبات الجدية التي تواجه النظام. وهذا يستدعي النظر المتعمّق في المسألة بأكلمها، ولكنه يستدعي أيضا اتخاذ قرارات لمحاولة تحسين الحالة في الأجل القصير ولتهيئة الظروف المستدامة للأجلين المتوسط والطويل.

وحتى لو أمكن إيجاد إجابات مؤقتة، فلا توجد صيغ سحرية للحل العاجل لهذه المشاكل. ويكفي أن نشير إلى أن المنظمة شاركت، قبل بضعة أعوام، في إجراء دراسة واسعة ومكثفة لهذه المسألة، وانبثقت عنها توصيات هامة. وفي العديد من الحالات ترجمت هذه التوصيات الى إصلاحات ملموسة، بدأنا الآن نشهد نتائجها.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل المنظمة عملية الإصلاح هذه التي بدأت، وخاصة من خلال متابعة المبادرات الرامية إلى تعزيز النهج الاستراتيجي لأي وجود للأمم المتحدة في مناطق الصراعات. وهذا النهج يأخذ في الاعتبار الأنشطة المختلفة التي يمكنها أن تسهم في تحقيق عمليات السلام التي تشمل منع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام.

وفيما نحن نسعى إلى تحسين الحالة المتعلقة بعمليات حفظ السلام، لا يمكننا أن ننسى هذين العنصرين الآخرين. لقد دأبت المنظمة على اتخاذ خطوات ملموسة بهدف تحقيق نهج شامل من أجل إحلال الاستقرار والسلام في مناطق الصراعات. وتؤيد أوروغواي بقوة تكثيف هذه الجهود والمبادرات المحددة، التي وضعتها الأمانة العامة. وتشمل هذه المبادرات عملية التخطيط للبعثات المتكاملة، والتي نؤيدها تأييدا تاما؛ وأنشطة منع نشوب الصراعات، بما في ذلك تعزيز دور إدارة الشؤون السياسية؛ وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

وبالرغم من تقلص عدد الصراعات في العالم في الأعوام القليلة الماضية، إلا أن الحالات التي تطلبت وجود الأمم المتحدة قد ازدادت كثيرا. فمن ناحية، يمكن لهذا أن يتخذ معنى إيجابيا، وهو أن المنظومة تحظى بالشرعية وبأساس متين من المصداقية. ومن ناحية أخرى، من الواضح أنه حتى مع بذل أفضل الجهود في مجالات التوظيف والمساهمات المالية وإدارة العمليات فإن منظومة الأمم المتحدة لن تتمكن من إيفاد عملية لحفظ السلام إلى كل صراع. وهذا الواقع يزيد من أهمية جهود منع نشوب الصراعات والتعمير، إذ أن الأخير يشكل في نهاية المطاف شكلا من أشكال منع نشوب الصراعات أيضا.

وفي هذا الصدد، ومع أن الأنشطة الرامية إلى صون الأمن هي أمر رئيسي، إلا أنها غير كافية لضمان الاستقرار المستدام بدون بذل جهود لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الصراع. علاوة على ذلك، فإن تكلفة منع نشوب الصراع أو استئنافه هي أقل بكثير.

إن أوروغواي ملتزمة بهذه الجهود، ولذلك سعينا بقوة إلى عضوية لجنة بناء السلام. ونحن نرى أن اللجنة تمثل منتدى بالغ الأهمية وأداة هامة للغاية، نأمل أن نسهم من خلالها وبأفضل شكل ممكن وعلى أساس تجربتنا في الميدان في مجال الأمن العام، وعلى أساس تجربتنا أيضا في تحقيق النمو في ظل العدالة الاجتماعية واستنادا إلى احترام سيادة القانون والقيم الديمقراطية والتمكين القانوني وتوفير الفرص المتساوية للجميع.

والموضوع الآخر الذي يتسم بحساسية كبيرة ويتفق الجميع على ضرورة معالجته هو الولايات التي يقرها مجلس الأمن، وخاصة العمليات التي تُنشر في الحالات المعقدة والتي تشمل، في جملة أمور، حماية المدنيين والدفاع عن حقوق الإنسان وإعادة الإعمار. ونحن نشارك في دواعي القلق لدى من يدعون إلى زيادة وضوح هذه الولايات، ولكننا نلاحظ أيضا أنه لا بد من التركيز على جعل هذه الولايات واقعية. ومن شواغلنا أن توفر لهذه القوات المنتشرة في الميدان الموارد البشرية والمادية اللازمة للاضطلاع بتلك الولايات، بحيث يتسنى لقوات الأمم المتحدة، كما قال الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ”أن تشكل رادعا له مصداقية“ (S/2000/809، الفقرة ٥١).

وأخيرا، أود أن أتناول مسألة الإشراف الاستراتيجي الفعال على عمليات حفظ السلام، والتي تشكل بدون شك مجالا رئيسيا لاستدامة هذه المنظومة. إنه مجال تُعتبر فيه إدارة المعلومات الصحيحة والدقيقة، فضلا عن التشاور والتنسيق بين الأطراف المعنية، العنصر الأساسي للقرارات التي يتوجب على المجلس أن يتخذها، والتي لها أثر مباشر في الميدان، وبالتالي تؤثر على القوات المنتشرة فيه. وفي ذلك الصدد، نؤيد الفكرة الواردة في الورقة غير الرسمية التي أعدتها المملكة المتحدة وفرنسا بهدف تعزيز مشاركة أوسع للبلدان المساهمة بقوات.

إن تلك الدول، التي معظمها بلدان نامية، تقدم القسم الأكبر من الأفراد المنتشرين في عمليات حفظ السلام.

ولكن مستوى مشاركتها في إدارة العمليات منخفض جدا، ولديها فرص ضئيلة لتقديم مُدخلات يمكن أن تكون ذات قيمة، ولا سيما في مرحلة الإعداد والتخطيط، حيث يجب النظر بعناية في العناصر الأساسية للبعثة الناجحة، مثل توفير الموارد البشرية والمالية واللوجستية الكافية، واستراتيجيات الانسحاب، والقدرات التي يمكنها أن توفر المرونة الميدانية لدى وقوع أحداث غير متوقعة.

علاوة على ذلك، لدى استعراض الولايات يمكن للمعلومات المباشرة ومنظور البلد الذي لديه قوات في الميدان أن تكون ذات أهمية كبرى في العملية التي ينفذها المجلس، وذلك لفهم الحالة والنظر في الفرص والمخاطر الميدانية.

وهذا ما يجعلنا نعلّق أهمية مركزية على تعزيز مستوى تبادل المعلومات والتنسيق والتشاور مع البلدان المساهمة بقوات أثناء المراحل التي ذكرتها. وكما قلنا أثناء النظر في إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، فإننا، بوصفنا بلداً مساهما بقوات، نتطلع إلى إتاحة فرصة حقيقية لنا للإعراب عن رأينا قبل تحديد تفاصيل أية عملية.

وفي هذا الصدد، نقترح استحداث آلية تجعل ذلك التفاعل ممكناً. ونود، بشكل خاص أن تكون تلك الآلية غير مسيّسة وأن تكون فعالة، وأن تسهم في الحد من المخاطر وزيادة كفاءة عمليات حفظ السلام.

وفي موضوع ذي صلة، اسمحوا لي أن أختم كلمتي بأن أذكر مجدداً أن الوفود مدعوّة إلى المشاركة في حلقة عمل تنظّمها بعثتا أستراليا وأوروغواي بشأن تنفيذ ولايات حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام، وذلك يوم الثلاثاء، ٢٧ كانون الثاني/يناير، في فندق ميلينيوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد كايسير (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، تركيا، وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والمحتمل ترشيحها، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وأود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر للرئاسة الفرنسية للمجلس ولوفد المملكة المتحدة على اتخاذ هذه المبادرة الهامة والحسنة التوقيت للغاية، التي ينبغي أن تطلق عملية للمداولات بشأن موضوع أساسي ليس فحسب لمجلس الأمن،، مع مسؤولياته الخاصة عن حفظ السلام، بل أيضا لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها ولجميع الدول الأعضاء.

وأود أن أعرب عن الشكر الخاص لوكيلي الأمين العام لوروا ومالكورا وللممثل الخاص العنابي على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والشاملة.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما أعمال الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وفي الواقع، كان العقد الماضي عقدا لتزايد التحديات في ذلك الصدد. وما فتئ الطلب على حفظة السلام يتزايد باستمرار منذ التسعينيات، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه. وعلاوة على ذلك، أصبحت عمليات حفظ السلام أكثر تعقيدا وتحديا من ناحية التخطيط وإسناد الولايات والإدارة.

وفي الوقت الحاضر، هناك حاجة إلى نشر حفظة السلام في البيئات الشديدة التقلب مثل السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي. والمتطلبات الهائلة للأفراد القابلين للانتشار والمدربين بشكل جيد والمجهزين على نحو

كاف تذكرنا بصورة مستمرة بأن موارد الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست موارد غير محدودة. وبشكل متواز، ازدادت ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام خمس مرات خلال الأعوام العشرة الماضية وهي حاليا أكبر من الميزانية العادية. وبالرغم من جميع هذه الصعوبات، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفرت الأمن في العديد من المناطق المزعزعة الاستقرار.

إن للاتحاد الأوروبي شراكة قائمة منذ فترة طويلة مع الأمم المتحدة في مجال إدارة الأزمات. وتعاوننا القديم - الذي أضفي عليه الطابع الرسمي في الإعلان المشترك الأول بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، الذي وقع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ - تطور بقدر كبير خلال الأعوام. واليوم يعمل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة جنبا إلى جنب في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا والبلقان الغربية.

ومع أن الاتحاد الأوروبي يعمل بفعالية في منع نشوب الصراعات وتسويتها في مختلف أجزاء العالم، فإنه أدار أيضا وبنجاح عمليات حفظ السلام التي أذنت بها الأمم المتحدة والمتسقة مع ميثاق المنظمة. ولعل أفضل دليل على مستوى الدعم الذي ظل الاتحاد الأوروبي يقدمه هو العملية العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي حاليا في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، أو العملية البحرية الأولى للاتحاد الأوروبي، التي بدأت قبالة ساحل الصومال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لحماية إمدادات المعونة الإنسانية المقدمة إلى الصومال.

كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشارك مشاركة فعالة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتساهم بنسبة ٤٠ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفضلا عن ذلك، تم القيام حتى الآن بحوالي ٢٠ عملية في إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، والعديد من هذه العمليات تمت بموجب ولايات من مجلس الأمن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للبلدان المساهمة بقوات وبشرطة على التزامها المستمر.

ويشعر الاتحاد الأوروبي ببالغ القلق حيال زيادة عدد القتلى بين حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ويود أن يشدد مرة أخرى على أن الهجمات على موظفي الأمم المتحدة أمر غير مقبول إطلاقا. ولا بد أن تمنح أولوية قصوى لسلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، ويؤيد الاتحاد الأوروبي اتخاذ جميع التدابير الوقائية الممكنة. وفي الوقت نفسه، يلزم أفراد قوات حفظ السلام أن يسلكوا سلوكا رفيعا. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ حيال التقارير الأخيرة التي تفيد بوقوع اعتداء واستغلال جنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما سياسة عدم التسامح إطلاقا.

وتوفر الذكرى السنوية الستون لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فرصة فريدة لتقييم العمل الذي تم إنجازه. وقد تطورت مهمة تلك العمليات لحفظ السلام، مثلما تطور السياق الذي تعمل فيه العمليات. وتتطلب هذه التطورات اتخاذ نهج جديدة عند وضع ولاية كل عملية. ويلزم أن تكون أهداف جميع العمليات أهدافا واضحة وواقعية. وينبغي أن يتم وضع الولايات بالتشاور الوثيق مع الأمانة العامة ولا بد أن تضاهى الولايات بموارد كافية. وفي ذلك الصدد، نحن جميعا نتحمل مسؤولية مشتركة بوصفنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا بد من وضع نقاط مرجعية واضحة واستراتيجيات للخروج قبيل نشر حفظة السلام بحيث يتمكن المجتمع الدولي من رصد التقدم المحرز وسد الفجوات عند الضرورة.

وبعبارات أخرى، ينبغي أن يتم توضيح العناصر الرئيسية للولايات بطريقة منهجية وحسنة التنسيق وواقعية

بغية كفالة إمكانية تحقيقها. كما أن مثل ذلك النهج سيسهم في تعزيز مصداقية الأمم المتحدة.

وفي الفترة الأخيرة، أصبحت بعثات حفظ السلام متعددة الأبعاد ومتكاملة بشكل متزايد. وتسند إلى ثماني عمليات على الأقل من العمليات الحالية ولاية صريحة لحماية المدنيين. ويؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانا جازما بأن حماية المدنيين ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من ولاية عمليات حفظ السلام وبأن على الأمم المتحدة أن تعزز قدراتها على الإنجاز في هذا المجال.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي اتخاذ نهج شامل ومتعدد الأوجه نحو حفظ السلام. وعلى الأمم المتحدة في قدراتها لإدارة الصراع أن تركز على الأسباب الجذرية للصراعات وأن تولي اهتماما خاصا لجهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وخاصة في مجالات الشرطة، وسيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن. ويرحب الاتحاد الأوروبي بزيادة الاهتمام الذي أولي لتلك المسائل مؤخرا في الأمانة العامة ومجلس الأمن وفيما بين الدول الأعضاء.

ويلزم تعزيز قدرات الرصد وعمليات التقييم. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية تجنيد أفراد مؤهلين وبطريقة حسنة التوقيت ويؤيد الاتحاد إنشاء قائمة للخبراء المدنيين الذي يمكن نشرهم كلما وحيثما لزم الأمر.

ودلت التجارب السابقة على أن الانتقال السلس بين حفظ السلام وبناء السلام أمر حيوي. وفي ذلك السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في تقديم المشورة لمجلس الأمن بشأن المسائل ذات الصلة.

وينبغي ألا تنشر قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلا في حالة عدم وجود خيار آخر لديه مقومات البقاء، وإلا لأقصر وقت ممكن. وحفظ السلام أمر مكلف، وإعادة بناء مجتمعات تنعم بالسلام ومستدامة بعد الصراعات المسلحة تتطلب الكثير من الموارد. ولذلك فإن كل جهد يبذله المجتمع الدولي من أجل منع نشوب الصراعات هو جهد يستحق العناء.

وما زال الاتحاد الأوروبي يبحث عن المزيد من السبل لدعم مساعي السلام والأمن. وإحدى الأدوات الهامة هي أداة الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار، الذي تبلغ ميزانيتها لفترة سبع سنوات أكثر من بليوني يورو. وإضافة إلى ذلك، تشمل الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي التي اعتمدت في عام ٢٠٠٧ عنصرا أمنيا هاما. والطريقة الأخرى التي يدعم بها الاتحاد الأوروبي عمليات السلام التي تقودها أفريقيا هي مرفق السلام الأفريقي الرامي إلى تعزيز القدرات دون الإقليمية فيما يتعلق بحفظ السلام ومنع نشوب الصراعات المسلحة. ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى إقامة شراكة فعالة من أجل تحسين تخطيط عمليات حفظ السلام الأفريقية ونشرها وإدارتها في إطار آليات التمويل الثابتة والمبادئ التوجيهية الواضحة.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على أن حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة يواجه العديد من التحديات. وبعد مرور عقد تقريبا على تقديم تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، آن الأوان لإعادة النظر في توصيات الفريق واستعراض تنفيذ التوصيات والاستشراف الاستراتيجي للمستقبل. وهناك الكثير الذي يمكن عمله لتحسين ممارستنا، ولا سيما بشأن المجموعات الثلاث من المسائل المحددة في الورقة غير الرسمية الفرنسية – البريطانية. ولذلك نرحب بهذه المناقشة الحسنة التوقيت في مجلس الأمن. ونحن مستعدون أيضا للمضي قدما في هذه المناقشة في محافل أخرى، بما في ذلك اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ

السلام. ونحن نترقب باهتمام نتائج العملية التي انطلقت اليوم.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، أود أولا أن أعرب لكم عن سعادتنا للاشتراك في هذه المناقشة الهامة جدا التي بدأتها الرئاسة الفرنسية بالتعاون مع وفد المملكة المتحدة. كما أود أن أؤكد لكم، سيدي، التزامنا المستمر بإثراء هذه المناقشة.

(تكلم بالانكليزية)

تتخذ حركة عدم الانحياز مواقف ثابتة إزاء عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها. وفي هذا الصدد، نود أن نعرض آراءها بشأن المسائل قيد النظر اليوم. إن التحديات التي تفرضها الطبيعة المتطورة لعمليات حفظ السلام تبرز مدى تعقدها المتعدد الأبعاد، الأمر الذي يتطلب أن تستجيب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة استجابة مخلصة ومتضافرة. وتود حركة عدم الانحياز أن تعرب عن استعدادها للاشتراك في العملية التعاونية المقترحة، وكخطوة أولى، تقدم آراءها بشأن الرقابة الاستراتيجية الفعالة.

منذ البداية، نود أن نشدد على أنه في سياق اتباع نهج شامل في مجال حفظ السلام ومن أجل ضمان النجاح في ذلك، يتعين أن تقترن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بعمليات سلام موازية وشاملة وجيدة التخطيط ومصممة بعناية وتحظى بموافقة الأطراف المعنية وتلتزم بها.

ولكي تنجح عملية التخطيط العملياتي لأي عملية لحفظ السلام، يجب أن يحظى التخطيط السياسي بالأهمية القصوى، لأن ما هو على المحك ليس التخطيط في حد ذاته، ولكن ما يخطط له. ولذلك، آن الأوان لأن تعيد المنظمة النظر في عملية التخطيط ذاتها.

تمثل عملية التخطيط المتكامل للبعثات لعام ٢٠٠٦ محاولة لتوفير إطار تكامل، تشتد الحاجة إليه، لوجود الأمم المتحدة الكامل في الميدان. بيد أن هذه الجهود تعرقلها التحديات الكبيرة المتشابكة الناجمة عن محدودية الموارد المالية والبشرية التي تنال من القدرات الإدارية والتنظيمية للمنظمة. كما تبرز الصعوبات بسبب الطريقة التي يخول بها الانتشار أو يخطط له، وخاصة حيث لا يوجد سلام، إن وجد، لحفظه، الأمر الذي يمثل تجربة أساسية لحفظ السلام. ومثل هذه البيئة لا تتطلب تدابير كافية لدرء خطر أكبر في التخطيط وإعداد الميزانية فحسب، بل وتحسين المشاركة والاتصالات والتعاون بين الأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن أيضا.

وفي الواقع، تمثل القوات التي تسهم بها البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز أكثر من ٨٠ في المائة من أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما يعطي تلك البلدان الحق في الاشتراك الكامل في عملية التخطيط في جميع جوانب ومراحل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا يزال التفاعل الجوهري الأكثر تواترا بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات أساسيا للتنفيذ الكامل والفعال للآليات المنصوص عليها في القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) ومذكرة رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/56).

وتود حركة عدم الانحياز أن تؤكد على وجه الخصوص أن بوسع مجلس الأمن أن يعول على تجارب وخبرات البلدان المساهمة بقوات عندما ينفذ ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو يمددها أو يعدلها. والبلدان المساهمة بقوات في أنسب موقع للإسهام في إجراء تقييم موضوعي للحالة على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، يمكن أن يساعد تعزيز وتحسين التفاعل بين البلدان المساهمة بقوات

وفريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام في إجراء عمليات أشمل للمشاورات وصنع القرار.

ولكي تتمكن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من التصدي للتحديات السياسية والعملياتية والإدارية، تود حركة عدم الانحياز التأكيد مجددا على أنه ينبغي أن يتوفر لتلك العمليات منذ البداية الدعم السياسي وما يكفي من الموارد البشرية والمالية واللوجستية، واستراتيجيات الخروج. ويتعين أن تكون الولايات قابلة للتنفيذ، وبالتالي أن تكون محددة تحديدا واضحا. ويجب أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام جزءا من نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للصراع بطريقة متماسكة وشاملة وجيدة التخطيط، وأن توضع تحت تصرفها الأدوات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية. كما تؤكد الحركة أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تولي اهتماما خاصا بإيجاد طرق لضمان استمرار تلك الجهود دون انقطاع وذلك لتسهيل الانتقال السلس إلى تحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية بصورة دائمة.

إن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة، ولا ينبغي ألا يؤدي الدور الذي تقوم به الترتيبات الإقليمية إلى تفتيت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث ينبغي له أن يكون وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق، ولا ينبغي له بأي حال من الأحوال أن يكون بديلا عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة أو يجهض التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا السياق، تود حركة عدم الانحياز أن تعرب عن تأييدها لمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات حفظ السلام الأفريقية وأن تؤكد على أهمية مواصلة تنفيذ خطة العمل المشتركة لدعم الأمم المتحدة لقدرات حفظ السلام الأفريقية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

وتؤكد الحركة من جديد أنه يجب أن تتقيد عمليات حفظ السلام بشكل صارم بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن المبادئ التوجيهية التي تنظم عمليات حفظ السلام، وهي موافقة الأطراف وعدم استخدام القوة إلا في حالة في الدفاع عن النفس، وعدم التحيز. وترى حركة عدم الانحياز أن المبادئ التي تحكم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال العقود الخمسة الماضية، ما زالت صالحة ومناسبة سياسيا وعسكريا.

وترى حركة عدم الانحياز أنه لكي تحسن الأمم المتحدة إدارة عملياها لحفظ السلام، ينبغي لها التركيز على مجالات رئيسية مثل عمليات التخطيط والنشر وصنع القرارات والرصد، الأمر الذي سيمكن عمليات حفظ السلام من النجاح في البيئة المعقدة التي يُطلب منها أن تنتشر فيها.

وختاما، عندما تستعرض حركة عدم الانحياز ٦٠ سنة من عمليات حفظ السلام، فإنها تشعر بالفخر لأنها كانت ممثلة بأعضائها في كل عملية تقريبا من عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٤٨. وسنبقى ملتزمين بالمضي قدما بهدفنا المشترك المتمثل في تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد مكني (كندا): أود أن أتوجه بالشكر إلى بعثة فرنسا على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن عمليات حفظ السلام وعلى دعوة كندا للتكلم، في ضوء دورها في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. كما أود أن أشكر وكيليّ الأمين العام لوروا ومالكورا والممثل الخاص العنابي على عروضهم الشاحذة للفكر التي قدموها هذا الصباح.

لا يزال الالتزام الأساسي بتحقيق السلام وتحسين حياة الآخرين يشكل حجر زاوية في السياسة الخارجية لكندا. وفي إطار هذا الالتزام، تعتز كندا بدعم مجموعة واسعة من العمليات التي أذنت بها الأمم المتحدة لحفظ لسلام، وتشمل دعم أفغانستان بما في ذلك أيضا عن طريق عدد كبير من الأفراد المدنيين والعسكريين؛ وتوفير معدات حيوية لقوات الاتحاد الأفريقي في السودان، وأكثر من ٢٨٥ مليون دولار في شكل تبرعات مقدمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومن ثم إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وتوفير ١٠٠ من خبراء الشرطة، وأكثر من ١٠٠ مليون دولار لدعم الأمن والتنمية وتحقيق الاستقرار في هايتي هذا العام. وإلى جانب مساهماتنا العسكرية ومساهمات الشرطة وجهودنا فيما يتعلق ببناء القدرات، تقدم كندا الدعم في جميع مجالات ولايات بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال نشر خبراء في مجالات إصلاح المنحرفين والقضاء والتنمية.

وكما أوضح وكيل الأمين العام اليوم، تتعرض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لضغوط متزايدة، حيث أنها تنتشر بكثافة وتضطلع بولايات عديدة وتفتقر في أغلب الأحيان إلى الموارد الكافية. وفي الوقت ذاته، يتواصل تزايد الطلب العالمي على عمليات الأمم المتحدة للسلام. إن اقتران هذا العبء المفرط على عمليات السلام في الوقت الحالي بالطلب المتزايد على بعثات جديدة أو موسعة يشكل تحدياً استراتيجياً أساسياً للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

وبينما تتسم الأسباب الأساسية لتحدي هذا العبء المفرط بالتعقيد، يمكن مع ذلك تقسيمها إلى عدد من العناصر المكونة، والتي سلط الضوء على العديد منها لأول مرة التقرير المهم لفريق الإبراهيمي (S/2000/809). وتمثل هذه المسائل الأساسية أعمالاً تركها فريق الإبراهيمي دون استكمال وتشمل الحاجة إلى ولايات واضحة وذات مصداقية وولايات قابلة للتنفيذ وتوفير الموارد الضرورية لتنفيذ الولايات وتحسين قيادة البعثات وعقيدتها.

ولقد شهد المجتمع الدولي منذ تقرير الإبراهيمي تفاقم بعض تلك التحديات وظهور تحديات أخرى. وترى كندا أن هناك خمسة تحديات بارزة تستحق اهتماماً خاصاً. وحرصاً على الوقت، سأكتفي بعرض قائمة بها. وسيتم تعميم النص الكامل لبياني. التحدي الأول هو تمويل ودعم حفظ السلام؛ والثاني هو شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية وغيرها؛ والثالث هو الوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بحتمية حماية المدنيين؛ والرابع هو تسخير القدرة الوقائية للمجلس؛ والخامس هو بلورة الأبعاد السياسية لعمليات السلام.

(تكلم بالفرنسية)

تؤيد كندا بشدة جهود فرنسا والمملكة المتحدة لإعادة تقييم مبادئ الإبراهيمي ومواصلة تنفيذها باعتبار ذلك وسيلة لتحسين إدارة عبء العمل الثقيل الملقى على عاتق المجلس. ويتحمل المجلس مسؤولية خاصة عن عمليات حفظ السلام. إنه الوقت الملائم والمناسب للتمعن في كيفية تقدير المجلس لولايات عمليات السلام وإعدادها والتخطيط لها ومراقبتها. ومن المهم ألا تؤدي ولاية لعملية من عمليات الأمم المتحدة للسلام إلى توقعات لا يمكن الوفاء بها.

إننا جميعاً لنا مصلحة في نجاح منظومة الأمن الجماعي. وبينما ندرس التحديات المستقبلية فإن من الأهمية بمكان الاستماع إلى أصوات جميع الدول الأعضاء. ويجب علينا أيضاً ضمان مشاركة الأعضاء بالكامل في الحوار المتعلق بالصعوبات التي يتعين التغلب عليها والحلول المحتملة للتغلب عليها. وبهذا الخصوص، نود تأكيد أهمية توثيق التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.

ويسعدني في هذا الصدد أن أعلن عزم كندا تنظيم سلسلة من المناقشات المواضيعية غير الرسمية حول عمليات السلام الفعالة، وذلك بالتعاون مع مركز التعاون الدولي في

جامعة نيويورك. ويهدف ذلك الجهد إلى تسهيل الحوار خارج الهياكل الرسمية للأمم المتحدة فيما يتعلق بجميع المسائل التي تواجه جدول أعمال حفظ السلام في السنوات المقبلة. ويسعدنا توجيه الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء للمشاركة في عملية التفكير والحوار هذه.

في غضون ذلك، لا نزال مستعدين للعمل معكم يا سيدي الرئيس ومع أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والأمانة العامة لضمان حصول التحديات الراهنة والمستقبلية على الاهتمام اللازم في هيئات الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيدة راتسيفاندريهامانانا (تكلمت بالفرنسية): يسعدني كثيرا يا سيدي الرئيس أن توجه الدعوة إلي لحضور هذا النقاش حول حفظ السلام. ونحن ممتنون لجميع من شاركوا اليوم، وبخاصة السيد لوروا والسيدة مالكورا والسيد العنابي. ونؤيد تماماً المبادرة والموقف اللذين عرضتهما فرنسا والمملكة المتحدة في سياق الإعداد لمناقشتنا. ونؤكد لكم، سيدي الرئيس، استعدادنا في كل مرحلة من المشاورات لتبادل الخبرات والدروس التي تعلمها الاتحاد الأفريقي في هذا المجال.

من الواضح أن مناقشة اليوم أثارت مسائل شتى. فيما يخص الزيادة في عدد عمليات حفظ السلام، فإن السؤال الذي يطرح نفسه علينا هو ما إذا كان يتعين علينا خفض عدد العمليات أو مواجهة خطر عدم القدرة على معالجة حالات الصراع المختلفة. هل ينبغي لنا التوقف عن معالجة الأسباب الجذرية؟ يؤكد الاتحاد الأفريقي باستمرار على المشكلات الأساسية، بما في ذلك الفقر وانعدام التنمية والتحديات التي تواجه الديمقراطية والافتقار إلى الحكم الرشيد والأزمات المعقدة، وما إلى ذلك.

وتعني زيادة عدد عمليات حفظ السلام أيضاً انتشار جميع أنواع الأسلحة. ولذلك فقد تقوضت الجهود المتضافرة الرامية، وخصوصا الرامية إلى التخلص من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فتلك الأسلحة تحديداً هي التي ستغذي صراعات إضافية، وبذلك توجد حلقة لا نهاية لها.

هل توجد حاجة في هذه المرحلة إلى إعادة النظر في ولايات قوات حفظ السلام؟ هل ما زال ينبغي لنا أن نتوقع أن هناك سلاماً للحفاظ عليه؟ على أية حال، الاتحاد الأفريقي لم يتراجع عن مهامه في الصومال – وذلك بإذن من المجلس. وقد تم شرح هذه الاعتبارات دعماً لتفسير صحيح للفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وهناك أيضاً مسألة تعبئة المانحين وحشد البلدان المساهمة بقوات وجميع الأطراف الفاعلة المحتملة الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص. وتُظهر التجربة أن استعداد البلدان للمساهمة بقوات كثيراً جداً ما تحده الصعوبات التي تواجهها في تعبئة الوسائل والموارد اللوجستية التي يجب بالطبع أن تفي بالمتطلبات الصارمة للأمم المتحدة. وتؤدي المفاوضات الثنائية التي يجب على البلدان المساهمة إجراءها بنفسها مع البلدان المانحة إلى تأخير نشر القوات.

كيف يمكننا تحفيز القوات في الميدان، وهي الصانع الحقيقي للسلام؟ كيف يمكننا ضمان المساواة في المعاملة بين من يشكلون البعثات المختلفة، بما في ذلك البعثات التابعة للمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، المنتشرة بتفويض من مجلس الأمن؟ ولنضرب مثالاً محدداً، فالمساهمون بقوات يفضلون إرسال قواتهم إلى دارفور على إرسالها إلى الصومال التي يحصلون فيها على رواتب أقل بكثير ويكون وضعهم فيها غالبا محفوفاً بالمخاطر.

كيف يمكننا ترشيد نفقات عمليات حفظ السلام؟ يلاحظ الاتحاد الأفريقي بصورة متكررة أن عمليات حفظ السلام، التي يزداد باطراد عبئها الثقيل، يتم في الغالب تنفيذها على حساب جهود التنمية ومن أجل تعزيز جهود

منع نشوب الصراعات. ومن المؤكد أن تبسيط الإجراءات البيروقراطية وإشراك الأطراف الفاعلة الاقتصادية المحلية في عمليات حفظ السلام يمكن أن يسهما في تقليل تكاليفها.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد شهدنا تطورا كبيرا في التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بإنشاء العملية المشتركة في دارفور. والمشاركة البناءة بين المنظمتين كشفت عن ما يمكن تحقيقه من خلال هذه الجهود الجماعية. كما أن النهج الثلاثي لصنع القرارات والتحضيرات أظهر جدارة عظيمة في هذا الشأن. وهناك مثال ملموس في هذا الصدد هو توفير السودان للأمن لحركة القوافل التابعة للعملية المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ولذا سيكون من المفيد أن نواصل استكشاف الإمكانية الكاملة لهذا النهج الثلاثي فيما يتعلق بأمن حفظة السلام وموارد البعثة.

ويتجلى هذا التعاون المتزايد أيضا في الفريق المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي أنشأه الأمين العام للنظر بتعمق في طرائق كيفية دعم عدد من المسائل المتعلقة بعمليات حفظ السلام. وقد اختتم الفريق أعماله، ونعتقد أن مجلس الأمن سيقوم عما قريب بالنظر في تقريره، الذي قد يقدم أفكارا بناءة لتعزيز عمليات حفظ السلام.

إن الدور الطليعي الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في المراحل المبكرة من الأزمة هو أحد الممارسات المستمرة. وهذا هو الحال مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث دعمت البعثات السياسية التي أرسلها الاتحاد الأفريقي الجهود المبذولة هناك لمنع تصعيد التوترات ولإجراء مفاوضات، ريثما تتم المشاركة الكاملة من المجتمع الدولي. وفي حالات أخرى مثل بوروندي ودارفور والصومال، قام الاتحاد الأفريقي بتفويض من هذا المجلس بنشر عمليات متقدمة لحفظ السلام، تبعتها في كل من بوروندي ودارفور عمليتا الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي حالة الصومال، فإننا نترقب إتمام عملية تسلم الأمور من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ضوء القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩).

ومن المفيد أن ننظر في الدروس المستخلصة، ولا سيما ما يتعلق منها بنوعية الإجراءات التي تقوم بها بعثات الاتحاد الأفريقي المتقدمة، بما أن هذه العمليات ستشكل في النهاية الأسس لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد شهدنا عواقب ضعف بعثات الاتحاد الأفريقي المتقدمة، كما هو الحال في الصومال، حيث أن عدم توفر القوة اللازمة قد ينتج عنه فقدان العديد من الفرص لضمان سلام دائم.

إن تعزيز الصلات بين الهيئات المناظرة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة قد تكون أيضا حاسمة في تطوير كل من عقيدة عمليات حفظ السلام وتصرفها في الميدان. ويشمل هذا تبادلات منتظمة بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن هذا؛ وتعاون أكبر بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مع مديرية السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي؛ والتفاعل العام والبرمجة المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة.

وأخيرا، أنتهز هذه الفرصة لأدعو مجلس الأمن إلى تقديم دعمه التام لتطوير هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، لا سيما في إطار التفكير الحالي. كما أشكر جميع من أبرزوا دور الاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص في هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد لوروا لإبداء أية ملاحظات إضافية أو الرد على أي تساؤلات.

السيد لوروا (تكلم بالفرنسية): نظرا لضيق الوقت، سأتوخى الإيجاز الشديد. أود أن أقول بكل بساطة إن هذه المناقشة تجعلنا نحن في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني متفائلين بشأن الرغبة الجماعية في العمل على

مسائل تعنينا جميعا. إنني أشعر ببالغ السرور أن أرى أن التحديات التي تواجهنا قد أشار إليها جميع المتكلمين والكل على استعداد للتأمل في أعماق نفسه، بما في ذلك مجلس الأمن، شأنه شأننا في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وأنا سعيد جدا أن أرى العديد من المتكلمين على استعداد للعمل بهذا الخصوص، بما في ذلك كندا، وبالطبع، اليابان من خلال تنشيط الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بعمليات حفظ السلام؛ والاتحاد الأفريقي، الذي استمعنا إليه من فورنا؛ والاتحاد الأوروبي، الذي استمعنا إليه في وقت سابق؛ وحركة عدم الانحياز؛ والدول المساهمة بقوات. وأعتقد أن هذا الحوار قد بدأ. فلقد أعرب كل واحد عن شواغله. وقد أحطنا علما برسالة كل واحد.

ومرة أخرى، أود أن أشكر فرنسا والمملكة المتحدة على هذه المبادرة.ويحدونا الأمل في أنها سوف تستمر. وأود أن أؤكد مجددا على أننا، من جانبنا، على استعداد لتقديم ملاحظاتنا الداخلية إلى المجلس لكي نتمكن من الخروج بتوصيات قبل نهاية الصيف. وقد تقدم التوصيات الأكثر تعقيدا قبل نهاية العام، لكننا نأمل في أن تكون هناك توصيات على الطاولة قبل حلول الصيف، حتى يقوم المجلس بالموافقة عليها إذا أمكن ذلك، وأيضا من قبل الهيئات المختلفة التابعة للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية):هل تود السيدة مالكورا أن تضيف شيئا؟

السيدة مالكورا (تكلمت بالإنكليزية): باختصار جدا، أعتقد أنني أستطيع أن أؤيد ما قاله السيد ألان لوروا قبل قليل. علينا أن نضمن إلزام أنفسنا بصورة تامة بالمشاركة بفاعلية في هذه العملية، لأننا جميعنا نرى أن نتيجة هذا الحوار الجيد ستكون إيجابية بالنسبة لجميع بعثاتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أتحول الآن إلى السيد العنابي، إذا كان يريد إبداء بعض الملاحظات.

السيد العنابي (تكلم بالفرنسية): أود بكل بساطة أن أشكركم، سيدي الرئيس، مرة أخرى على دعوتي للمشاركة في هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لم يتبق لي سوى أن أشكر مرة ثانية السيد لوروا والسيدة مالكورا والسيد العنابي لمشاركتهم المفيدة للغاية وجميع الذين تكلموا خلال هذه المناقشة.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. أعتقد أن هذه المناقشة كانت مفيدة وخصبة، وقدمت العديد من العناصر الجديدة لتغذية الممارسة القادمة. وعلى أساس هذه التبادلات والأفكار التي استمعنا إليها، تنوي فرنسا مع المملكة المتحدة الآن توزيع نسخة منقحة من ورقتنا غير الرسمية بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن. وعلى هذا الأساس، يمكن أن نشرع في عملنا في غضون الأشهر القليلة القادمة. وأود أن أكرر أننا نولي أهمية كبيرة ليقوم كل واحد بالعمل حسب هذه الخطوط. ونعول على رؤساء مجلس الأمن القادمين أن يواصلوا هذا العمل وأن ينظموا أحداثا ومناقشات بشأن هذا الموضوع – وذلك باختصار لتعزيز هذه الممارسة وإنعاشها.

وفي الختام، يمكن إنهاء مرحلة أولى بحلول منتصف العام، ربما خلال رئاسة المملكة المتحدة في شهر آب/أغسطس، ويمكن عندئذ اعتماد بيان رئاسي لكي نعلن رسميا نتائج هذه الممارسة. وهذا ما تنوى فرنسا والمملكة المتحدة عمله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥٠٠/.